وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص : تجارةدولية

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل خلال الفترة (2000-2015)

(حالة الجزائر)

إعداد الطلبتان :
*عبداوي منى
*مخلوفي أحلام

اشراف الاستاذ:
براهمية نبيل

السنة الجامعية :2017/2016

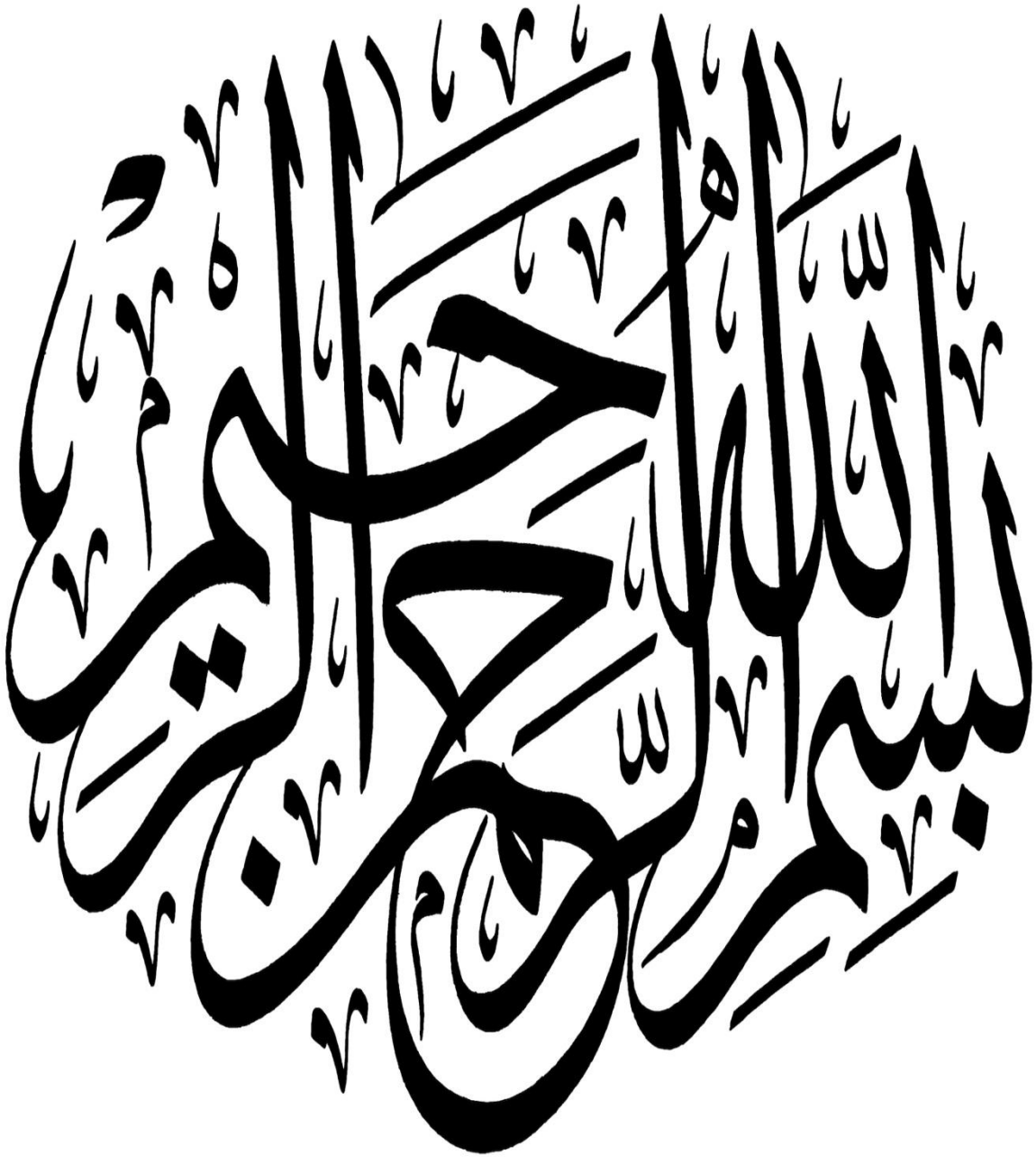
بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

سورة النمل(19)

كلمة شكر

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه.

الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

ولا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني وامتناني إلى الأستاذ المشرف الدكتور **براهمية نبيل** ، الذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

أحلام-منى

إهداء

بعد شكر الله عز وجل على حسن توفيقه في إتمام هذا العمل المتواضع و أصلي و أسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

اهدي ثمرة جهدي

إلى التي صورتها في القلب مطبوعة،لا شئ حتى الموت أن يمحيها،إلى التي من أجل أن أكون،تلك العين التي سهرت على خدمتي عندما تنام كل العيون إلى صاحبة القلب الحنون و كانت أقرب الى القلب و العيون،قد يغيب القمر و قد تغيب الشمس يوما لكن لن تغيب إلى من غمرتني بفيض حنانها إلى من كنت دوما مدينة لها بالحيلة و السعادة،إلى أول من بكى فرحا بي أمي التي بروح تفديني و أفديها أطال الله في عمرها.

إلى النجم الساطع و البحر الشاسع إلى صاحب الإطلالة المشرقة و الإبتسامة المورقة إلى من قدم شبابه لعيشنا وأثر الشيب لأجلنا إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله .

إلى هبة الرحمان و نبع الحب و الحنان أختي هدى و زوجها منصف.

إلى سند ظهري و تاج رأسي إخوتي الأعزاء:ناصر،بادر،وإلى زوجاتهم.

إلى الكتاكتيت الصغار:ماجدة،إكرام،لينا،سامر،ثامر،محمد،خليل،أمير.

إلى عماتي:اليامنة،فاهمة ،جميلة والى أعمامي و زوجاتهم ،

والى خالاتي خاصة فضيلة و أخوالي و زوجاتهم.

إلى بنات عمي و خالي:أسماء،فادية،مريم،نوال،سارة ،وداد،مروة ،ندى.

إلى صديقتي الغالية التي قاسمتني هدا العمل و مشوار الدراسة:« احلام »

إلى صديقاتي:حسناء،أميرة،وسيلة،سعاد،سلمى،خديجة،إيمان.مريم،سومة،وفاء،ليلى،عزيزة.

إلى جميع عائلة« عبداوي »

إلى كل خريجي قسم العلوم التجارية 2017

الى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ذاكرتي.

منى

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين

إلى روضة الحب التي تنبت ازكي الأزهار ،إلى القلب الكبير الناصع بالبياض، إلى من ارضعتني الحب و الحنان.....« أمي»

إلى رمز الرجولة و التضحية ،إلى من رصد الأشواك عن دربي ليدفعني إلى العلم و به ازداد افتخارا.....« أبي ».

إلى من هو اقرب من روحي، إلى من شاركوني حضن الأم و بهم استمد عزتي و إصراري.....« صباح ،إيمان ،سمية ،و التوأم نسرين و مهدي ».

إلى من شاركني و صبر معي في إعداد هذا البحث زميلتي العزيزة «منى »

الى صديقات العمر و الدراسة :رزيقة ،مريم ،سعاد ،وفاء ،سومة، سلمى لامية ،خديجة ،خولة.

إلى كل من يحمل لقب مخلوفي و عمراني.

و إلى كل من تصفح هذه المذكرة.....

احلام

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
الدعاء	
تشكرات	
إهداءات	
قائمة المحتويات	(III-I)
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
مقدمة عامة	(أ–هـ)
الفصل الأول : الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر	42-2
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول : مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر	12-3
المطلب الأول : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر وأهم خصائصه	3
المطلب الثاني : التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الثالث : اشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	10
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته	27-13
المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسيكية	13
المطلب الثاني : النظرية عدم كمال السوق و نظرية الحماية	15
المطلب الثالث:نظرية دورة حياة المنتج و نظرية الانتقائية لجون دينج	17
المطلب الرابع: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	24
المبحث الثالث :دوافع، و آثار و مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر	41-28
المطلب الأول : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الثاني : أثار الإستثمار الأجنبي المباشر	34
المطلب الثالث : مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر	39
خلاصة الفصل	42
الفصل الثانى : العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر و سوق العمل	80-44
مقدمة الفصل	44
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول سوق العمل	63-45
المطلب الأول : تعريف سوق العمل و العوامل المؤثرة فيه	45

المطلب الثاني : الطلب و العرض على العمل	48
المطلب الثالث : التوازن و الاختلال في سوق العمل	61
المبحث الثاني : العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و سوق العمل في الفكر الاقتصادي	73-64
المطلب الأول : التحليل الكلاسيكي	64
المطلب الثاني : التحليل الكينزي	65
المطلب الثالث:المدارس الحديثة للاقتصاد الكلي و نظرتها للتشغيل	67
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول	79-74
المطلب الاول : التجربة التونسية	74
المطلب الثاني: التجربة المغربية	77
خلاصة الفصل	80
الفصل الثالث: الاستثمار الاجنبى المباشر و سوق العمل فى الجزائر (2000–2015)	124-82
مقدمة الفصل	82
المبحث الأول:الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	99-83
المطلب الأول : تطور القوانين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	83
المطلب الثاني :محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	89
المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	93
المطلب الرابع : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	95
المبحث الثاني : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف في الجزائر (2000–2015)	119–100
المطلب الأول : تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية (2000–2014)	100
المطلب الثاني : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و دورها في توفير مناصب عمل خلال (2002–2015	102
المطلب الثالث : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل	114
المطلب الرابع : دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تاهيل اليد العاملة في الجزائر	116
المبحث الثالث : نتائج و افاق التشغيل في الجزائر	123–120
المطلب الأول : نتائج سياسات التشغيل في الجزائر	120
المطلب الثاني : افاق التشغيل و الحلول المقترحة لمحاربة البطالة في الجزائر	121
خلاصة الفصل	124
الخاتمة العامة	128–126
قائمة المراجع	136–130

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	دورة حياة المنتج	18
2	العلاقة بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي	49
3	علاقة الناتج الحدي للعمل مع الأجر الحقيقي	51
4	الطلب الكلي على العمل	52
5	منحنيات السواء للمفاضلة بين الأجر وأوقات الراحة	55
6	عرض العمل الفردي	57
7	عرض العمل الكلي	58
8	العرض الكلي (العمل ومعدل الـــجر الحقيقي)	59
9	تأثير حجم السكان على منحنى عرض العمل	60
10	توازن سوق العمل	62
11	الأجر النقدي ومستوى العمالة في ظل مقاربة العقود	72
12	التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في تونس (2000-2009)	76
13	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000- 2014)	104
14	عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية (2002- 2015)	106
15	عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002- 2015)	108
16	مناصب الشغل المتوفرة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002- 2015)	110
17	مناصب الشغل المتوفرة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال فترة (2002-2015)	112
18	العمالة المتوفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)	113

المقدمة العامة

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، الزيادة السريعة والمضطردة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحى من أبرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته، بالإضافة إلى التغير الهام الذي طرأ على هيكل عوامل الإنتاج بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أضحت تتميز به الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مختلف دول العالم، والتي ساهمت في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع الدول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، ونظرا لما تجسده من علاقات وروابط قوية بين البلد المضيف لهذه الاستثمارات والاقتصاد العالمي، و إداركا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبذل الدول النامية على وجه الخصوص جهود معتبرة لتنمية مناخها الاستثماري من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومنح المزيد من الحوافز والمزايا في سبيل جذب الشركات الأجنبية من أجل إحداث التنمية الاقتصادية.

وبالنظر إلى تجارب الدول في التنمية الاقتصادية نجد الجزائر التي سعت في السنوات الأخيرة إلى إحداث إصلاحات اقتصادية في العديد من المجالات خاصة التشغيل الذي يعتبر موضوع ذو أهمية بالغة فقد ظل التشغيل والبطالة محور إهتمام العديد من المفكرين والاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون إليها واختلف الرؤى في ذلك بإختلاف المبادئ والعصور، و امتد الاهتمام إلى الخبراء الاقتصاديين وبعض المنظمات الدولية وإلى صناع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل وطرح البدائل الممكنة لمعالجة هذه الإشكالية وخلق أكبر عدد ممكن من مناصب العمل كان الهدف التي سعت إليه الجزائر منذ إستقلالها.

يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا، إذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، أهمها مشكلة البطالة والمساهمة في تنمية القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية.

نجد الكثير من الدول التي تعاني من مشكلة البطالة، والتي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية، مما يؤدي حتما إلى زيادة في الطلب على التشغيل، ولهذا تلجأ الدول إلى وضع سياسات فعالة لجلب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي بدورها تخلق مناصب شغل جديدة وامتصاص نسبة البطالة أو التقليص منها، وهنا يكمن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة بالذات، إذ أن الحكومة التي تتمكن من استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل في دوائر ومؤسسات الدولة، لذلك يبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كحل مثالي من أجل المساهمة في تشغيل الشباب العاطلين عن العمل، وخاصة حملة الشهادات.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها على اقتصاد السوق، وذلك من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة تحاول الجزائر إتباع سياسات اقتصادية مناسبة،واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، لفرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي هذا السياق تحاول الدراسة الوقوف على مدى انعكاس الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل من خلال محاولة الإجابة على **الإشكالية الرئيسية** التالية:

هل يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من تنشيط سوق العمل و زيادة معدلات التشغيل ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من **التساؤلات الفرعية** نحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

1-ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟

2-هل ساهم تحسين المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

3-هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض نسبة البطالة؟

❖ فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة:

1-الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير وفورات خارجية موجبة من أهمها تحسين كفاءة اليد العاملة المحلية.

2-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة وفي زيادة عدد الوظائف

3- توجد علاقة ايجابية بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و زيادة حجم التوظيف.

أهمية البحث:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالموضوع الجديد وله أهمية بالغة نظرا لأثاره المتعددة على الاقتصاديات النامية، ويبقى الجدل المطروح حول كيفية التعامل الايجابي مع الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على اقتصاد البلد المضيف خصوصا تلك المتعلقة بالشغل الذي يعتبر موضوع مهم في الاقتصاد نظرا لمساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

❖ أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع حول تحقيق الأهداف التالية:

- عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- معرفة الوضعية الحالية لسوق العمل في الجزائر.
- إبراز الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة نسبة التشغيل وخفض نسبة البطالة.
- محاولة معرفة آليات مكافحة البطالة والوقوف على واقع وآفاق سياسات الجزائر للحد من البطالة.

❖ أسباب إختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار الموضوع لاعتبار التشغيل هو موضوع هام في الجزائر خصوصا بالنسبة للشباب الذين يعانون من البطالة، وباعتبار أن محاولة البحث عن الطرق والتوجيهات الملائمة لتوفير مناصب العمل وتكوين العمال بسبب ضعف تأهيل العمال في الجزائر، فإن الشركات الأجنبية تسعى لتوفير مناصب العمل.

❖ المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق العمل، وكذلك استخدام الأدوات الكمية كالجداول والمنحنيات وفي عبارة إحصائيات مرتبطة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.

❖ صعوبات البحث:

صادفنا في بحثنا جملة من الصعوبات منها:

- قلة المراجع وكذلك الصعوبة في الحصول على المعطيات المتعلقة بحجم التشغيل المرتبط بالشركات متعددة الجنسيات في الجزائر .
- تباين البيانات والإحصائيات واختلافها من مصدر إلى آخر.
- عدم توفر إحصائيات دقيقة خاصة بوضعية سوق العمل في الجزائر، وخاصة تلك المتعلقة بتطورات العرض والطلب على العمل خلال الفترة الأخيرة.

❖ هيكل البحث:

بهدف الإلمام الجيد بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة عامة وتختتمهم خاتمة عامة.

الفصل الأول: جاء تحت عنوان "الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر" إذ يقدم المبحث الأول مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تطرقنا فيه إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم خصائصه التطور التاريخي له وكذا أشكاله، أم المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى دوافع ، آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان " العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق العمل" إذ تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول سوق العمل، وذلك من خلال تحديد مفهوم سوق العمل والعوامل المؤثرة فيه، والعرض والطلب على العمل، وكذا التوازن والاختلال في سوق العمل.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق العمل في الفكر الاقتصادي من خلال التحليل الكلاسيكي و الكينزي والمدارس الحديثة.

أما في المبحث الثالث فقد أبرزنا تجارب بعض الدول التجربة التونسية والتجربة المغربية.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)".

إذ تطرقنا خلال المبحث الأول إلى الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال ذكر محفزات ، ضمانات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف في الجزائر وذلك من خلال أبرز مستويات التشغيل

حسب القطاعات الاقتصادية وكذا تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وكذا أثر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ودورها في توفير مناصب العمل و كذا اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل و أيضا دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تأهيل اليد العاملة في الجزائر.

أما في المبحث الثالث فقد أبرزنا نتائج سياسات التشغيل والحلول المقترحة لمحاربة البطالة في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية فهو يحقق علاقات دائمة و متينة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح بل تتعداها إلى الإستراتيجية و البحث عن نمو المؤسسة و استمراريتها، و تتعدد أشكال هذا النوع من الاستثمار الاجنبي واقعيا و ذلك وفقا من الاعتبارات يتصل بعضها بالمستثمر نفسه بينما يتعلق البعض الآخر بالأوضاع الاقتصادية و التشريعية القائمة في البلد المضيف.

و يتحقق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخص تنميتها عموما، إلى جانب أنه يدفع الشركات الأجنبية لتجسيده لإعتبارات تخص في معظمها التوسع و الانتشار و اختراق الأسواق العالمية، و لا شك أن تحقيق هذا الاستثمار له آثار إيجابية و أخرى سلبية هو مرهون أساسا بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكمفي تدفقاته الواردة و الصادرة سواء من حيث الحجم أو التوجه القطاعي و الجغرافي.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر و محدداته.

المبحث الثالث: دوافع، آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر التمويل الدولية نظرا لما يعود به عن الاقتصاديات المضيفة و نسعى من خلال هذا المبحث إلى الوقوف على ماهية الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال التعرض إلى مفهومها و خصائصها و أشكالها.

المطلب الاول: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر و أهم خصائصه

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف التعريفات التي أعطيت الاستثمار الأجنبي المباشر بالاضافة إلى المصطلحات المرتبطة به و كذا خصائصه.

اولا :مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لا تلق اتفاقا سواء بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين، و في هذا الإطار يمكن التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعاريف: أولهما مجموعة تعاريف المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و كذلك لجنة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بالاضافة إلى مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين الذين تناولوا هذا المفهوم من مختلف جوانبه.

1- تعريف الاستثمار المباشر من وجهة نظر المؤسسات و المنظمات المالية الدولية:

يعرف **صندوق النقد الدولي** بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما. على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر (المؤسسة)بالاضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. [1]

أما **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)** فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر نشاط يترجم هدف كيان مقيم في الاقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم قي اقتصاد آخر.

و بفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة و من جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة.

---

(1) عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013، ص 19.

بينما يعرف **مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)** الاستثمار الأجنبي على أنه " ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في قطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) .

و تعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنه تلك الشركة التي تملك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير قطر الأم، و تأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى. [1]

و تتفق هذه الهيئات على النقاط الاتية: [2]

- نسبة 10% كنسبة محددة لامتلاك القدرة على إبداء الرأي و التصويت أثناء إدارة الاستثمار.
- إمتلاك مستثمر الاجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى.
- التأكيد على طول المدى الاستثمار الاجنبي المباشر.
- سلطة القرار الفعلية تحددها قوة التصويت التي تأهل صاحبها لتمرير قراراته حسب أهدافه.

2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشرمن وجهة نظر بعض الاقتصاديين:

يرى **عبد السلام أبو قحف** أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو " الذي ينطوي على تملك للمستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالاضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجيا و الخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة. [3]

(1) Jean- louis muchieli**, multionales mondialisation de seuil**, mai 1998, paris, p 47.

(2) حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر – تعريف و قضايا**– ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص5

(3) عبدالسلام أبو قحف،**نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.

و يذهب **سمير عبد العزيز** إلى أن الاستثمار الاجنبي المباشر " عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد يسيطر عليه القائمون في بلد آخر و يأخذ هذا الاستثمار في غالب شكل فروع شركات أجنبية و مشروعات مشتركة. (1)

و يعرفه **نزيه عبد المقصود مبروك** على أنه تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الادارة، و يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بطابع مزدوج، الاول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الاجنبي في البلد المضيف، و الثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع. (2)

بينما يعرفه **رايموند برنارد** على أنه " وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى و ذلك بمساهمة رأس مال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد أخر. (3)

حيث يلخص من وراء هذه التعريفات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عن غيره من أشكال الاستثمار الأخرى بما يلي:

- تملك جزئي أو كلي للاستثمارات من طرف مستثمر أجنبي في اقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي للمستثمر.
- احتمال تواجد مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي حسب نسبة المساهمة المتفق عليها في بداية الاستثمار.
- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل مشروع مشترك، تملك كلي للمشروع أو فرع لمؤسسة أجنبية.
- يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص مالية و إنما في شكل آلات، تكنولوجيا ومعرفة.
- ينطوي الاستثمار الاجنبي المباشر على ممارسة نشاط انتاجي من طرف المستثمر الأجنبي على إقليم البلد المضيف.

---

(1) سمير محمـــد عبد العزيز، **التمويل العام: المدخل الادخاري و الضريبي المدخل الإسلامي المدخل الدولي**، الطبعة الثانية، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، مصر، 1989، ص319.

(2) نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية الاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص31.

(3)Raymond bertand, **economiefinanciereinternational** ,paris : presses universitaire de finance, p 91.

– يهدف المستثمر الاجنبي عادة من وراء انتقاله إلى دولة أخرى إلى تحقيق حملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وخاصة البيئة التي يحاول من خلالها المستثمر الأجنبي التخلص من الآثار البيئية السلبية لمختلف أنشطته خاصة ما تعلق منها بالإنتاج. (1)

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها: (2)

* الاستثمار الاجنبي المباشر بطبيعتة استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الاجنبي على استثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية ،إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع و كافة بدائله التكتيكية و الفنية المتاحة.

* يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال الوفرات الاقتصادية و المنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

* يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل و كذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى بلد المضيف إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات و الإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة.

* يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية و المساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون و مدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

---

(1) أميرة حسب الله محمـــد، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التبعية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص43.

(2) ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2011، ص 103.

* يتجة الاستثمار المباشر إلى الدول المضيفة التي يحقق فيها اكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر و التكاليف، و بذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم و المناسب. [1]

يتميز كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر لخاصتين هما: [2]

أ- تصدير رؤوس الأموال من جانب أصحابها بالبلاد المتقدمة إلى البلاد النامية.

ب- وجود الرقابة المباشرة من جانب المستثمر الأجنبي على المشروع

- يتجه الاستثمار الدولي للدول المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه عل الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر، و في حالة تساوي المعدلين بين دولتين مضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية و قيمة العملة المحلية و حرية تحويل الأرباح و احتمالات التدخل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد. [3]
- وسيلة تمويل دولية طويلة المدى: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية طويلة المدى، فقد يستطيع أي اقتصاد قومي في المدى القصير أن يعتمد على القروض التي يمنحها له العالم الخارجي، أو على رصيده من العملات الأجنبية، في شراء ما يحتاج إليه من سلع مستوردة، أما في المدى الطويل فلابد من هذا الاقتصاد القومي من البيع للخارج لكي يستطيع الشراء من الخارج. [4]

المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر:

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة و متفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر في حجمه و طبيعته و هيكله، و يمكن إيجاز تلك المراحل فيما يأتي:

(1) ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص104.

(2) محمـــد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، الأردن، ص20.

(3) فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص21.

(4) حسين عمر، **الاستثمار و العولمة**، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص105.

أولا: الفترات الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر:

المرحلة الأولى: بداية الاستثمار الأجنبي المباشر (1800-1914):

وتميزت بازدهار الاستثمار خلال هذه الفترة حيث سادت ظروف اقتصادية و سياسية مناسبة بشكل كبير لتدفق الاستثمارات المباشرة و هذا راجع لعدة أسباب منها انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات، و توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات، ثم ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب، و حرية حركة رأس المال و التجارة، و في الأخير حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

و عليه اتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها و أغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها الشركات استعمارية ، ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها و لذلك توجه ثلثا (3/2) رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية و مرافق البنية التحتية. (1)

المرحلة الثانية: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر (1914-1944):

تميزت هذه الفترة بتراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير و كانت الدوافع وراء ذلك تعود إلى ظروف الحرب و الاضطراب و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي الذي ساد العالم في تلك الفترة الحرب العالمية الأولى و الثانية، و انهيار قاعدة الذهب و ما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الإقراض الخاص كذلك تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب و من ركود التجارة و كذلك الحروب التجارية.

و كان الاستثمار الأجنبي مرتكز أساسا على الاستثمارات النفطية و تزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض، و شهدت تنامي و تصاعد قوة الولايات المتحد الأمريكية و تراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار. (2)

(1) Raymond Bernard**, économies financière internationale**, paris, endaufe, 1997, p11.

(2) عادل مهدي، **التمويل الدولي**، دار العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 1992، ص44.

ثانيا: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر:

المرحلة الثالثة: انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر (1945-1989)

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا و بالأخص بعد المنتصف الخمسينات مع ازدهار و نمو التجارة العالمية، حيث سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام و النفط، من البلدان النامية فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات التحويلية.

و تشير إلى أن قابلية التحويل بين العملات الوطنية في ظل اتفاقيات بريتن ووذز الذي اعتبر إجراء عالميا لتسهيل المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان المدفوعات و ليس لغرض تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، حيث ظلت القيود على تحركات رؤوس الأموال العالمية قوية عمليا في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات إضافة إلى الحواجز المفروضة من قبل الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال على الاستثمار الأجنبي الذي اعتبره انتقاما من سيادتها السياسية و الاقتصادية و من ثم اتجهت إلى وضع القيود على هذه الاستثمارات و فضلت عليها القروض البنكية لأنها تعتبرها أقل تكلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بأعبائه و تحويل أرباحه و لعبت الاستثمارات الخاصة دورا ضعيفا في الاقتصاد الدولي خلال فترة الخمسينات مقارنة، بالفترات الماضية و لكن هذه الاستثمارات الأجنبية بدأت تستعيد دورها و أهميتها في أواخر الستينات و أصبحت تسيطر على الاستثمارات الأجنبية في الثمانينات. [1]

و بسبب تراكم العوائد النفطية في فترة السبعينات لدى الدول المصدرة للنفط و أخذت هذه العوائد طريقتها الايداع في البنوك الأجنبية مما أدى بهذه البنوك إلى توسيع قروضها للدول و الهيئات الخارجية مما جعل القروض البنكية تحتل الصدارة لأول مرة عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الرابعة: الاستثمار الأجنبي في الفترة الممتدة من 1970 إلى الآن:

لقد حدث تحول كبير في مصادر التمويل للدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب قيود المفروضة من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي،إلى حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة من خلال عقد التسعينات و حل محل المعونة الرسمية و محل الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر كذلك في صورة متدفقات الأسهم و السندات محل القروض البنكية التجارية

(1) Jan, kregel, capital flare**: globalization of prosecution and financing development**, unctad, review, new York, 1994, p23.

بسبب مشاكل عدم سداد القروض، و قد أصبح الاستثمار الاجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل و من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق. [1]

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور منها الاستثمار المشترك، الاستثمارات المملوكة بالكامل، الشركات المتعددة الجنسيات، مشروعا أو عمليات التجميع و المناطق الحرة.

اولا: الاستثمار المشترك:

هو أحد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه أو شارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، و الخبرة و براءات الاختراع أو العلامات التجارية ... إلخ، (كما أنه في حالة اشتراك طرف الأجنبي أو أكثر من طرف محلي/ وطني سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركا. [2]

ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل المستثمر الأجنبي:

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية المفضلة لدى الشركات المتعددة الجنسيات و تجدر الاشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

و إذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ونجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، و يعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي، و كذلك الحذر من احتمالات سيادة

---

(1) منصور أو سرير عليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، الجزائر، 2005، ص -ص 104-105.

(2) عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الرابعة، مكتبة شعاع، الإسكندرية، 1998، ص-ص 237-238.

حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العام الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

و مع افتراض قبول هذه الاسباب يجدر بالذكر أن الممارسات و الادلة تشير إلى ان بعض الدول النامية في شرق آسيا (كوريا الجنوبية، و سنغافورة، و تايوان) و أمريكا اللاتينية كالبرازيل والمكسيك، بل و في افريقيا أيضا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه الدول، كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.[1]

ثالثا: الشركات متعددة الجنسيات:

هي عبارة عن مجموعة من الشركات، تتمتع كل منها بجنسيات متعددة، و متحدة في المصالح الاقتصادية، و يتعدى نشاطها حدود نشاطها حدود دولة واحدة، و تخضع في سيطرتها و إشرافها للشركة الرئيسية (الشركة الأم).[2]

و قد يطلق عليها أيضا الشركات العابرة حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة او شركة أو مزيج من الإثنين.[3]

و تعتبر من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، ومن سماتها الأساسية تعدد الأنشطة التي تشتغل منها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة، فهي تستند إلى إعتبار اقتصادي مهم، و هو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، و تتعدد أساليب إنتاجها بحيث إذا ارتفعت قيم أحد عناصر الإنتاج التي يعتمد عليها أسلوب إنتاجي ما يمكن الانتقال إلى أسلوب إنتاجي آخر يعتمد على عنصر إنتاجي ذو ثمن منخفض نسبيا، و من هناك جاءت تسمية هذه الشركات باسم متعددة الجنسية. [4]

---

(1) عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكتندرية، 2003، ص487.

(2) صدقة محمـــد عمر هاشم،**ضمانات اللاستثمارات و القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص16.

(3) فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص20.

(4) سعيدي يحي، **تقييم من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، دكتوراه غير منشورة، ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص81.

رابعا: مشروعات و عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها كي تصبح منتجا نهائيا، و في معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلى للمصنع و تدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...إلخ،

و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مالي يتفق عليه.

و في هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي. [1]

خامسا: الاستثمار في المناطق الحرة:

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، و لهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات و ذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز و المزايا و الإعفاءات، و يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة و يعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم انشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة. [2]

سادسا: الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية ، مثل بناء المطارات أو الطرق، على ان يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع او الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء و التشغيل والتحويل و هي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة و المستثمر الاجنبي حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز. [3]

---

(1) عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص- ص 24-25.

(2) أميرة حسب الله محمتد، **الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) ، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص- ص 19-20.

(3) عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركائها، تداعياتها**ـــ الدار الجامعية، الإسكندرية، ص186.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشرو محدداته:

باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشؤ كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي التي نالت اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد خلصت بوضع تفسيرات متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر هذه التفسيرات يصطلح عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، و التي تباينت و تنوعت عبر الزمن حسب الظروف الاقتصادية التي تزامنت مع ظهور كل نظرية من هذه النظريات، و في هذا المبحث سنحاول ذكر أهم هذه النظريات و أكثرها شيوعا:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية

أولا: النظرية الكلاسيكية:

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم الاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة السوق الكاملة ،لا وجود لتدخل الدولة و لا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال و عناصر الإنتاج. (1)

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات (المستثمر الأجنبي) و ليست على الدول المضيفة، حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي: (2)

- ✓ صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- ✓ ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الام.
- ✓ قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتوائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالدول المضيفة.
- ✓ إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة الاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم و متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

---

(1) سلمان حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2004، ص33.

(2) عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص14.

- ✓ إن وجود الشركات الاجنبية قد يؤثربصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب:

* اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أخرى.
* التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول و الدولة الأم للشركات الأجنبية.
* قد تمارس الشركات متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

- ✓ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيها يختص بهيكل توزيع الدخول، و ذلك لما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية أو المحلية، و عليه يترتب على هذا خلق الطبيقية الاجتماعية.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

1- مضمون النظرية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، و أيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي و العالي من التطور في الكثير من الدول و خاصة النامية منها.

و من ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، حيث كان أولين (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي و الذي أوضح أهم عنصر محرك لتصدير واستراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة. [1]

2- الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية:

فشلت النظرية النيو كلاسيكية في تقديم تفسير واضح للاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة و هي: [2]

- ✓ عدم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر لأن أسباب و اثار كلا من النوعين لابد أن تختلف.

---

(1) رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007، ص39.

(2) المرجع نفسه، ص40.

- ✓ عدم التطرق لشرح قيام عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات في حين لا تقوم بذلك البعض الأخر من الشركات.
- ✓ فشل النظرية النيوكلاسيكية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع بافتراضات أولين عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولا في الحقبتين اللاحقين لظهورها،و لكن بعد عشرون عاما أصبح واضحا أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر.
- ✓ عدم القدرة على شرح حالة حدوث الاستثمار من و إلى الدولتين أو في نفس الوقت بالإضافة إلى عدم القدرة على شرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام الاستثمار المباشر بدلا من التصدير.
- ✓ الفشل في التعامل مع الواقع الاقتصادي للقيام على افتراض المنافسة الكاملة و غياب تكلفة الانتقال و عدم كمال المعلومات.

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق و نظرية الحماية

أولا:نظرية عدم كمال السوق

1- مضمون النظرية:

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، أولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية و انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، كما تفترض أيضا أن الشركات المحلية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو حتى الوظيفة (مستوى الإدارة، المستوى الكنولوجي، توافر الموارد المالية)[1] حيث أن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي: [2]

- ✓ اختلاف جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
- ✓ توفر مهارات ادارية و انتاجية و تسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات المحلية.
- ✓ اختراق اجراءات الحماية الادارية و الجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر.

---

(1) منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الاردن، 2012، ص248.

(2) فليح حسن خلق، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص181.

- ✓ التفوق الكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل و أساليب إنتاجية أكثر حداثة و تطور.
- ✓ الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات المالية و غيرها، و التي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها الاستثمار في الدول العربية.
- ✓ قدرات تتيح لها تحقيق حجم كبير في الإنتاج و الاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة و سعر بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بتكلفة و سعر أعلى.

و في هذا الشأن يرى " **هو دوينج**" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الاجنبية فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، و لذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، و من ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

2- الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

فما يخص هذه الانتقادات يرى روبوك سيموندس ما يلي: [1]

- ✓ افتراض هذه النظرية معرفة الشركات المتعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة و لكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.
- ✓ افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

ثانيا: نظرية الحماية:

و يقصد بالحماية قيام شركات الاستثمار الاجنبي باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث و التطوير و الابتكارات التكنولوجية و العمليات الإنتاجية الجديدة، و القيام بها داخل الشركة الأجنبية و فروعها و عدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها و الوصول إلى أهدافها. [2]

---

(1) سحنون فاروق، **قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف،2010/2009 ، ص33.

(2) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص182.

و يرى **هودينج** ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة، الخبرة، او الاختراعات..الخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى احد الشركات بالدول المضيفة من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها، و من ثم تحقيق أهدافها المرجوة، بالإضافة إلى أنه يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة ، ومن ثم تحقيق اهدافها المرجوة ، بالاضافة الى انه يمكن للشركات متعددة الجنسيات ان تحقق الحماية لاستثماراتها بالاساليب المتاحة الآن، التي قد تكون أكثر فعالية و المتمثلة في ضوابط حماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، و هذا من خلال مواثيق متفق عليها تقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة. (1)

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج و النظرية الانتقائية لجون دينـنج

أولا: نظرية دورة حياة المنتوج

1- مضمون النظرية:

إن دورة حياة المنتج لفرنونvernon تربط كل من التجارة و الاستثمار المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية. (2) حيث تأسس هذا النموذج بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية أين تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية و الاستثمار الاجنبي المباشر. (3) الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة،ففي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة أكد " فرنون" أن تميزها يعود أساسيا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير و تخصيصها موارد مالية معتبرة كنفقات الاستثمار المتعلقة به، و مع اشتداد المنافسة الدولية و شيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض إذ يمكن لشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج و لكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية و هو

(1) سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص38.

(2) محمـــد الصالح القريشي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2008، ص165.

(3) أميرة حسب الله محمـــد، مرجع سبق ذكره، ص28.

ما يؤدي إلى تطوير منتوج بديل، و من ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج و تسويق نفس المنتوج في البلدان المضيفة. (1)

في هذا السياق يميز "فرنون" بين ثلاثة مراحل في دورة حياة المنتج هي: (2)

- ✓ مرحلة المنتج الجديد.
- ✓ مرحلة المنتج الناضج.
- ✓ مرحلة المنتج النمطي.

سنحاول شرح كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (1): دورة حياة المنتج الدولي

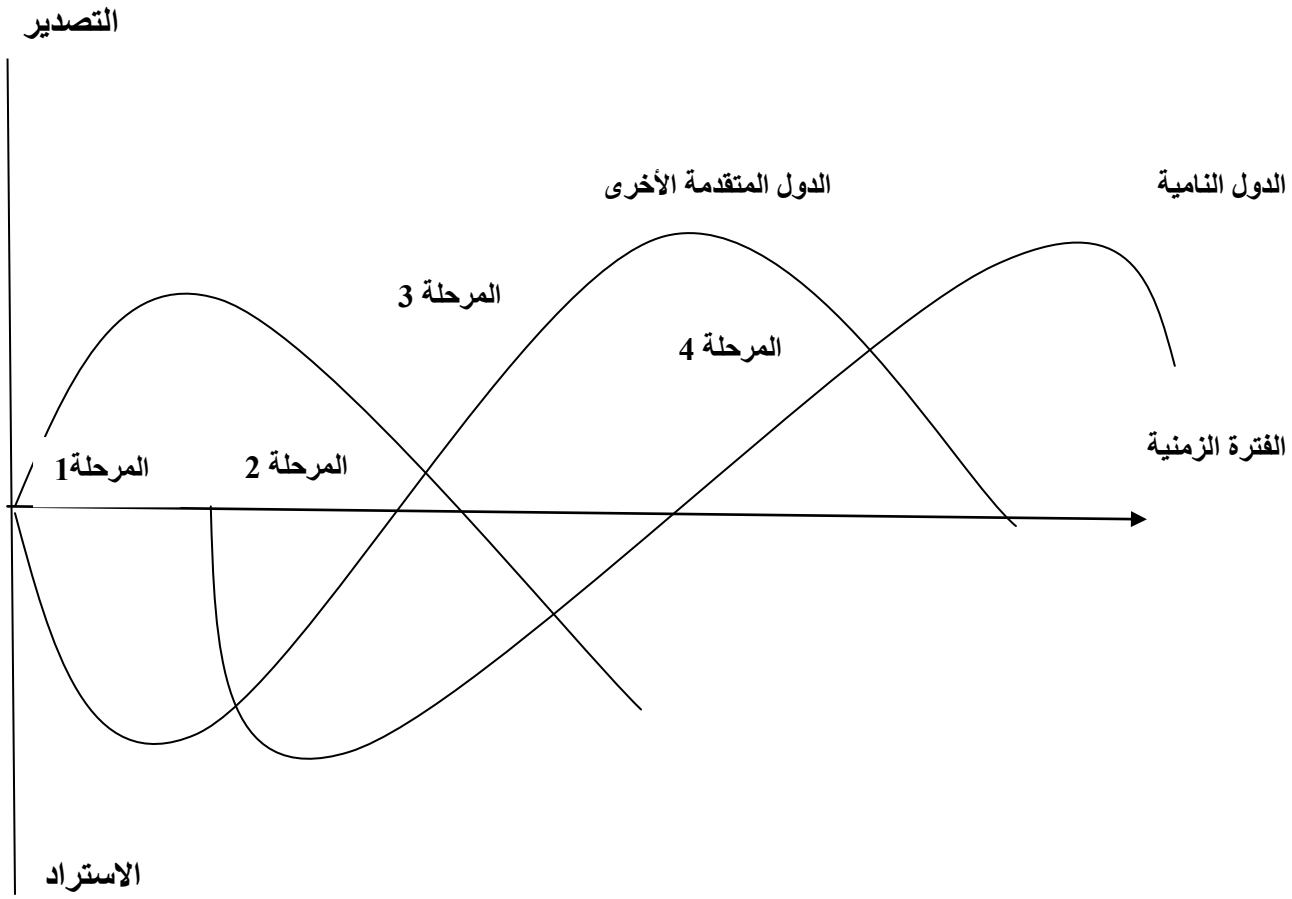

المصدر: عبد السلام أبو قحف، المرجع سبق ذكره، ص56.

(1) ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر دول المغرب العربي**، ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008/2007، ص 36.

(2) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص50.

1- 1- مرحلة المنتج الجديد:

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير (مصاريف البحث و التطوير، موارد بشرية مؤهلة ..الخ)[1]

و أحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح حيث تعد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق تهدف إلى خلق حالة من الوعي و الولاء للعلامة التجارية الجديدة[2]، بالإضافة إلى أن السوق المحلي يجب أن يكون منفتحا على الأسواق الخارجية حيث أن عملية تطوير المنتج الجديد أو تحسين منتج قائم غالبا ما يتم في الدول المتقدمة اقتصاديا. [3]

نظرا لغياب المنافسة في تلك المرحلة و كون المنتج جديد الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعطي أهمية كبرى، لتكلفة الإنتاج و أثرها على سعر السلعة، بينما يتم تصريف و بيع معظم المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم خلال تلك المرحلة، فإن الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية التي تظهر أولا في الدول المتقدمة الأخرى أين تتشابه أذواق المستهلكين و قدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي ينشأ فيها المنتج في الاخير سوف تجبر الشركة المبتكرة على القيام بالاستثمار في الخارج. [4]

1- **2- مرحلة المنتج الناضج:** من أهم ما يميز هاته المرحلة ما يلي: [5]

خلال هذه المرحلة يشهد المنتج نمو سريعا بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء حيث تشتد المنافسة ليصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر، الأمر الذي يجعل من الصعب التوسع في عملية الإنتاج في الدولة الأم لأسباب عديدة من بينها ظهور منافس جديد بالداخل، و لذا تجد الشركة من الضروري الاستثمار في الخارج.

من ثم يدخل المنتج مرحلة النضج التي يليها الانهيار نتيجة لتغير الأذواق أو اعتماد المنتج على تكنولوجيا متخلفة في ظل ثورة التكنولوجيا، مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات ثم الأرباح حيث تجد الشركة نفسها أمام مرحلة جديدة في مكان آخر غير الدولة الأم.

---

(1) Bernard Hugoonnier, **investissement directs coopération international et firmes multinational**, Economica, paris, 1984, p53.

(2) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص50.

(3) Bernard hugonnier, loc,cit.

(4) رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص50.

(5) المرجع نفسه، ص50.

خلال مرحلة المنتج الناضج تقوم الشركة المبتكرة للاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء أدوات خاصة بها في الخارج الهدف منها حماية سوقها الذي خلفته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة الاستثمار في الخارج معظمها دفاعية، وقد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة و من ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستورد مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل و الشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة ثم التصديرو ما يتبعه من تكاليف.

1- **3- مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي):** من أهم ما يميز هاته المرحلة ما يلي:

في هذه المرحلة تشتد الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر حيث سيرتفع عدد المقلدون للمنتج و تصبح التكنولوجيا معروفة ليصبح العرض أكبر من الطلب، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار أكثر فأكثر.

في ظل كل هذه الظروف تخفيض تكلفة الإنتاج أصبح أمرا حتميا و البحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول الأقل نموا حيث تكلفة العمل المنخفضة، و تجدر الاشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة ليست الاستهلاك المحلي في الدول المضيفة و إنما للتصدير للدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة. (1)

2- الانتقادات الموجهة لنظرية دورة المنتج:

من الناحية العملية فإن النظرية تشرح بشكل جيد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في أوروبا الغربية في الفترة الموالية للحرب العالمية الثانية حتى السبعينات من القرن 20، إلا أنها قد فشلت في تفسير الاستثمار الأجنبي حيث وجهت إليها الكثير من الانتقادات يمكن إيجازها في ما يلي:

- ✓ تفترض النظرية النمو المتتابع عبر الزمن المتضمن خلق المنتوج في السوق الداخلي قبل بيعه في الخارج ثم إنتاجه من طرف الفروع، إذ أن هذا النموذج جد مبسط عند مطابقته مع الواقع المعاصر لأن المنتجات الجديدة غير موجهة لسوق واحد فقط بل لمختلف الأسواق لتلبية أذواق المستهلكين، كما أن الشركات دولية النشاط تتمكن من الناحية الواقعية من تقديم المنتجات مستحدثة وناضجة و نمطية في نفس الوقت، كما انها تقوم بمغايرة المنتجات أيضا لمقابلة

(1) Bernard Hugonnier, op cit, p53.

مختلف الحاجات، حيث تم كل ذلك دون مرور فترات إبطاء ملموسة، و بهذا فلا مبرر لربط الاستثمار الأجنبي المباشر ببلوغ المنتوج مرحلته الثانية أو الثالثة. (1)

- ✓ عدم القدرة على تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير، و إنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة، و ذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات معينة لتلائم السوق الخارجي و ليس سوق الدولة الأم.
- ✓ تعامل النظرية مع كل مرحلة من المراحل الثلاث على استقلال و هي في حقيقتها ليس كذلك، كما أن النظرية تركز بشكل كبير على عوامل معينة مثل تأثيرات المنتج و الدوافع الدفاعية لدرجة استبعادها عوامل هامة أخرى مثل: العوامل التي تتعلق بعدم كمال السوق في الدولة المضيفة و تأثيرها على قرارات الاستثمار.
- ✓ اقتصاد النظرية في تفسيرها للاستثمارات الأجنبية على بعض القطاعات كالمنتجات الغذائية.....الخ، دون القطاعات الأخرى كالتنقيب على البترول مثلا: هل يقتضي هذا النوع العمل من داخل الدولة الأم من حيث المبدأ أم قد تكون بداية الاستثمار بالدولة المضيفة؟ (2)
- ✓ لم تشر النظرية إلى مختلف العوامل الاقتصادية و السياسية..... الخ الخاصة بالبلد المضيف للاستثمار الاجنبي أو بالبلد المصدر له أو المستثمر ذاته، و التي تشجع أو تثبت الاستثمار الاجنبي المباشر و حصرت عوامل قيام هذا الاستثمار في التكاليف و استغلال الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار، حيث من المعلوم أن طبيعة العلاقات السياسية بين الدول كانفتاح اقتصادياتها و حرية تجارتها الخارجية.....الخ كلها عوامل تجد أو تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر عن مراحل حياة أي منتوج. (3)

ثانيا: النظرية الانتقائية لجون دينج

1- مضمون النظرية:

تعد النظرية الانتقائية "**لجون دينج**" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع و تربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة و التي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة

---

(1) عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص85.

(2) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص52.

(3) عبدالكريم بعداش، المرجع السابق، ص86.

عرفت بنموذج الملكية، الموقع، الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، حيث افترض "**دينـنج**" انه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل هذه الشروط في الآتي: [1]

1- 1- مزايا الملكية: تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل: التسويق، التمويل، المعرفة الفنية و التكنولوجيا المتقدمة، بالاضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج اقتصاديات الحجم الكبير.

1- 2- مزايا الموقع: والتي يجب ان تفوق شركات الدولة الأم كاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة و حوافز استثمار مختلفة.

1- 3- مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:حيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل و أنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، الهدف من قيام الشركة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية التغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التحكم في منافذ البيع، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية.....الخ.

حسب وجهة نظر "**جون دينـنج**" فإن أنماط دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقا لمدى توافر المزايا السابقة تتمثل تلك الانماط في الاستثمار الأجنبي المباشر التصدير، التعاقدات مثلما يوضحه الجدول التالي: [2]

جدول رقم (1): أنماط دخول الأسواق الدولية

أنماط دخول السوق	مزايا الملكية	مزايا الموقع	مزايا التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	متوفر	متوفر	متوفر
التصدير	متوفر	غير متوفر	متوفر
التعاقدات	متوفر	غير متوفر	غير متوفر

Sourse: Duningj.h**, international production and the multinational enterprise**, 1981, p32.

(1) أميرة حسب الله محمـــد، مرجع سبق ذكره ، ص- ص 32-33.

(2) ساعد بوراري، مرجع سبق ذكره ، ص40.

يلاحظ من الجدول أن الشركة أمام ثلاث خيارات لاختراق و خدمة السوق الخارجي و ذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك:

الخيار 1: خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر و يتحقق ذلك عند جمع المزايا الثلاثة.

الخيار 2: خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، و يتحقق ذلك عن توفر المزايا الاحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع و مزايا التدويل.

الخيار 3: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات و يتحقق ذلك عند توفر المزايا الاحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع و مزايا التدويل.

2- الانتقادات الموجهة لنظرية الانتقائية لجون دينـنج:

لقد نجح **دينـنج** في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من أهم مميزات هذه النظرية ، إلا أن هناك بعض الانتقادات وجهت لهاته النظرية نذكرها بايجاز: [1]

- ✓ عدمالإشارة إلى العلاقة بين العناصر الثلاثة و تطورها، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون التطرق إلى علاقة التأثير و التأثر فيما بينها.
- ✓ التركيز على المسائل الكلية و من ثم فهي قليلة الفاعلية في عملية صنع القرار.
- ✓ معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية و عديمة قيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق الدولية داخل إطار الشركة قادرة و كافية لشرح الظاهرة، لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج دون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية.

(1) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص56.

المطلب الرابع :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من المحددات لاتخاذ القرار الاستثماري، وهي تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري و جنسية المستثمر، و تتمثل اهم هذه المحددات فيما يلي :

أولا : الاستقرار السياسي :يعتبر من بين أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين و جعلهم يتوطنون في دولة ما للاستثمار ، لأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في أي بلد إلا إذا توفر عامل الطمأنينة و الاستقرار السياسي ، حيث لو توفرت المردودية الكبيرة المتوقعة للاستثمار الأجنبي في بلد ما لكن في ظل غياب استقرار سياسي فهو لا يقوم بالاستثمار. (1)

ثانيا :حجم السوق و احتمالات النمو :إن حجم السوق و احتمالات النمو عامل من العوامل المهمة ومحدد جد مهم لاتخاذ قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتأثر هذا الأخير بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري كما انه إذا كان هذا المشروع في موقع ذو استهلاك كبير وواسع سيوفر

العديد من التكاليف الذي يتحملها المستثمر وهذا راجع إلى الطلب الكلي على المنتوج ، و من ثم العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، بالتالي سيؤدي إلى تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة واحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة كما يأمل المستثمر أثناء توطنه في دولة ما الاستثمار إلى زيادة الأرباح خلال العمر الإنتاجي للمشروع الاستثماري و التي يحددها احتمال نمو هذه الأسواق . (2)

ومن بين المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي نجد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر للطلب الجاري، أما المقياس الثاني هو عدد السكان و يعتبر مؤشرا للحجم المطلق للسوق، أي لاحتمالاته المستقبلية. (3)

ثالثا : سياسات اقتصادية كلية مستقرة : من بين العناصر الرئيسية التي تشجع الاستثمار هو وجود بيئة اقتصادية تتمتع بالاستقرار و الثبات ، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي ، إضافة إلى اهتمامها بتحرير الاقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي و التي تعد شروط أساسية لتدفق الاستثمار، ويمكن الوصول إلى هذه البيئة عن طريق تطبيق انتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم و عجز الميزانية.

---

(1) فليح حسن خلف ،التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره،ص-ص 184-185

(2) اميرة حسب الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

(3) نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره ،ص-ص 45-47.

إلا أنه معظم الدراسات الاقتصادية أثبتت أن تعديل البرامج الإصلاحية لم يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل المطلوب ، وهذا راجع إلى التحرر الاقتصادي في الآونة الأخيرة أصبح أقل جاذبية مقارنة بالاستثمار الأجنبي الغير المباشر (أي الأموال الساخنة المهتمة بالمضاربة).[1]

رابعا: الحوافز المالية و التمويلية: تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا محدودا في جذب الاستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار من أهمها:

- الحوافز المالية : وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية من أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة ، ائتمانات ضريبية للاستثمار حوافز التصدير .....إلخ

- الحوافز التمويلية: تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعلانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم..إلخ. [2]

خامسا:الإطار التشريعي والتنظيمي:يعتبرالإطار التشريعي والتنظيمي محددمهم و مؤثر في اتجاهات الاستثمارات الأجنبية إذا تتوفر على مجموعة من الأمور.

- ضرورة وجود ضمانات تكون كفيلة بحماية المستثمر من المخاطر التي يتعرض لها مثل :التأمين، المصادرة، نزع الملكية، وكفالة تحويل الأرباح إلى الخارج و حرية دخول رأسمال وخروجه بالإضافة إلى وجود نظام يضمن حماية حقوق الملكية الفكرية.

- إقامة قانون موحد الاستثمار خال من الغموض و يتميز بالشفافية و الوضوح و الاستقرار مع الأخذ بعين الاعتبار التوافق بين القواعد و التنظيمات الدولية الصادرة لحكم المستثمر .

إن البيئة التنظيمية لها تأثير كبير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات و على تقليل درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين، حيث كلما توفرت المعلومات والبيانات للمستثمر بشكل تفضيلي و دقيق في الوقت المناسب أدى ذلك إلى تشجيع وفود الاستثمار الأجنبي المباشر .

---

(1) بيالة فريد، **الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية**، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،1996،ص 90.

(2) عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص73.

سادسا :بنية أساسية المناسبة : من أجل تحفيز المستثمرين الأجانب لا بد من توفر البنية التحتية المتمثلة في شبكة النقل و الاتصالات الحديثة وشبكة الكهرباء عالية الجودة ..... إلخ، جميع هذه العناصر إذا توفرت بشكل جيد ستؤدي إلى رفع المردودية و تجنب الخسائر بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وتشجع على قدومه.

سابعا : مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية وتدعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي : إن الكفاءات البشرية تشمل مختلف القدرات الفنية و الإدارية و للتنظيمية ، و يأتي التعليم و التدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية فارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة .

و بالتالي فتوفر العمالة المؤهلة و المدربة فنيا يعتبر من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي، كما يعد الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث و التطوير و توفر مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ قرارات استثمارية في دولة معينة ، إذا يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة. [1]

(1) يعقوب علي جانفي،علم الدين عبد الله بانفا، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي**، مؤتمر الاستثمار الاجنبي المباشر،المنظمة العربية للتنمية الادارية،مصر،2006، ص 301.

الجدول رقم (2): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

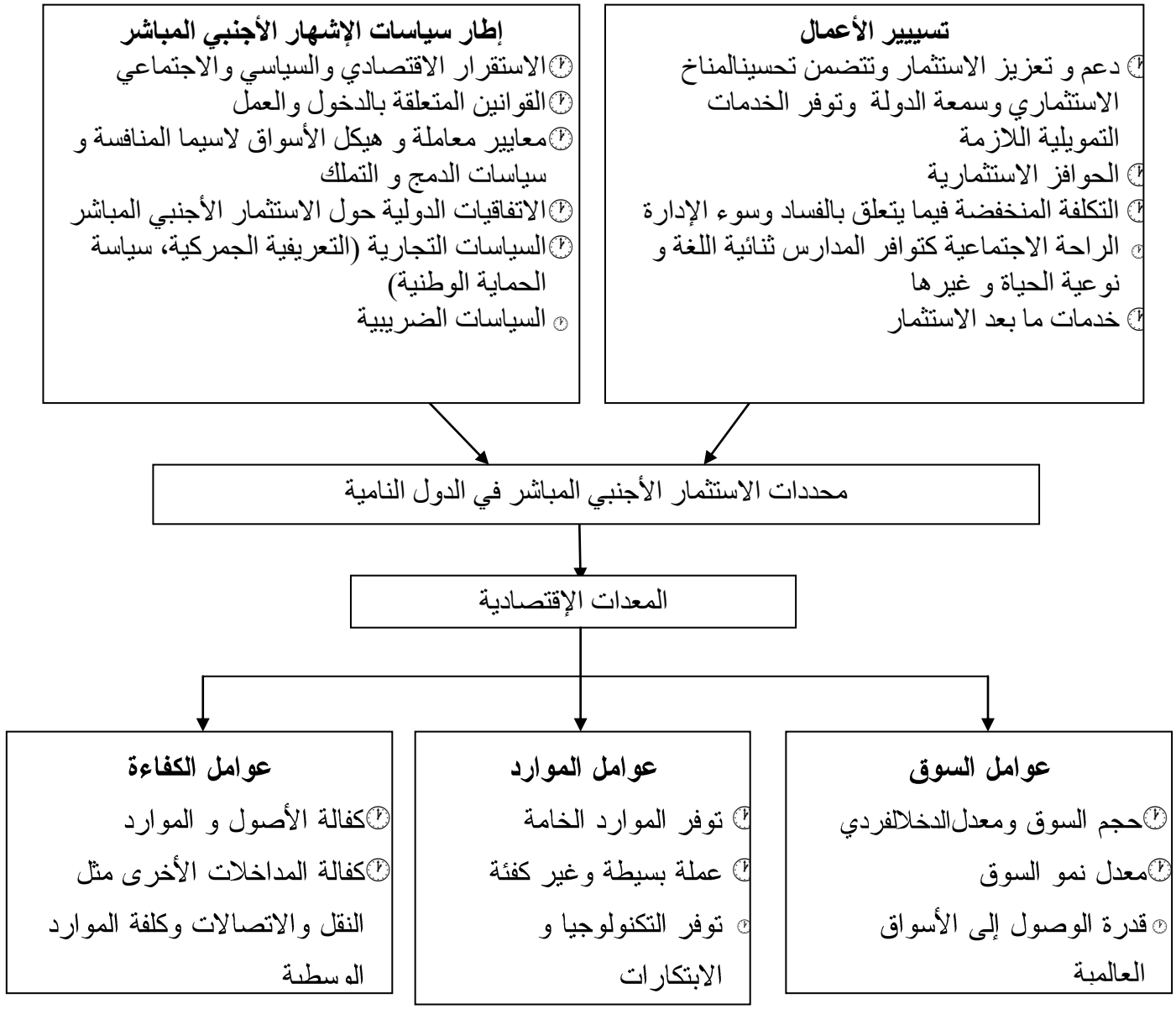

المصدر : عيسى محمد الغزالي،**سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، سنة الثالثة، 2004

استقراءا للجدول أعلاه نجد أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئسية هي:

تسيير الأعمال و نذكر منها الحوافز الاستثمارية و خدمات ما بعد الاستثمار ، أما القسم الثاني فهو متعلق بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر مثل السياسات التجارية (التعريفة الجمركية ، سياسة الحماية الوطنية) أما القسم الثالث فيتمثل في المحددات الاقتصادية ، هذا الأخير ينقسم بدوره إلى ثلاثة عوامل هي : عوامل السوق مثل حجمه ومعدل نموه و عوامل الموارد مثل توفر الموارد الخام والتكنولوجيا و عوامل الكفاءة مثل الأصول والموارد .

المبحث الثالث: دوافع و آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد التطرق إلى أهم الإشكاليات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و متمثلة في صعوبة إعطاء مفهوم موحد له، وكذا إبراز خصائصه بالإضافة إلى مختلف أشكاله سيتم التعرض فيما يأتي إلى أهم دوافع و آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر و تفرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين.

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي:

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

- ✓ **طبيعة النشاط الاقتصادي و التجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي و التجارة دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج و لعرض تلاقي الإخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الإنتاجية و التسويقية أو رأس مال معين إليها و مباشرة الإنتاج فيها. [1]
- ✓ **زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر:** و تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: [2]

التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية و اليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار.

أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد فإن يتحقق هذا العائد و يفتقد جاذبيته.

- ✓ **زيادة المبيعات:** بهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن الأسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي

---

(1) دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الاجنبي المعوقات و الضمانات القانونية** ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، لبنان ،2006،ص76.

(2) المرجع نفسه، ص77.

حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير او السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول أو لأسباب أخرى، و هي عديدة تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها.

- ✓ **تخفيض المخاطر:** يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج، إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف الطبيعة العامة، كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دولة أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبي للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها سوق الوحدة. (1)
- ✓ **تحسن الموارد و ضمان توفيرها:**قد تتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خاصة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، و هدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء بالكمية والجودة و الأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فروع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها امكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار. (2)
- ✓ **الاستفادة من المزايا المكانية:**التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي و التي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج و انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.
- ✓ **حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو و التوسيع:** يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق إلى إنشاء

(1) دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره ، ص78.

(2) طاهر مرسي عطية، **أساسيات الإدارة للأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص185.

المشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم الى هذه الاسواق سوف يغلقونه في وجوههم. [1]

- ✓ **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي و زيادة دورها في الحياة التجارية الدولية. [2]

ثانيا: دوافع البلد المضيف:

تسعى مختلف الدول المتقدمة و النامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و قد أصبحت تتنافس عليه حتي تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة.

و يعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول و اختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها.

و فيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على الدول النامية:

*** سد فجوة الادخار للاستثمار:**

عندما يلجأ الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الاعانات و المنح و القروض الخارجية غير أن هذه الأخيرة غير متاحة سهولة، و لها تكاليف مستقبلية باهضة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي.

*** تحسين وضعية ميزان المدفوعات:**

تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل، ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية: [3]

---

(1) طاهر مرسي عطية، مرجع سبق ذكره ، ص185.

(2) دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص79.

(3) عبد الكرين بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص56.

*لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بعض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها.

*يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبنى البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل احلال الواردات، و في كلتا الإستراتيجتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار و من ثم عى ميزان مدفوعاته. [1]

*هنالك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات و تجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعاته بالعملات الاجنبية النادرة أو غير المتوفرة بحجم الكافي، و دخول الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الاجنبية لاستيراد المعدات و التجهيزات المعنية و/أو يورد هذه الاخيرة بذاتها، و من ثم يعفى جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.

*** زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني:**

ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي إقتناء أصول إنتاجية إضافية، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي و منع المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. و هذا الأخير سيعكس أثره الإيجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي ستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

*** الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:**

تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، و تجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة.

بينما القروض و الإعانات المالية الاجنبية قد تستخدم في المشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تشغل في غير أغراضها الأولية، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من

(1) عبد الكرين بعداش، مرجع سبق ذكره، ص57.

الرشادة الاقتصادية في توجيه و الاستخدام الذي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا.

***تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:**

تمتلك كثير من الدول النامية حجم كبير من الموارد الطبيعية مثل البترول و المعادن والمناجم.....الخ.

و لكن الطاقات الإنتاجية المحلية لديها لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها بالصورة المطلوبة، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن ثم امكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا تلك التي يتوجه إليها هذا الاستثمار بالدولة المضيفة.

*** الاسهام في علاج البطالة:**

نظرا لأن معظم الدول النامية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل، و من ثم تعاني معظمها من مشكلة البطالة تلك المشكلة التي ترجع في المقام الأول إلى قصور الاستثمارات، و بالتالي فإنها من خلال تشجيعها لهذه الاستثمارات المباشرة و ما يرتبط بها من توسع في الأنشطة الاستثمارية تعمل على توفير فرص العمل، و من ثم يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى تخفيض البطالة في الدولة المضيفة لتلك الاستثمارات، و بخاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية.

*** نقل التكنولوجيا الحديثة:**

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويعها و تطوينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، و هذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول النامية، حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث وطرقه التكنولوجية المتطورة و المهارات الإدارية و المالية والتسويقية المعاصر....الخ، فضلا عن اسهامه في تدريب و تأهيل العمالة الوطنية و تكوين الكوادر الفنية والإدارية من خلال توظيف هؤلاء الأفراد في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. [1]

(1) علي عبد الوهاب نجا، **الاستثمار الاجنبي المباشر و أثره على التنمية الاقتصادية في منطقة العربية**، بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص- ص 47-48.

الجدول رقم (3): مقارنة بين دوافع المستثمر الدولي و دوافع الدول المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
1- البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل أو بدونها. 2- التخلص من مخزون السلعي راكد. 3- التخلص من تكنولوجيا المتقدمة. 4- التغلب على البطالة المقنعة في الدول المقر. 5- البحث عن أسواق جديدة. 6- النمو و التوسع و غزو الأسواق الخارجية. 7- اختبار منتجات جديدة و استخدام العملاء في الدول المضيفة في التجارب المعملية و الميدانية. 8- البحث عن أرباح ضخمة. 9- التخلص من مخلفات الإنتاج بالدول المضيفة. 10- الاستفادة من الأجور المنخفضة في الدول المضيفة. 11- استغلال المواد الخام بالدول المضيفة. 12- الاستفادة من الاعفاءات و المزايا الممنوحة في الدول المضيفة من ضرائب و رسوم. 13- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا. 14- اعتبارات إستراتيجية أخرى.	1- تحقيق تقدم اقتصادي مطرد. 2- جذب الاستثمارات الدولية. 3- الحصول على تكنولوجيا متقدمة. 4- توفير الإدارة المتقدمة. 5- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية. 6- توظيف عوامل الإنتاج المحلية. 7- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات. 8- الافتصادالتصديري من خلال الشركات الوافدة. 9- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية و غير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. 10- إنشاء صناعات جديدة. 11- التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين و المصارف. 12- تنمية التجارة الخارجية. 13- تحسين المركز التنافسي للدولة.

المصدر: فريد النجار،**<u>الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي</u>**، مرجع سبق ذكره، ص3

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبي المباشرة

يمكننا في هذا الفرع عرض حملة من الآثار المترتبة بالاستثمار الأجنبي على الدول النامية في ما يلي:

1- على مستوى الدول المضيفة:

* **الأثر على النقد الأجنبي:** في هذا الشأن نجد وجهين أو رأيين بين كلاسيكي و حديث سبق التطرق إليهما: [1]

- يرى **الكلاسيك** إن وجود الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إفلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة لأسباب أهمها:

1- كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج.

2- استمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم و كذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب.

3- صغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري.

- أما **رواد المدرسة الحديثة** فيعارضون الرأي السابق شركة متعددة جنسيات بما لديها من موارد مالية ضخمة، و بقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية و بين حجم المدخرات او الاموال المتاحة محليا،

كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة و مربحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار بالإضافة إلى هذا، فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق و تنوع المساعدات و المنح المالية المقدمة إلى الدول النامية المضيفة.

- **الأثر على الإنتاج و التوظيف:** يترتب على الاستثمار الأجنبي إنتاج كميات أكبر و نوعية أجود من السلع و الخدمات، فالاستثمار الأجنبي يؤثر بصورة إيجابية في الإنتاج و زيادة فرص التوظيف، ويؤدي إلى خلق فرص التوظيف، و يؤدي إلى خلق فرص عمل و دول جديدة، و زيادة في العمالة بسبب التصدير السلع، و يعمل على تحسين مستوى المعيشة للناس، و توسيع و تطوير قاعدة

(1) عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص- ص 116-117.

الإنتاج، كما يلعب الاستثمار الأجنبي دورا مهما في تغيير الهيكل الاقتصادي و تحديثه و زيادة قدرة الاقتصاد المحلي على توليد الدخل و الإنتاج و استغلال مصادر جديدة في الإنتاج و استغلال مصادر جديدة للمواد الأولية و النهوض بالصناعات المحلية و تطويرها. (1)

- **الأثر على ميزان المدفوعات:** و يظهر أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة رأس المال في الدولة المضيفة، و ذلك من خلال لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، ومن ناحية اخرى تسهم الاموال الاجنبية في تزويد البلاد النامية بالصرف الأجنبي اللازم للوفاء باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية. (2)

و للحكم على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة وجب إجراء تحليل و دراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه و ذلك كما يلي: (3)

- **التدفقات الداخلية:**

– مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر الاجنبي في مشروع الاستثمار (هل المشروع مملوك ملكية كاملة للمستثمر الأجنبي، هل هو ملكية مشتركة و ما هي نسبة المشاركة؟) و كلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي.

– مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع و الخدمات المختلفة.

–مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة للتصدير.

– مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل المساعدات من الحكومة/ الحكومات الأم.

– التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول و الإقامة العاملين الأجانب.

– القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية في الخارج.

- **التدفقات الخارجية:**

– مقدار التدفقات الخارجية من النقد الأجنبي للاسترداد مواد خام و مواد الأولية أو مستلزمات الإنتاج.

– مقدار الاجور و المرتبات و الحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.

– مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج و التسويق...الخ.

---

(1) صدقة محمـــد عمر هاشم، مرجع سبق ذكره، ص22.

(2) المرجع نفسه، ص22.

(3) عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره ، ص114.

- مقدار رأس المال المحولة للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل.
- فروق أسعار تحويل المواد الخام و المواد الاولية (المعاملات بين الشركة الأم و فروعها).

- **نقل التكنولوجيا:**

تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور مهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة و العصرية الأولى الدول النامية و تدريب الكادر الوطني على استخدامها، إضافة إلى تقديم الخبرة و المعرفة الفنية، و يتم ذلك عن طريق اتفاقات المعونة الغنية بين الدول انامية و الدول المتقدمة، كما أن الاستثمارات الخاصة قد تحمل معها مستوى متقدما من التكنولوجيا يمكن للدول النامية من الاستفادة من هذا التطور التكنولوجي.

و نقل التكنولوجيا قد يتم بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال التعاملات المشتركة بين الشركات الأجنبية و المحلية كما أن الشركات المحلية قد تجد نفسها تحت ضغط المنافسة المفروضة عليها من قبل الشركات الأجنبية مجبرة على تطوير قدراتها التنافسية. (1)

2- على مستوى الدول المصدرة

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي: (2)

1- استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.

2- احتكار التكنولوجيا.

3- استغلال هذه الشركات لغاية سياسة كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

1- على مستوى الدولة المضيفة:

لغرض الوصول إلى الحكم النهائي لتقييم الاستثمار الأجنبي يجب مقارنة المنافع المتوقعة مع التكاليف و أهمها: (3)

---

(1) صدقة محمـــد عمر هاشم، مرجع سبق ذكره، ص23.

(2) قويدري محمـــد، **واقع الاستثمار الأجنبي في بعض الدول العربية**، ورقة عمل مقدمة ملتقى العلمي الدولي الثاني، إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال افريقيا، فندق الأوراسي، 14-15نوفمبر 2005،ص- ص 53- 54.

(3) القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية**، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، 2007، ص- ص 202-203.

1- يقدم البلد المضيف عادة الكثير من المحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر و منها الخدمات مثل الأرض و السكن و الاتصالات و المياه و الكهرباء و المساعدات المالية، و غالبا ما يتم توفير هذه الأشياء بأسعار متدنية و مدعومة و بالتالي قد يكون لهذه الخدمات آثار غير مرغوبة على البلد المضيف، لهذا فإن المغالاة في تقديم الحوافز للاستثمار الاجنبي تقلل من منافع ذلك الاستثمار للبلد المضيف.

2- التأثيرات السلبية على الادخار: يدعي البعض بأن الأرباح التي تحققها الشركات الأجنبية و بالتالي فإن الادخارات المحلية قد تتأثر سلبا هي الأخرى.

3- التأثيرات السلبية على عوائد الصرف الأجنبي: في أحيان كثيرة تكون ما تخرجه الشركات متعددة الجنسية هي عوائد النقد الأجنبي خارج البلد أكثر مما تورده إلى داخل البلد، و إن البلد المضيف قد لا يمتلك القدر الكافي من الاحتياكات لهذا فإن تأثير ذلك يمكن أن يضر بإمكانيات التنمية.

4- التأثيرات السلبية على تطور البلد المضيف: إن التركيز على السلع الاستهلاكية التي يركز عليها المستثمر الأجنبي قد يكون كبيرا بحيث يحرم الصناعات المنتجة لسلع الرأسمالية من الموارد.

2- على مستوى الدولة المصدرة:

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي: [1]

1- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.

2- تصدير فرص العمل.

3- التأثير على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

و يمكن تلخيص بعض المنافع و التكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الاجنبي المباشر في الجدول التالي: [2]

---

(1) كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، ماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص 56.

(2) محمـــد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة التحليلية المكاسب و المخاطر**، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، العدد01، السداسي الثاني، 2004، ص132.

الجدول رقم (4): المنافع و التكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الاجنبي المباشر

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
1- البيئة	- إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب. -إقامة مشاريع صناعية معالتحكم في الثلوث. - تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية.	- التلوث الناتج عن إقامة المشاريع الاستثمارية سواء تلوث الهواء أو الماء. - إقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر بصحة الإنسان.
2- العمالة	- تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج. - تعيين نسبة كبيرة من العمالة المحلية بالمشروع الأجنبي. - رفع مستوى مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية.	- عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية والاكتفاء بالأجانب. - الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المحلية. - الاستعانة بالخبرة الأجنبية فقط. - ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة لما ما سبق.
3- الرفاهية	- رفع المستوى المعيشي بصفة عامة. - إنتاج سلع ذات جودة عالية و بأسعار معقولة. - رفع المستوى العلمي و الفني للعمالة المحلية.	- الفروق الكبيرة بين دخول العمالة المحلية و العمالة الأجنبية. - احتدام المنافسة في مجال إنتاج السلع واحترام مقاييس الجودة.
4- البحوث و التطوير	- قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية. - قد يساهم المشروع الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي. - قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية و ذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.	- قد ينقل المستثمر الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة، و لكن قد تكون غير مناسبة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيداتها الفنية. - قد تقتصر التكنولوجيا على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.

المصدر: محمـــد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة لنتقال-نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2004، ص132.

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

تتجلى مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في:

أولا: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة مخاطر منها ما يلي: [1]

1- بمجرد ما يبدأ المستثمر بعملية التسويق الفعلي للمنتجات، يبدأ بتحويل عوائده إلى الخارج على شكل نقد أجنبي و بالتالي استنزاف احتياطات البلد من النقد الأجنبي (فمن شروط قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حرية تحويل الأرباح إلى الخارج).

2- و بالتالي حدوث عجز في موازين مدفوعات الدول المضيفة على المدى الطويل في حالة الخروج المتواصل للفوائد و الأرباح (تحويل العملة الصعبة إلى الخارج).

3- أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب تكون في مجال السلع الخدمية و الاستهلاكية فقط حيث الربح السريع و الوفير الذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا، و يتفادون الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية و الثقلية.

4- استنزاف الثروات الوطنية و المواد الأولية للبلد المضيف، فالشركات متعددة الجنسية تستخدمها بشراهة و كثرة لانتاج أقصى ما يمكن إنتاجه و لا تراعي في ذلك الاستعمال العقلاني و لا المحافظة على ثروات الأجيال القادمة خدمة للتنمية المستدامة.

5- مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد و قد تنشأ عن تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية.

6- التعرض للأزمات وللهزات الاقتصادية العالمية ،لارتباط السوق المحلي بالأسواق الدولي.

7- التخوف من فقدان السيطرة على بعض الصناعات الوطنية و الحساسة مثل الاتصالات و النقل والتمويل وصناعة السيارات و الصناعات البترولية و الالكترونيات بحيث ينظر كثير من أصحاب القرار أنه تبقى هذه الصناعات تحت السيطرة الوطنية.

8- الرغبة في السيطرة و التحكم في التكنولوجيات الدقيقة من طرف الشركات المتعددة الجنسية بغية الهيمنة و السيطرة على أسواق البلدان المضيفة و بالتالي زيادة نفوذها في العالم.

(1) عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص- ص 100-102.

ثانيا: مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر و من رواءه الدول القائمة به تتمثل في: [1]

1- خطر حجم السوق في الدولة المضيفة: حيث لا تشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، و عادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الاجمالي.

2- خطر التضخم:تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية، و هذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

3- خطر تغيرات سعر الصرف: و المتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة و المفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف و بعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

4- البنية الأساسية: تعد البنية الأساسية غير المتكاملة و اليد العاملة غير المدربة بشكل كفء عناصر طرد للمستثمرين الأجانب.

5- الاستقرارالسياسي: يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، و تخفيض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.

6- حجم الصادرات: يعد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاع الذي يكون فيه العائد أعلى مقارنة بسائر القطاعات الأخرى.

7- المخاطر التكنولوجية:رغم الفوائد الكبيرة الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات و أنظمة المعلومات، إلا أن لها العديد من المخاطر، حيث اصبح هناك ارتباط قوي بين استخدام الحاسوب ونظم المعلومات و مفهوم أمن أنظمة المعلومات، كما أن تبني تكنولوجيا جديدة في المنظمة بهدف تحقيق ميزة تنافسية في السوق، يصاحبه في كثير من الاحيان مخاطر فشل التكنولوجيا الحديثة فتخسر بذلك المنظمة الكثير من مواردها. كما أن بعض أنواع التكنولوجيا، و خاصة في مجال البرمجيات سريعة

---

(1) يوسف مسعداوي، **تسير الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 03، جوان 2008، ص- ص 183-184.

التقادم و تكون مكلفة في بدايتها و يصعب على الشركات الزائدة استثمارها اقتصاديا نتيجة سرعة تقدمها التكنولوجي.

خلاصة الفصل:

في فصلنا هذا تحدثنا عن مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم النظريات التي قامت بتفسيره بالإضافة إلى دوافع و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر، و انطلاقا من المعلومات السابقة، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير كبير على الدول المضيفة من خلال المكاسب التي تحققها هاته الأخيرة، إلا أنه لا يمكن المبالغة فيه بالشكل الذي يعكس ضعف مؤسسات تلك الدول إذ يجب الحذر من الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن القول أن الاستثمار الأجنبي ليس مجرد نقل ملكية من الأشخاص المحليين إلى الأجانب. لكن أيضا آلية تتيح للمستثمرين الأجانب ممارسة الإدارة و السيطرة على منشآت الدول المضيفة وتوليه حكومات الدول أهمية واضحة باعتباره وسيلة لأكتساب المزيد من الكفاءة.

لكن مهما يكن فالاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تمويل دولية فعالة للدول النامية، و آلية لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها، ووسيلة للقضاء على البطالة و فتح آفاق الأسواق الدولية أمام المنتجات المحلية و آلية فعالة للمنتجات الوطنية لاختراق الأسواق الدولية الذي يعود بالايجاب على اقتصاديات الدول المضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية.

الفصل الثاني:

العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و سوق العمل

مقدمة الفصل:

كانت مشكلة البطالة و سوق العمل محل اهتمام مختلف المنظرين الاقتصاديين، قصد فهم آليات عمله ومن ثم تحقيق استغلال امثل للموارد البشرية بإعتبارها عامل إنتاج أساسي فاهتم الكلاسيكيون الأوائل بدراسة العمل في حد ذاته لمعرفة المنتج منه من غير المنتج، و تم تصنيف ما هو عمل مركب و ما هو بسيط، كما نادوا بتقسيم العمل لتحقيق إنتاجية أكثر،و في نظر الكلاسيك الأوائل يتحقق توازن سوق العمل عند التشغيل الكامل و يكون ذلك بصورة تلقائية.

إن عدم قدرة التفسير الكلاسيكي على فهم أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات أدى إلى ظهور تيار جديد، و هم الكنزيون الذين يرون أن السوق لا يصحح نفسه تلقائيا، بل لا بد من التدخل الحكومي الذي يمكن من تعديل الاختلال،فالقضاء على البطالة أو تقليصها يستدعي استخدام آليات التدخل الحكومي ممثلة في أدوات السياسة الاقتصادية.

يؤكد الكنزيون المحدثون أن النظام الاقتصادي يتصف بعدم الاستقرار، و يلحون من جديد على التدخل الحكومي، و يرون أن الزيادة في عرض النقود يمثل إحدى العوامل المؤثرة على الطلب الكلي، ويعتبرون البطالة اخطر من التضخم كما أن العقود و التنبؤات المكيفة من شانها أن تحد من تغيير الأسعار و الأجور بشكل سريع، و يقترحون للقضاء على البطالة سياسة نقدية و توسيعية.

و في خصم النقاش الذي ساد بين الكنزيين و النقدين، حل فكر جديد (الكلاسيكيون الجدد) يعتمد في معالجة الاقتصاد الكلي على أساس التوقعات الرشيدة، المبنية على استغلال المعلومات الكاملة في الوصول إلى قرارت المثلي. و منه نتناول في هذا الفصل 3 مباحث هي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سوق العمل.

المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التشغيل في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سوق العمل.

المطلب الأول: تعريف سوق العمل و العوامل المؤثرة فيه.

أولا :تعريف سوق العمل:

هناك عدة مفاهيم لسوق العمل و التي تتعرض لها من خلال أهم التعاريف التي رصدناها فيها ما يلي:

*يعطي **كودمان Goodman** تعريفا عمليا لسوق العمل المحلي فيعرفه بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال و التي فيها يشتغل معظم القاطنين[1]

كما يرى اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الحديثة أمثال هيكزHichs، أن أسواق العمل تشبه تماما أسواق المنافسة التامة التي تناولتها بالشرح معظم كتب مبادئ الاقتصاد، و أمثلة هذه الأسواق كثيرة منها سوق التحويل الخارجي، سوق التمويل الدولي و سوق السلعة، و يفترض الاقتصاديون تجانس العمل، و انعدام تكاليف النقل، و كذلك الإعلان عن العمل، وتوفر المنافسة التامة بين عدد كبير من البائعين و المشترين في سوق العمل[2]

*و يعرف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية(آلية تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل).التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف[3].

* يعرف كذلك سوق العمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين و البائعين، لخدمات العمل، و البائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، و المشتري هو صاحب المنشاة أو صاحب العمل، و نتيجة الحصول على خدمات العمل، و بهذا فان مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري. و نتيجة الحصول على خدمات العمل. وبهذا فان مكونات سوق العمل هي البائع و المشتري و نتيجته حصول تطورات في وسائل الاتصال المختلفة أصبح سوق العمل هو الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل الاقتصادي، سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة الكترونية كالأنترنت أو الهاتف أو الفاكس[4].

---

(1) ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد سوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص11.

(2) المرجع نفسه، ص11.

(3) نعيمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شاب الجامعة الإسكندرية، 2002، ص15.

(4) مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص21.

إذا من خلال جملة المفاهيم التي رأيناها و الخاصة بسوق العمل يتضح لنا مكونات سوق العمل و التي تشمل كل من القوة العاملة التي تبحث عن العمل (تقديم خدمات العمل)، و المستخدمين ذوي الحاجة إلى اليد العاملة أو خدمات القوة العاملة لقيام مشروعاتهم سواء إنتاجية أو خدمية، و يمكن الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات التي تؤهل اليد العاملة كأحد المكونات و عوامل التأثير في سوق العمل، نجد من أمثلتها مؤسسات التعليم بجميع مراحله و أنواعه بالإضافة إلى مؤسسات التدريب الحكومية و الخاصة، و المؤسسات المسؤولة عن تنظيم سوق العمل على غرار الوزارات و مكاتب التشغيل العامة التابعة لها و المكاتب الخاصة المعتمدة، و مؤسسة التأمينات الاجتماعية صناديق البطالة، التنظيمات النقابية العمالية و المهنية، دون أن ننسى التشريعات الخاصة بالعمل و المحاكم التي تفصل في نزاعات العمل ، و يكمن دور هذه المؤسسات في تنظيم سوق العمل من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب في هذه السوق، بتوجيه اليد العاملة و رأس المال نحو الأماكن الأكثر فعالية بالنسبة لكلا الطرفين(أي الطلب و العرض)، بالإضافة إلى التنظيم توزيع اليد العاملة بين المناطق حسب ميزتها(الأقل إنتاجية و الأكثر إنتاجية).[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة في سوق العمل:[2]

هناك عدة عوامل تؤثر على سوق العمل و على توازناتها من خلال التأثير على العرض والطلب على اليد العاملة يمكن نجملها في النقاط التالية:

***عوامل جغرافية:** و التي ترسم الحدود الإقليمية لسوق العمل لأننا نجدها تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة كمقر سكن العامل، موقع المؤسسات العارضة للعمل، و الذي يطرح مسالة الإيواء والخدمات الاجتماعية لتفضيل أفضل شروط الحياة للعامل و أسرته.....الخ.

***العامل الديموغرافي:** يعتبر معدل النمو الديموغرافي احد أهم المؤشرات التي لها انعكاس على سوق العمل لكونها تحدد حجم اليد العاملة الوافدة إليه، و التي تمثل جانب العرض الذي تحتاجه المؤسسات ممثلة بذلك الطلب على اليد العاملة، كما نجد العامل الديمغرافي يتأثر بدوره بالمؤشرات الخاصة بمعدل الولادات و الوفيات، معدل الخصوبة، معدل تطور الزواج و الطلاق.

---

(1) دحماني محمد إدريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**، ماجستير غير منشورة ، تلمسان، 2006/2005، ص04.

(2) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص_ ص _ص 60-61-62.

***النظام الاقتصادي:** ان النظام الاقتصادي يمر من خلال ما يعرف بالدورة الاقتصادية و تزداد العمالة و التوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية، أما مرحلة الركود الناتجة عن حدوث بعض الأزمات الاقتصادية و التي تؤدي إلى حدوث خلل في مختلف التوازنات الاقتصادية، يكون لها اثر على سوق العمل التي تصبح تعاني عجزا في استيعاب اليد العاملة الحالية و كذا الجديدة الوافدة إليه باستثناء الحالات الخاصة التي تتوقف على درجة التأهيل العلمي و المهني.

***النظام الاجتماعي و الثقافي:** يتأثر سوق العمل بالعلاقة السائدة بين أفراد المجتمع، من حيث السلوكيات و العادات و التقاليد و الذهنيات السائدة، التأثير على مدة العمل مثل: تقليص ساعة العمل اليومية، تمديد العطل السنوية، تقليص سن التقاعد، الأمر الذي سيدفع المؤسسة إلى زيادة عدد عمالها للمحافظة على نفس مستوى نشاطها، و ينتج عن ذلك ارتفاع الطلب على القوى العاملة المتاحة في السوق.

وفي بعض الحالات تكون البطالة المقنعة مقبولة من الناحية السياسية أو الاجتماعية فنجدها في بعض القطاعات مثل: القطاع الزراعي الذي يقبل بها من اجل الحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن.

***النظام التكنولوجي:** و الذي بموجبه يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة،بحيث تحل الآلة محل العامل لما لها من دور ايجابي في رفع الكفاءة الإنتاجية بأقل التكاليف فبصبح الطلب على اليد العاملة المؤهلة كالمهندسين و التقنيين و الفنيين.....الخ من الكفاءات المتحكمة في التكنولوجيا الجديدة، مما يخلق فائضا في عرض اليد العاملة الغير المؤهلة و بالتالي ظهور الأشكال المختلفة للبطالة.

***النظام التربوي و التكويني:** و الذي يلعب دور كبير في التأثير على عرض اليد العاملة في سوق العمل كما و كيفا، و يعتمد هذا العامل على مجموعة الهيئات و المؤسسات بمدارس التعليم، الثانويات، المعاهد، مراكز التكوين و الجامعات و الهدف من ذلك رفع الكفاءة و الخبرة المهنية و بالتالي ضمان تحسين مردودية عوامل إنتاج المؤسسات.

المطلب الثاني: الطلب و العرض على العمل.

أولا: الطلب على العمل.

ان الطلب على اليد العاملة له دور مدلول اقتصادي على استيعاب أو عجز في توظيف الأيدي العاملة وفق المحددات و المتغيرات التي تحكم هذا الطلب، كما نجد الطلب على العمل يمثله أصحاب و أرباب العمل أو المستخدمين من مؤسسات طبيعية أو معنوية عمومية كانت أو خاصة.

1-مفهوم الطلب على العمل و قانون العمل:

الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها العامل،و أن صاحب العمل يستأجر العمال لغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات ولا يطلب العمل بحد ذاته، ويتميز الطلب على العمل بخاصيتين:

الأولى أن منحنى طلب العمال ينحدر إلى الأسفل، والثانية هي درجة استجابة الطلب للتغيرات الحاصلة في الأجور[1].

- أما فيما يخص قانون الطلب على العمل فنجده ينص على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي علاقة عكسية، أي كلما ارتفع مستوى الأجر كلما انخفض الطلب على العمل والعكس صحيح، وذلك مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ذات العلاقة[2].

كما أننا نجد اتفاقا بين الكلاسيكيين و الكنزيين في تحليلهم للطلب على العمل فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تحديد الأمد الذي يتم من خلاله معالجة الطلب ، وكذا ثبات و تغير عوامل الإنتاج الأخرى التي تشكل متغيرات دالة الإنتاج الكلي وفق المعادلة التالية[3].

$$Y=y(L.k.T) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث y : كمية الناتج الحقيقي في أي فترة من الزمن

K : حجم الموجودات الرأسمالية.

L : حجم خدمات العمل المتدفق.

T: مستوى المعرفة الفنية.

---

(1) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص31.

(2) المرجع نفسه، ص32.

(3) ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994، ص67.

نجد أن هذه الدالة لا تتضمن عناصر إنتاج أخرى مثل الأرض، ذلك أن الناتج القومي الصافي عبارة عن الناتج النهائي، وعند احتساب القيمة المضافة يؤخذ بحجم الناتج المتولد عن العملية استغلال المواد الأولية بواسطة العمل ورأس المال.

فنجد في الأمد الطويل كل عوامل الإنتاج المذكورة متغيرة، على العكس في المدى القصير تكون هناك إمكانية لافتراض ثبات عوامل دول أخرى، وبناءا عليه يعتمد حجم الإنتاج في الأمد القصير على كمية المستخدمة في العملية الإنتاجية مع ثبات كل من رأس المال ومستوى المعرفة الفنية[1].

فتأخذ المعادلة (01) الشكل التالي y=y(L).....(2)

ويمكن توضيح العلاقة بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي (نحصل عليه بقسمة الأجر الاسمي على مستوى الأسعار)، من خلال الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (2) : العلاقة بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي

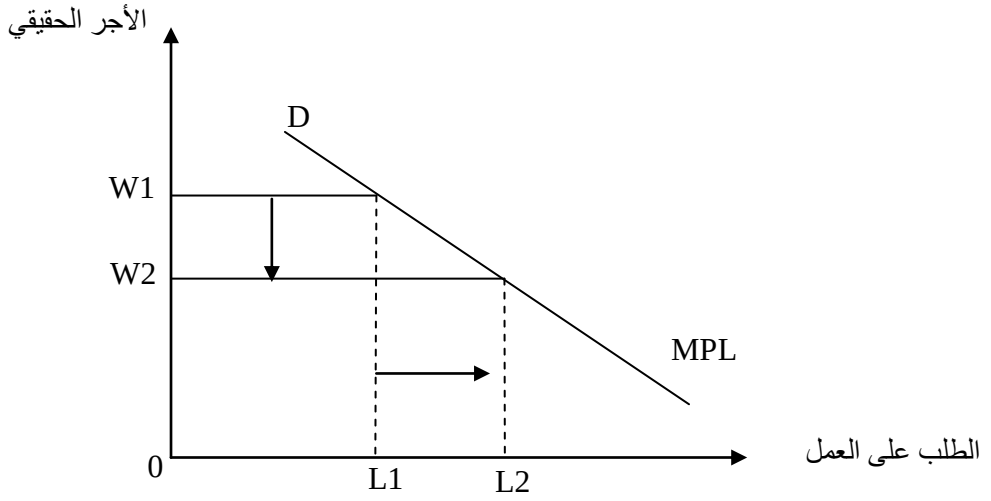

المصدر: مدحت القريشي: **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2006، ص 33.

إذا يمكننا قراءة العلاقة العكسية التي تحدثنا عليها من خلال هذا الشكل، وذلك بالتحرك على كافة المنحنى D، فعندما كان الأجر الحقيقي يساوي w_1 كانت اليد العاملة المطلوبة بالكمية(OL_1.)، وعند انخفاض الأجر الحقيقي إلى w_2 الذي له انعكاس ايجابي على انخفاض التكلفة في عملية الإنتاجية، ارتفع الطلب على اليد العاملة إلى الكمية (OL_2) مما يعني زيادة عدد العمال المطلوبين للعمل.

(1) مدحت قريشي ، مرجع سبق ذكره، ص68.

يجب أن نشير إلى عنصر هام في عملية الإنتاجية بالنسبة لأصحاب العمل وهو تعظيم الربح، فنجد قرار التوظيف بالنسبة للمستخدمين مبنى على مقارنة التكلفة الحدية mc_L والناتج الحدي العامل mp_L (أو الإيراد الحدي)، بحيث كلما كانت التكلفة الحدية تفوق الإيراد أو الناتج الحدي للعامل دفع بأصحاب العمل إلى التخلي عن فكرة التوظيف أو الطلب على اليد العاملة، أما في الحالة العكسية تكون زيادة التوظيف من شأنها زيادة الأرباح[1].

الأمر الذي يدفعنا للحديث عن الإنتاجية الحدية للعامل، وهذا بعد الانطلاق من الفرضيات التالية: [2]

1- أن صاحب العمل يسعى إلى تعظيم الربح.
2- أن المنتج يقوم باستخدام عاملي الإنتاج العمل ورأس المال متجانسين.
3- أن الأجور هي التكاليف الوحيدة للعمل دون الأخذ بتكاليف التدريب أو مزايا أخرى يحصل عليها العامل مقابل تقديم خدمات العمل.
4- توفر شروط المنافسة في السوق.

إذا بعد الأخذ بثبات رأس المال في المدى القصير، يصبح التأثير على الكميات المنتجة يتوقف على عدد العمال، في هذه الحالة نجد تعظيم الربح بالنسبة للمنتج يتطلب المساواة بين الإيراد الحدي (قيمة الناتج الحدي) والتكلفة الحدية (الأجر)، وبإتباع شرط تعظيم الربح نجد في الأخير كنتيجة أن تشغيل العاملين يجب أن يزداد إلى الحد الذي يتساوى فيه الناتج الحدي للعمل (Mp_L) مع الأجر الحقيقي للعامل (w/p)[3]، أي $Mp_L=w/p$

يمكننا تفسير تغيرات الطلب على العمل عن طريق علاقة الناتج الحدي للعمل مع الأجر الحقيقي للعامل، من خلال الشكل البياني التالي:

(1) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص35.
(2) دحماني محمد إدريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره، ص9.
(3) مدحت القريشي، المرجع السابق، ص-ص 36-37.

الشكل البياني (3): علاقة الناتج الحدي للعمل مع الأجر الحقيقي

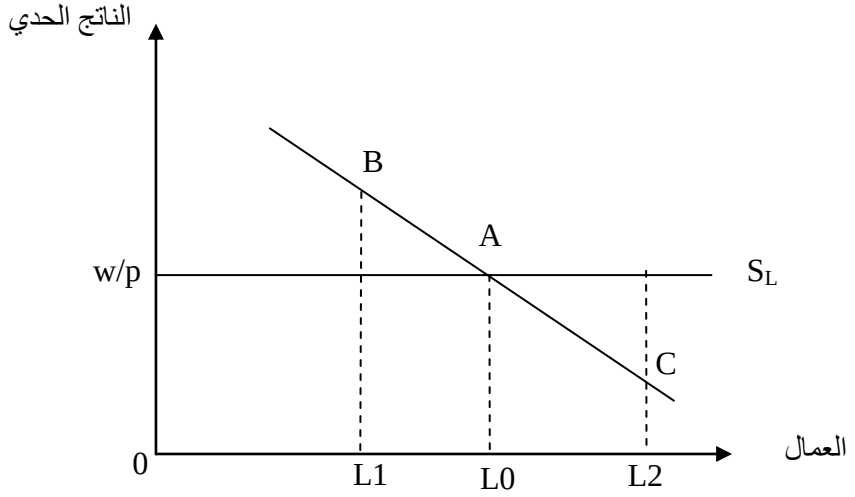

المصدر: مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 38.

تبعا لقاعدة تعظيم الربح التي سبق وأن أشرنا إليها، فان نقطة تعظيم ربح المنتج في هذا الشكل تتجسد من خلال النقطة A(Mp_L w/p)التي يستخدم عندها صاحب العمل عددا من العمال (oL_0)، أما النقطة B يكون فيها الناتج الحدي أكبر من الأجر الحقيقي مما يعطي الإمكانية لصاحب العمل بزيادة توظيف عمال آخرين حتى يتساوى الناتج الحدي مع الأجر الحقيقي (النقطةA)، وفي حالة استغلال صاحب العمل لعدد من العمال (oL_2) يكون الناتج الحدي أقل من الأجر الحقيقي، وبالتالي يكون عنصر العمل عامل سلبي بالنسبة لربحية المنتج، بارتفاع التكلفة الحدية للعامل على إنتاجيته الحدية، ولهذا يلجأ صاحب العمل إلى التقليص من عدد العمال للتقليل من سلبية هذا العنصر في تأثيره على ربحية المنتج إلى أن يصل إلى الكمية (oL_0).

يبقى الطلب على العمل في الأمد الطويل يعتمد على مزج الكميات المناسبة من رأس المال والعمل بهدف تعظيم الأرباح بأدنى التكاليف ويصبح شرط التوازن في استخدام عوامل الإنتاج كمايلي[1]:

الإنتاجية الحدية لرأس المال= الإنتاجية الحدية للعمل .....(A)

سعر رأس المال سعر العمل

وهذا ما يعطي أهمية لكلا العنصرين في تحقيق التوازن، فيمكن أن يكون هناك إحلال لعنصر محل الآخر في حالة ما ارتفعت تكلفة هذا الأخير، نأخذ مثالا على ذلك فنجد عند ارتفاع الأجر

(1) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

الحقيقي ترتفع تكلفة عنصر العمل مما يخل بتوازن المعادلة (A) أعلاه بحيث يصبح الجانب الأيمن أكبر من الجانب الأيسر، فيقوم المنتج بتصحيح الخلل بأن يعوض عنصر العمل برأس المال، مع الإشارة أن نقص استخدام عنصر العمل يزيد من الإنتاجية الحدية للعمل وزيادة استخدام رأس المال تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال، وفي النهاية تعود المعادلة إلى التوازن بالتقليل من العمال[1].

2- **الطلب الكلي على العمل:**

يعبر عن جمع الأفقي لمنحنيات الطلب الفردية على العمل من قبل المؤسسات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني ويعبر عن الطلب الكلي على العمل بالمعادلة $w=p.f(N)$.....(1) [2].

قد يكون منحنى الطلب على العمل سالب الميل كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (4): الطلب الكلي على العمل

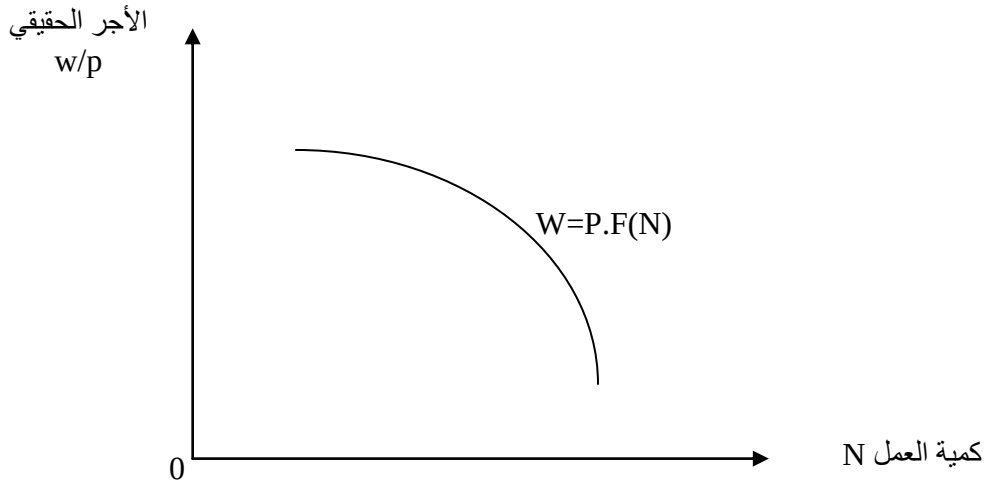

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادية الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص 319.

من خلال المنحنى يمكن ملاحظة مايلي:

- ✓ ميل منحنى الطلب الكلي على العمل سالب نتيجة تناقص الإنتاجية الحدية للعمل كلما زاد عدد وحدات العمل المستخدمة مع كمية ثابتة من رأس المال وفي ظروف المنافسة التامة يكون

(1) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

(2) ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص318.

منحنى الطلب الكلي على العمل عبارة عن مجموع الإنتاجية الحدية للعمل داخل الاقتصاد الوطني.

3- محددات الطلب على العمل:

بالإضافة إلى عنصر الأجر كعامل من العوامل المحددة للطلب على العمل، نجد عوامل أخرى إلى جانب الأجور تعتبر من العوامل المؤثرة على هذا الطلب نبينها فيما يلي: [1]

أ-معدل النمو الاقتصادي: و الذي يعتبر أهم المؤشرات في مختلف التحاليل الاقتصادية، ذلك لأنه ترجمة لزيادة الناتج القومي الإجمالي، بمعنى الزيادة الحاصلة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في البلد، مما يعكس بدوره ارتفاع الطلب عل العمل و العكس صحيح،لكن تبقى نقطة مهمة يجب الإشارة إليها هو أن الزيادة المقصودة في الناتج القومي هي الزيادة الحقيقية التي تترجمها زيادة كميات السلع و الخدمات، لأنه يمكن أن يكون هناك زيادة في الناتج القومي الاسمي و التي قد تعني زيادة في الأسعار دون الزيادة في كميات السلع و الخدمات.

ب-الاستثمار: حيث أن الطلب على العمل له علاقة طردية مع زيادة حجم الاستثمارات، هذه الأخيرة تعكس زيادة في المعدلات الإنتاج ليكون لها اثر ايجابي على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

ج-التطور التكنولوجي: إن للتطور التكنولوجي تأثير على طلب اليد العاملة من طرف أصحاب العمل وفق اتجاهين حسب الأسلوب الإنتاجي المتبع، فيمكن أن يكون التطور التكنولوجي يعتمد على إحلال رأس المال محل عنصر العمل و بالتالي انخفاض الطلب على اليد العاملة، كما يمكن الإشارة في هذا الباب إلى أن التوجه العالمي الغالب هو إحلال رأس المال محل عنصر العمل، نظرا للتكاليف المرتفعة لهذا الأخير مقارنة بتكلفة رأس المال خاصة في الدول المتقدمة التي تتميز بارتفاع أجور العمال التي لا يستطيع صاحب العمل تخفيضها، فيجد مستثمري هذه البلدان كحل بديل التوجه إلى البلدان النامية لانخفاض تكلفة اليد العاملة فيها، لكن لمواجهة مشكل البطالة المرتفعة في المقابل لا بد من تشجيع المنتجين لاستخدام أسلوب إنتاجي كثيف العمل لتوفير فرص عمل اكبر.

(1) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 47-52.

د- التقاعد: يعتبر التقاعد إحدى أهم العوامل في تحديد الطلب على اليد العاملة و ذلك من خلال ذهاب عدد معين من العمال إلى التقاعد ليخلق طلبا على الأيدي العاملة بنفس العدد، و يعتمد التقاعد على متغير السن فكلما قل انعكس ذلك من خلال زيادة في الطلب على العمال و العكس صحيح.

ثانيا: العرض على العمل

خدمة العمل هي (السلعة محل التبادل في سوق العمل). و حيث انه لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل(السلعة محل التبادل) و العامل الذي يقوم بتأييدها، كان لزاما علينا اخذ طبيعة العنصر البشري في الاعتبار عند الحديث عن سوق العمل، و بالتحديد عن عرض العمل، فعرض خدمات العمل لن يتحدد فقط بالاعتبارات النقدية كالأجور مثلا، ولكنه يتأثر أيضا بعوامل أخرى غير نقدية كتفصيل العمال و اختيارهم بين وقت الفراغ و الدخل. و يمكن ان نعطي مثالا في هذا الاتجاه حول العامل الذي يواجه الاختيار بين وظيفتين كلاهما لهما نفس مستوى الدخل و متماثلتين في كل شي، ما عدا وقت الفراغ بحيث إحداهما تتيح له وقتا أطول من الفراغ، و التي نتوقع اختياره لهذه الأخيرة لأنها تعطيه قدرا اكبر من المنفعة، فالعامل في هذه الحالة يتجه طلبه على وقت الفراغ، أما في الحالة العكسية عند افتراض أن كلا الوظيفتين متماثلتين في كل شي ما عدا مستوى الدخل، فيكون اختيار العامل للوظيفة التي تضمن له دخل اكبر، مما يعكس اتجاه طلب العامل في هذه الحالة بحيث يكون طلبه على الدخل [1].

1- **عرض العمل الفردي:**

قبل الوصول إلى عرض العمل الكلي يلزمنا التعرف على عرض العمل الفردي لما له من أهمية في دراستنا لجانب العرض في سوق العمل.

بناء على ما تقدم ذكره بخصوص العوامل التي تحكم اختيار أو توجه طلب العامل على امتيازات الوظيفة، فان عرض العمل الفردي مبني على المفاضلة بين الأجر أو الدخل الحقيقي و وقت الفراغ أو الراحة، و بتحديد فرضيات الاختيار بين العمل و الراحة فنحن أمام دراسة المنفعة التي يمكن أن تحققها الوظيفة للعامل سواء من اجر أو راحة فنقوم بتحليل عرض العمل فردي من خلال بناء النموذج التالي:

(1) نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامع، مركز دلتا للطباعة،الإسكندرية،2000، ص271.

نرمز لمستوى الدخل الحقيقي الذي يتحصل عليه العامل بالرمز(y^x)، بالرمز(w^x)لمعدل الأجر الحقيقي للعامل(و الذي نحصل عليه بقسمة معدل الأجر الاسمي على معدل السعر(p^x)الذي يتأثر به العامل. و أن العامل يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع لحاجاته من الدخل و أوقات الراحة نعبر عليها من خلال دالة المنفعة التالية: (1)

$$U=U(Y^x.S) \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

يحاول العامل تحقيق اكبر منفعة تحت قيد أن دخله الحقيقي عبارة عن أجره الحقيقي مضروبا في عدد ساعات العمل المبذول، و نجد ساعات العمل المبذول(n)تساوي عدد ساعاتH منقوص منها عدد ساعات الراحةS. و بالتالي نجد قيد الميزانية الذي يواجهه العامل: (2)

$$y^x=w^x.(H-S) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

و يمكننا التفسير أكثر من خلال المنحنى المبين في الشكل أدناه، بحيث تستخدم المنحنيات السواء التي نحاول من خلالها قراءة للمفاضلة التي يقوم بها العامل بين الأجر و أوقات الراحة.

الشكل رقم (5) :منحنيات السواء للمفاضلة بين الأجر وأوقات الراحة

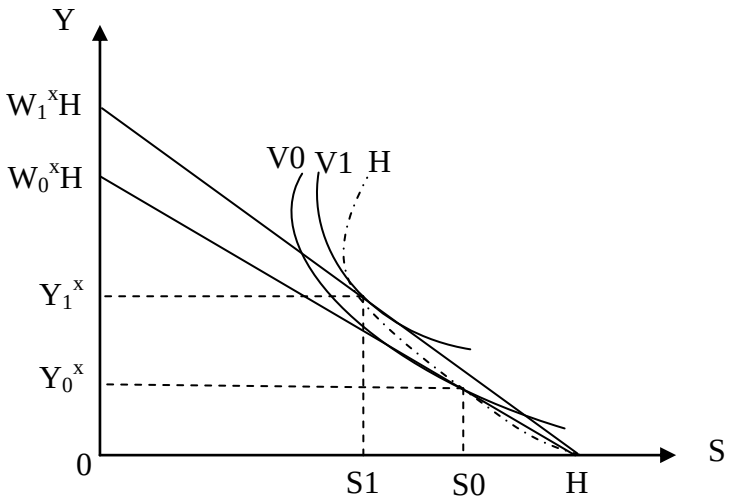

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادية الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص 321.

(1) ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص321.

(2) المرجع نفسه، ص320.

نجد الشكل يتضمن منحنيات السواء كما هو مبين و التي تدل على المزج بين مجموعات من SوY^x ذات الإشباع المتكافئ، بحيث يكون المنحنى U_1 يحقق مستوى أعلى من المنفعة مقارنة بمنحنى السواءU_0 ، فيحاول العامل تحقيق أقصى منفعة ممكنة إلا أن حركته من خلال الشكل محدودة بخط مستقيم يحدد عدد ساعات العامل تحقيق أقصى منفعة ممكنة إلا أن حركته من خلال الشكل محدودة بخط مستقيم يحدد عدد ساعات العمل المتوفرة له و الأجر الحقيقي من جهة أخرى، فإذا لم يرغب العامل في الحصول على أي مستوى من الدخل، تكون مدة فراغه H من الراحة، و العكس إذا لم يرغب في أوقات الفراغ على الإطلاق و انه يخصص وقته المتاح للعمل، يحصل مقابل ذلك على دخل قدره$W^x{}_0$ H، و يمكن للعامل أن يغير كمية أوقات راحته على طول المستقيم(H.H $W^x{}_0$) الذي يمثل قيد الميزانية أو الدخل، كما يمكنه الحركة حرا تحت خط هذا القيد قيد الدخل.

كما يمكننا الاستنتاج من المعادلة(2) الخاصة بقيد الدخل، بأنه عند ثبات كل من $H.W^x$ تكون هناك علاقة عكسية بين وقت الراحة و الدخل، على أن الانخفاض في وقت الراحة يؤدي إلى الزيادة في الدخل:$Dy^x = -w^x.DS$ فيكون ميل خط الميزانية سالبا$Dy^x/_{DS} = -w^x$

و عندما يريد العامل تعظيم منفعته يتبين ذلك في الشكل من خلال نقطة تماس الخط المستقيم مع منحنى السواء في نقطة ($y^x{}_0.S_0$)، و التي تمثل أعلى منفعة يمكن أن يصل إليها العامل مقابل معدل اجر حقيقي$w^x{}_0$ H و وقت راحة.S_0، و عندما ينتقل خط الميزانية إلى النقطة $w^x{}_1$ H على المحور y الناتج عن زيادة في معدل الأجر الحقيقي إلى المستوى$w^x{}_1$تنتقل نقطة إلتماس إلى النقطة الجديدة($y^x{}_1$. S_1).

و هكذا تصبح الزيادة في معدلات الأجر الحقيقي تؤدي إلى تقليل ساعات الراحة للعامل بزيادة ساعات العمل، و عند ربط جميع نقاط التماس المتحصل عليها وفقا للشكل أعلاه، نحصل على منحنى عرض العمل المتقطع(HH).[1]

2- عرض العمل الكلي:

بعد التعرض إلى عرض العمل الفردي، أين كان وقت الراحةS عبارة عن عدد لساعات الإجماليH ناقص عدد ساعات العمل المبذول فعلاn، يمكننا إعادة رسم العلاقة بين الأجر الحقيقيwو مقدار العمل المبذولnj من قبل العامل j، فتظهر العلاقة من خلال المنحنى الذي يبين عرض العمل الفردي يأخذ في النهاية شكل المنعكف إلى الخلف.

(1) ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص322.

يمثل هذا الانعكاف أن ارتفاع الأجور عند المستويات معينة يجعل العامل يفضل أوقات الراحة و الفراغ عوض العمل، وذلك عندما يكون اثر الدخل معدل لارتفاع معدل الأجور أقوى من اثر الإحلال لارتفاع معدل الأجر، على عكس الأخير(اثر الإحلال لارتفاع معدل الأجور)الذي يدفع العامل إلى تخفيض ساعات وقت الفراغ التي ارتفع سعرها، و إحلال ساعات العمل بدلا منها بمعنى زيادة ساعات العمل، يلاحظ أن كلا الأثرين يعملان اتجاهين متضادين و في آن واحد، وتعتمد النتيجة النهائية على المحصلة الصافية لهاتين قوتين[1]. ويتضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (6): عرض العمل الفردي

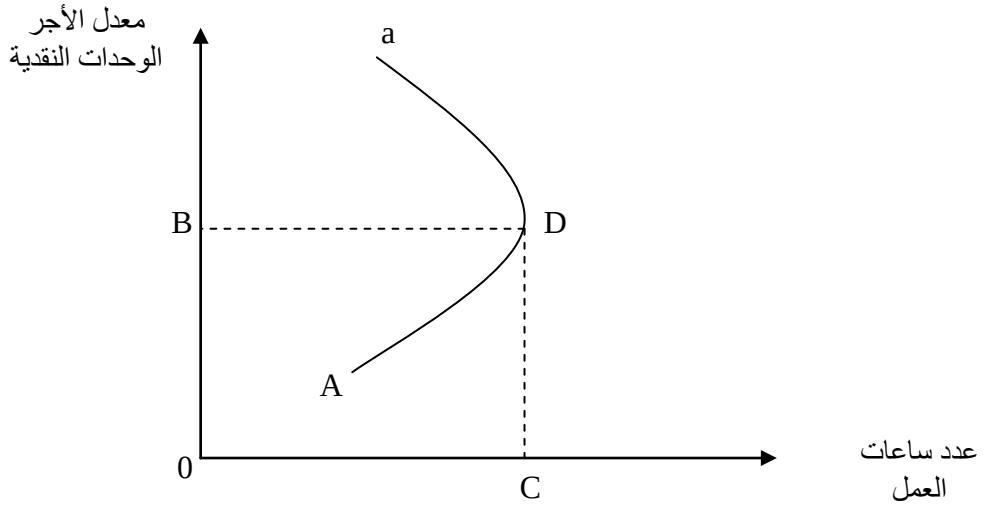

المصدر: نعمه الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، المرجع سبق ذكره، ص 272.

في البداية يرتفع منحنى عرض العمل بعلاقة طردية بين ارتفاع معدل الأجر و عدد ساعات العمل، و يوضح ذلك الجزء(AD) أين يكون اثر الإحلال اكبر من اثر الدخل، إلى أن يصل إلى مستوى الأجرB،لكن استمرار ارتفاع معدلات الأجور عن المستوىB يصاحبه اثر للدخل أقوى من اثر الإحلال فينعكف المنحنى إلى الخلف، يوضحه الجزء(Da)، حيث تقل ساعات العمل بارتفاع الأجر.

(1) نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص272.

لكن عند افتراض تجانس وحدات العمل مع وجود معدل اجر واحد يدركه جميع العمال، يمكننا جمع منحنيات عرض العمل الفردية للحصول على منحنى عرض العمل الكلي داخل الاقتصاد يوضحه الشكل التالي: (1)

الشكل رقم (7): عرض العمل الكلي

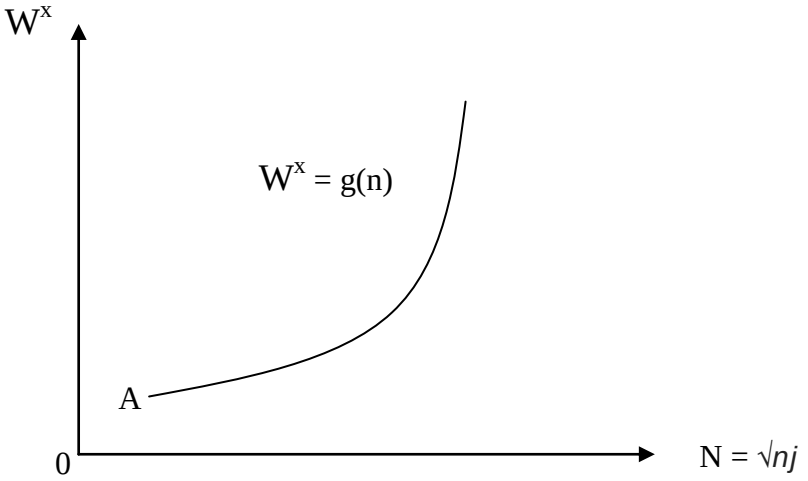

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص232.

الشكل البياني الممثل أعلاه يربط بين كمية العمل و معدل الأجر الحقيقي الذي يدركه العامل W^x ويمكن التعبير عن ذلك من خلال المعادلة:

$W^x = g(n)$.....(1). بحيث: $w^x = w/p^x$

P^x: يمثل مستوى الأسعار الذي يواجهه العامل الذي يختلف عن مستوى الأسعار الفعلي.

ويؤثر هذا الاختلاف في وجود فرق بين معدل الأجر الحقيقي w و معدل الأجر الحقيقي الذي يدركه العمال w^x، و بالتالي للحصول على منحنى العرض الكلي الذي يوافق منحنى الطلب على العمل كما سبق و إن رأينا، يمكننا كتابة المعادلة(1) على الشكل: (2)

$w^x = w/p^x = g(n)$.....(2)

نحصل على $w = p^x.g(n)$.....(3)

(1) ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص322.

(2) المرجع نفسه، ص223.

الشكل البياني التالي يوضح منحنى العرض الكلي، يربط بين كمية العمل و معدل الأجر الحقيقي الفعلي.

الشكل رقم (8): عرض العمل الكلي(العمل و معدل الاجر الحقيقي الفعلي)

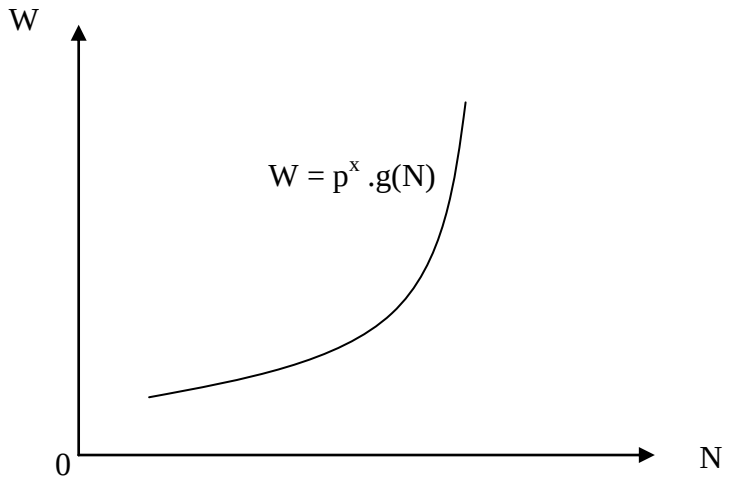

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص324.

نجد منحنى العرض الكلي ميله موجب، بما يعني أن العلاقة بين مقدار العمل و زيادة الأجور علاقة طردية. بحيث يزداد كلما كانت هناك زيادة في الأجور، كما يمكن ملاحظة احتمال انعكاف المنحنى إلى الخلف ضئيل جدا، بحيث لا يمكن أن يحدث هذا إلا عند وصول المجتمع إلى درجة من الغنى يفضل من خلالها مجموع العمال أوقات الراحة كلما ارتفعت أجورهم. لذا يمكن استنتاج أن ظاهرة ارتداد المنحنى إلى الخلف هي ظاهرة فردية فحسب. [1]

3- محددات عرض العمل:

بالإضافة إلى عنصر الأجر هناك عدة عوامل أخرى تؤثر على منحنى عرض العمل، يمكن أن نوجزها كما يلي[2]:

- ✓ **حجم السكان:** يمكننا تفسير تأثير حجم السكان على منحنى عرض العمل من خلال الشكل البياني(8)، بحيث نسجل انه عند حصول زيادة في معدل الأجر من w_1إلىw_2،مع فرضية ثبات

(1) نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص274.

(2) مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، مرجع سبق ذكره، ص97.

العوامل الأخرى، فان الكمية المعروضة من العمل تزداد من oL_1إلىoL_2، أي بالتحرك من النقطة A إلى النقطة B على نفس المنحنى، و الذي يمثل زيادة في كمية العمل المعروضة، أما في حالة ازدياد حجم السكان، مع ثبات معدل الأجر و ثبات جميع العوامل الأخرى، فإننا نلاحظ انتقال منحنى عرض العمل بكامله إلى اليمينSL_1 إلى SL_2، و إن كمية العمل المعروضة تزداد من oL_1 الى oL_3عند نفس معدل الأجر السابق(ow_1). و العكس، فانخفاض حجم السكان يؤدي لانتقال منحنى عرض العمل إلى اليسار منSL_2 إلى SL_1، يصاحبه انخفاض في كمية العمل المعروضة عند نفس معدل الأجر السابق من oL_3إلىoL_1 و هكذا يكون لتغيرات حجم السكان اثر على عرض العمل.

الشكل رقم (9): تأثير حجم السكان على منحنى عرض العمل

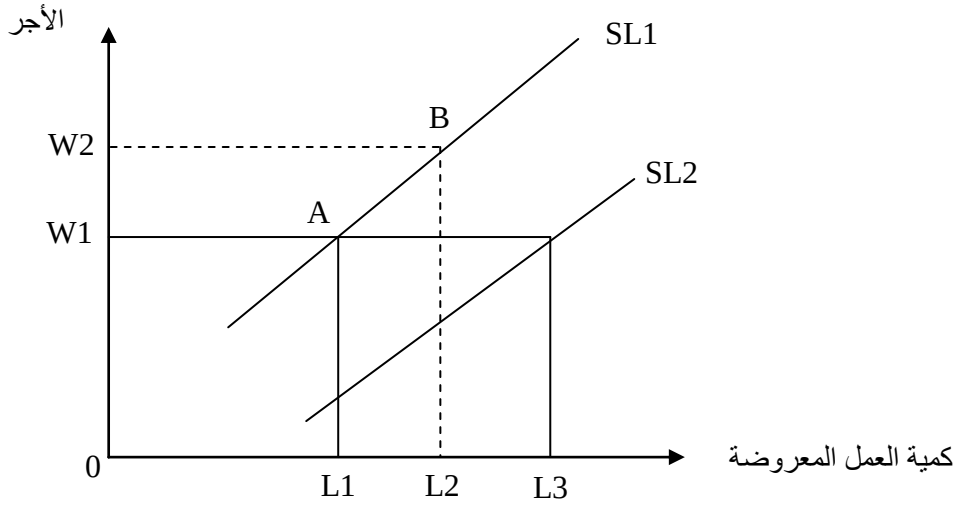

المصدر: مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص97.

- ✓ **قرار المشاركة في قوة العمل:** يعتمد قرار المشاركة على الخيار بين النيل بفرص العمل التي يوفرها سوق العمل أو تفضيل أوقات الفراغ، و من جهة أخرى المقارنة بين اجر السوق و اجر القبول و هذا ما يترجم الفوارق في معدلات المشاركة في قوة العمل حسب زمن العمر والجنس و مستوى التعليم،.....الخ.

كما يمكن أن يؤثر في قرار المشاركة كل من الإطار الأسري(عمل احد الزوجين و أجره.....) والمؤسسي(في إمكان العمل لجزء من الوقت للنساء مثلا أو وجود ترتيبات رعاية

الأطفال.....)، بالإضافة إلى إمكانية العمل في المنزل لإنتاج مختلف السلع و الخدمات عوضا عن شرائها من السوق، فضلا عن تقاليد المجتمع و الضرائب.....الخ. (1)

- ✓ **القوانين و الأنظمة:**إن القوانين و الأنظمة المتعلقة بقوة العمل، مثلا قانون العمل يحدد سن العمل و عدد ساعات العمل و الإجازات السنوية و غير العادية و الحد الأدنى و الأجر و سن التقاعد تأسيس و تنظيم عمل النقابات العمالية. أن هذه القوانين تؤثر على الكمية المعروضة من العمل بالزيادة أو النقصان حسب تأثير هذه القوانين على عرض العمل، و على سبيل المثال فان العوامل المذكورة أدناه تقلل من كمية العرض من العمل:

-زيادة الحد الأدنى لسن العمل من 13الى15يقلل الكمية المعروضة.

-تخفيض ساعات العمل الأسبوعية يقلل من الكمية المعروضة.

-تخفيض سن التقاعد من 65 إلى 30 سنة يقلل من الكمية المعروضة.

-زيادة عدد الإجازات العادية يقلل من العرض.

-زيادة عدد أيام العطل الرسمية هو الأخر يقلل من عرض العمل. (2)

- ✓ **عدد ساعات العمل الأسبوعية:** تختلف ساعات العمل المبذولة باختلاف المجتمعات و اختلاف فئات المجتمع داخل المجتمع الواحد، و اختلاف الزمن.

فكلما زادت ساعات العمل زادت كمية العمل المعروضة(مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، و من الملاحظ انخفاض ساعات العمل الأسبوعية مع التطور الاقتصادي في البلدان و كذلك مع التطور الاجتماعي و الثقافي. و في الدول المتقدمة تتجه ساعات العمل إلى الانخفاض لان إنتاجية العامل في هذه الدول بارتفاع بسبب التدريب و التأهيل و التكنولوجيا و الاستثمار في رأس المال البشري، و هو ما تسعى النقابات العمالية إليه أي التقليل من ساعات العمل و استغلال أوقات الفراغ في الراحة وممارسة الهوايات التي تحسن من مستوى الرفاه الاقتصادي. (3)

المطلب الثالث: التوازن و الاختلال في سوق العمل:

منخلال معادلتي الطلب و العرض الكلي على العمل يمكننا الحصول على شرط التوازن في سوق العمل عندما تتساوى هاتين المعادلتين كما يلي:

---

(1) دحماني محمد إدريوش، **إشكالية التشغيل**، مرجع سبق ذكره، ص17.

(2) مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل** ، مرجع سبق ذكره، ص101.

(3) ضياء مجيد الموسوي،**النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص100.

-معادلة الطلب الكلي على العمل: $w=p.f(N)$.....(1)

-معادلة العرض الكلي على العمل: $w=p^x.g(N)$.....(2)

إذن معادلة التوازن تكون: $p.f(N)=p^x.g(N)$.....(3)

يتضح من معادلات الثلاث السابقة انه عند أي مستوى سعر معينp، و سعر يدركه العمال p^x،ستتغير الأجور لتحقيق التساوي بين الطلب على العمل و عرضه، يمكن عرض ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل رقم(10) : توازن سوق العمل

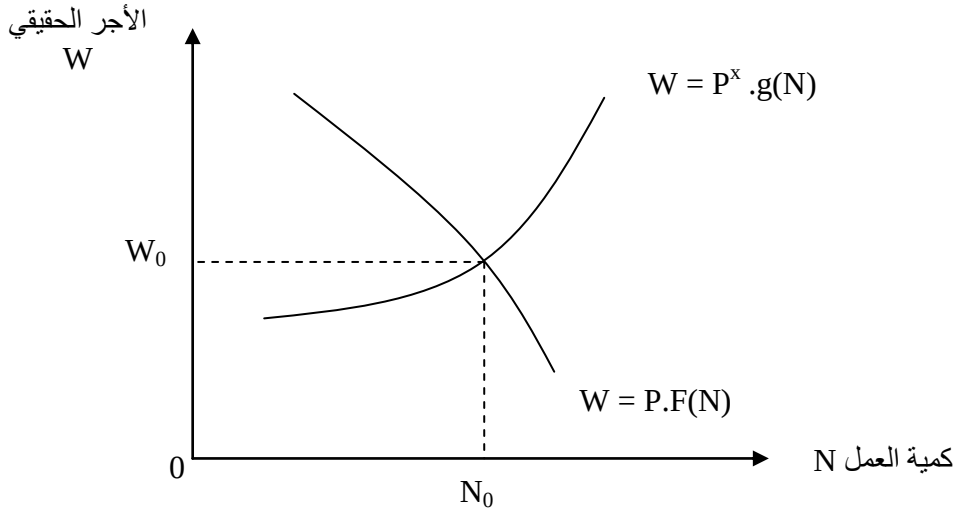

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص325.

إذ انه عند مستوى معين من السعر الفعليp_0، و مستوى السعر الذي يدركه العمال p^x، يتحقق مستوى توازن الاستخدام عندN_0، و مستوى كل من معدل الأجر الحقيقي w_0، و نجد لأثر تغير السعر في التحليل الكلاسيكي يختلف عنه في التحليل الكنيزي و قدرة العمال على إدراك التغيرات في مستوى السعر، فأما التحليل الكلاسيكي يرى بأن العمال يدركون التغير في السعر و تكون استجابتهم سريعة لهذا التغير، فيرون بعدم وجود فرق بينp وp^x، أي$p^x/p=1$، فنجد التغير مستوى السعر في التحليل الكلاسيكي لا يغير من مستوى توازن الاستخدام، كما يوضحه المنحنى السابق، حيث إذا كانت هناك زيادة في كل منp^x وp بنفس النسبة، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع كل من منحنى الطلب على العمل وعرضه بنفس الكمية دون أن تؤدي هذه الزيادة إلى تغير في مستوى الإنتاجy،فيزداد معدل الأجر الاسميw بنفس نسبة التغير في p، و من ثم لا يتغير معدل الأجر الحقيقي ، و بالتالي فإن التحليل الكلاسيكي لا يرى لتغير مستوى السعر اثر على كل من معدل الأجر الحقيقي و مستوى الاستخدام.

على عكس التحليل الكنيزي، إذ أن ارتفاع p فوفق التحليل الكنيزي نجد أن منحنى الطلب على العمل يرتفع إلى الأعلى على طول منحنى عرض العمل، مع انخفاض معدل الأجر الحقيقي، و تعني الزيادة في مستوى الأجر انخفاض المقدارp^x/p، و من ثم تحول منحنى العرض إلى الأسفل متسببا في ارتفاع مستوى الاستخدام عند مستوى اجر حقيقي اقل، و التحليل الكنيزي يرى بعدم قدرة العمال على إدراك التغير في السعر، حيث أن ارتفاع السعر يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية، الأمر الذي يحفز المؤسسات و أصحاب العمل على استخدام المزيد من العمل . [1]

(1) ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص- ص 325-326.

المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التشغيل في الفكر الاقتصادي

لقد كان الفضل للاقتصاديين الكلاسيك في فسخ المجال للمدارس اللاحقة للاهتمام بجانب البطالة، حيث يرون أن التوازن بين عرض العمل و الطلب عليه يتم بشكل تلقائي و عنده يحدث التشغيل الكامل، كما قام الكلاسيك بوضع عدة تفسيرات للاستثمار الأجنبي المباشر و التي تباينت وتنوعت عبر الزمن حسب الظروف الاقتصادية.

وفي هذا المبحث سنحاول شرح علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التشغيل في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي:

احتلت مشكلة البطالة مكانة هامة في التحليل الكلاسيكي باعتبارها من أكثر المشاكل إثارة للاضطرابات الاجتماعية و السياسية، حيث ركزوا في تحليلهم لهذه الظاهرة على الأجل الطويل لما يحدث من تغيرات كبرى، حيث يركز الكلاسيك في تحليلهم لظاهرة البطالة على قانون ساي أو ما يسمى بقانون المنافذ، الذي يقر بان كل عرض سوف يخلق الطلب الخاص به، و وفقا لهذه الحالة التي تسود السوق فان الكلاسيك أيضا افترضوا بان كل ما يدخر سوف يحول تلقائيا إلى استثمار بمعنى أدق أن الادخار ما هو إلا شكل من أشكال الاستثمار، و من هذا المنطق فإن النظرية الكلاسيكية في هذه الحالة تقر باستحالة البطالة بسبب الاستغلال الكلي لعوامل الإنتاج بما فيه عامل قوة البشرية. [1]

فانتشار البطالة يجعل من مستوى الأجور منخفض و بالتالي نقص تكاليف الإنتاج و هذا ما سيحفز أكثر في الرفع من الطاقة الإنتاجية لمختلف المؤسسات، و بالتالي زيادة الاستثمار، و من هذا ستنطلق مرحلة جديدة و ذلك من خلال الرفع من مناصب الشغل و الزيادة من مستوى العمالة. [2]

كما يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات و ليست على الدول المضيفة حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدة من المبررات. [3]

---

(1) ضياء مجيد الموسوي، **التحليل الاقتصاد الكلي**،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005، ص43.

(2) محمد الشريف المان، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، منشورات يرتني، الجزائر 2002، ص 105.

(3) عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

-صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

-ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل اكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة في عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثماراتها في الدولة المضيفة.

-قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالدولة المضيفة.

-إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم و متطلبات التنمية في هذه الدول.

-إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أجنبية.
- التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول و الدولة الأم للشركات الأجنبية.

-قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوطات السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول، و ذلك بما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية أو المحلية، و عليه يترتب على هذا الخلق الطبقية الاجتماعية.

المطلب الثاني: التحليل الكنيزي:

يتحقق التوازن عند الكنزيين نتيجة التوازن في سوق السلع و الخدمات و سوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل(Ld=f(W، و أن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحديثة للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن تتيح ارتفاعا في الطلب على العمل و بالتالي حجم العمالة، و لرفع مستوى الاستثمارات يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص.

ولقد دعى" كنيز" إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فيما يخص معالجة مشكلة البطالة و التحول من حالة ركود إلى حالة الإنعاش الاقتصادي، و أن هذا يتطلب تأهيل القوة العاملة

من خلال برامج واسعة التدريب، و التي تهدف إلى خلق اكبر قدر ممكن من مناصب الشغل و الرفع من مستوى الأفراد. [1]

وأيضا ألح "كينز" على ضرورة التركيز على جانب الطلب الفعال ، فقام بتحليل ظاهرة البطالة من منظور قصير الأجل، حيث اقر بان النظام الرأسمالي فقد قدرته على تحقيق التوازن و الوصول إلى حالة التشغيل التام بسبب انخفاض الطلب الكلي الفعال، كما أن فرضية التطابق بين الادخار والاستثمار ليست صحيحة بسبب اتجاه معدل الربح للتناقص و ذلك بسبب انخفاض الإنتاجية الحدية الرأسمالية.و تغير سعر الفائدة، و أيضا مدى تأثر التوقعات في الحالة النفسية للمستثمرين و كل هذه الأمور تصب في اتجاه واحد ألا و هو عدم استغلال التام للموارد، و بالتالي استحالة تحقيق حالة تشغيل تام، و لهذا قر كينز بضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية أولا ثم إذا لزم الأمر التدخل عن طريق السياسة النقدية لاحقا، و يستحسن إتباع السياسة التوسيعية و ذلك عن طريق خفض الضرائب أو الزيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض سعر الفائدة.

ولقد طور"كينز" أسلوب تحليله لمثل هذه الظواهر من منظور قصير الأجل إلى المنظور طويل الأجل، و الذي جدد من خلاله أسس تحديد معدل النمو الضروري لتجنب البطالة و الوصول الى حالة التشغيل التام للطاقات الإنتاجية و الموارد البشرية، و لقد رأى "كينز" في الابتكار الحل الوحيد لتجنب حالة الركود الاقتصادي و البطالة الناجمة عنه.

ولقد انتهت المدرسة الكينزية الجديدة إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها" كينز"، أولا و هي ضرورة الرفع من مستوى الطلب الفعال و ذلك للحفاظ أو الرفع من مستويات الإنتاج و التشغيل والنمو الاقتصادي،كما ألح أيضا على ضرورة تطبيق أدوات السياسة المالية التوسيعية ومن ثم السياسة النقدية لتحقيق الهدف، و كذا تركيزه على ضرورة إعادة توزيع الدخل الوطني بين دخل الملكية و دخل العمل بوصفها وسيلة لتلاقي أزمة الركود و البطالة و للربط بين التوزيع و التشغيل النمو. [2]

(1) محمد السريتي، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص- ص 289-299.

(2) ضياء مجيد الموسوي، ، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص338.

المطلب الثالث: المدارس الحديثة للاقتصاد الكلي و نظرتها للتشغيل

أولا: النقديون و الكلاسكيون الجددmonetaristes and new classical

***النقديون:** إن الأفكار النقدية بدأت في الظهور منذ الخمسينات، و أصبحت أكثر نضجا في الستينات إلا أنها لم تلفت الانتباه و ذلك لاستحواذ الكنزية على معظم السياسات الاقتصادية لتلك الفترة، و لقد ظهرت المدرسة النقدية في الوقت الذي احتدم في الصراع بين المدرسة الكينزية و النيوكلاسيكية حيث انفردت هذه المدرسة بأفكارها الخاصة بقيادة ملتون فريدمانm.friedman و أصبح يطلقون على هذه المدرسة اسم الثورة النقدية المضادة.

يرى **أصحاب هذه المدرسة** أن:[1]

- الأسعار و الأجور تتصف بمرونة كبيرة حيث تنخفض في حالة ركود ، و ترتفع عندما يتقارب الناتج القومي من مستوى الاستخدام الكامل.
- كما يرون أن السوق تتصف بالاستقرار و أي تقلبات يمكن أن تحدث هي ناجمة عن تغيرات غير منتظمة في عرض النقود.
- كما تعترف هذه المدرسة بتطبيق مبدأ الحرية و تجنب تدخل الحكومة. و يمكن أن يقتصر دور هذه الأخيرة في زيادة عرض النقود بنسب ثابتة مع توازن ميزانية الدولة.

ثانيا: مدرسة الكلاسيكيون الجدد new classical

لقد انبثق عن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد3 مدارس ثانوية:

المدرسة النمساوية و الراديكاليون و اقتصاديات جانب العرض و سنحاول من خلال هذه الدراسة الإشارة إلى إسهامات أهمها في مجال تحليل البطالة .

1- التوقعات الرشيدة(الراديكاليون)

أ- نشأتها و فرضيتها:

لقد انبثقت مقاربة التوقعات الرشيدة من المدرسة الراديكاليون، حيث كان من نتيجة النقاش بين المدرسة الكنزية و المدرسة النقدية أن ظهر فكر جديد يكمن في المعالجة الجديدة للاقتصاد الكلي بناء على توقعات رشيدة و عقلانية، و هو ما يعرف بالاقتصاد الكلي الجيد new classical macroeconomics.

(1) نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**،دار الثقافة ،دار العلمية الدولية ،عمان 2001،ص 338.

و منطق هذه المدرسة هو الاعتماد أساسا على المعلومة أي التصرف في حالة التأكد التام و تعتمد المدرسة على أربع فرضيات قائمة: (1)

- ما دام أن هناك استغلال لكل المعلومات من قبل الأفراد و المؤسسات ، فالقرارات حتما تكون مثلي.
- تكون التوقعات المستهدفة صحيحة و صائبة، ما دام أنها مبنية على معلومات كاملة و كافية.
- تكون السوق تحت الشروط المذكورة متوازنة، و بالتالي لا يحدث أي تعديل سواء في الأجور أو في الأسعار ما دام أن ذلك لن يحسن من وضعيتهم.
- النقود لها دور محايد حيث كمية عرض النقود المتوقعة تؤثر فقط على الأسعار أما التغيرات غير المتوقعة في عرض النقود يكون لها اثر و لكن لمدة قصيرة على التشغيل و الناتج.

يؤمن أصحاب هذه المدرسة بالدور الهام الذي تلعبه التوقعات الرشيدة في النشاط الاقتصادي و ذلك بتأثيرها على الأسعار، الإنتاج، الدخل، العمالة.

ب-الانتقادات الموجهة لمدرسة التوقعات الرشيدة:

-لم تجد هذه المدرسة تأييدا كبيرا من قبل المفكرين الاقتصاديين و أصحاب القرار السياسي وأصبحت موضع شك كأداة تحليل اقتصادي و من بين ما وجه لها من انتقادات نذكر (2):

-إن الأسعار لا تتغير بسرعة ما تثبته الإحصائيات، حيث أن التغير يتم بصورة بطيئة و نفس الشيء بالنسبة للأجور، حيث هناك قوى هي التي تتحكم في ذلك نقابات العمال القوية، إضافة إلى إبرام العقود و الاتفاقيات و التي غالبا لا تقل عن سنة.

- تتطلب التوقعات العقلانية بعد النظر، كما أن الحصول على المعلومات الأكيدة يحتاج إلى تقنيات تسمح بدقة التوقعات، غير أن التجربة أظهرت أن التوقعات لا يمكن أن تكون دائما بالدقة التي تفترضها الفرضية العقلانية.

فإذا كانت هذه المدرسة ترى أن السوق تتجه نحو التوازن عند توفر المعلومات فبماذا يفسر وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة 10%-20% و لفترات طويلة، فإذ كان هذا راجع لسوء تقدير او تنبؤ فلما لم يتم تصحيحها لعدة سنوات. هذا لا ينفي أن لمدرسة التوقعات الرشيدة دورا هاما ولكن

(1) تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة و النشر، الجزائر، 2004، ص 26.

(2) نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 360.

يختلف حسب طبيعة المجال، ففي سوق البورصة فالتوقيع بالأحداث السياسية و الاقتصادية لها اثر كبير على تذبذب أسعار الأسهم و السندات صرف العملات بشكل سريع.

و لقد حققت هذه المدرسة نجاحا كبيرا في فترة السبعينات، و ما يحسب عليها هو أن النصائح المقدمة للقضاء على التضخم عن طريق تخفيض الأجور لم تكن صائبة دوما، بحيث كانت سببا في حدوث انكماش اقتصادي، و هذا ما حدث للجزائر بين 1995-2000 عندما قامت بتطبيق توصيات صندوق النقد الدولي.

2-مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

أ -مبادئ المدرسة:

كما يظهر من تسمية هذه المدرسة نجد أن أنصارها، يرون أن أزمة البطالة في الاقتصاديات المعاصرة لا يمكن إرجاعها إلى ضعف الطلب الكلي. بل بالعكس يرجع إلى انخفاض قوى العرض و لذا يقترحون العديد من السبل لإنعاش جانب العرض، مما يسمح بزيادة الادخار و الاستثمار. و من بين الأفكار هذه المدرسة التي راحت في السبعينات نذكر:

- تأييد قانون ساي أي كل عرض يخلق طلب مساوي له، كما أن الاقتصاد الرأسمالي يتسم بالاستقرار، حيث يتم التوازن بشكل آلي دون تدخل الدولة، وهي نفس المبادئ التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية والتي اشرنا إليها سابقا.

- هاجموا تحليل فيلبس القاضي بوجود علاقة عكسية بين البطالة و التضخم، فهم يرون انه لا يوجد أي ارتباط بينهما سواء في المدى القصير أو البعيد، كما يرون أن تخفيض البطالة من شانه أن يزيد من قوى العرض للسلع و الخدمات و من ثم إلى انخفاض في الأسعار و معدل التضخم، فلا يوجد أي تعارض بين زيادات التشغيل و تحقيق الاستقرار النقدي.

ب- معالجتها للبطالة :

لقد اشتهرت هذه المدرسة في طريقة معالجتها للركود، أين اقترحت على الحكومة أن تخفض من ضرائبها على الدخل و الثروة، مما شجع على القيام بالادخار و الاستثمار و الإنتاج مما يسمح بزيادة التشغيل، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار مدى تأثير ذلك على الموازنة العامة. بل يؤمنون بما ذهب إليه لافر Laffer curve[1]. بان خفض معدلات الضرائب سيزيد من تحصيلها و لا يؤدي إلى خفضها.

و لقد كانت أفكار هذه المدرسة وراء صياغة برنامج ريغان في الثمانينات الذي اقر تخفيضات في الضرائب على الدخل و الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية، و لكن لم يكن لها اثر ايجابي في تخفيض معدلات البطالة بل على العكس قاد تطبيقها إلى تفاقم العجز في الميزانية العامة.

ثالثا: النظرة الحديثة للمدرسة الكينزية:

1-**الكنزيون المحدثون** Neo Keynesians

عكس المدرسة السابقة فان هذا التيار يرى أن النظام الاقتصادي يتصف بعدم الاستقرار و يبدون معارضتهم للنقديين، بحيث يرون أن تدخل الحكومة أمر ضروري كما يرون أن النمو النقدي في الآجال القصيرة ليس له علاقة وطيدة بالتضخم، فالتوسع النقدي لديهم يمكن أن يكون حافزا لتبنيه الطلب الكلي.

تكمن اكبر مشكلة لهذا التيار في البطالة و يقترحون اعتماد سياسة نقدية توسعية.

- ✓ الفرضيات التي انطلقت منها هذه المدرسة هي: [2]

- الثقة بين رجال الأعمال متذبذبة(المعلومة غير أكيدة) و بالتالي من المتوقع أن يكون الإنفاق هو الأخر متذبذبا.
- العقود و التوقعات المكيفة بإمكانها أن تؤدي إلى الاستقرار و الابتعاد عن سرعة تعديل الأسعار و الأجور، بالإمكان أن تؤدي عملية التعديل البطيئة هذه إلى تجاوب الناتج و التشغيل مع الصدمات الخارجية.
- يرى هذا التيار أن البطالة اخطر من التضخم.

---

(1) رمزي زكي،**الاقتصاد السياسي للبطالة(تحليل لاخطر مشكلات الراسمالية)**، عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر،1998، ص 424.

(2) تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

ساهمت أفكار هذه المدرسة في فترة الستينات في تقليص البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 3.4% و ارتفع معدل الإنتاجية لمقدار 3.5% و رغم نجاحها في القضاء على البطالة إلى أن مشكلة التضخم ظلت اكبر مشكلة في أوروبا الغربية و خاصة في نهاية الستينات.

2- **الكنزيون الجدد "مقاربة العقود**new keynesians

يبقى أصحاب هذا التيار أوفياء لأفكار و فرضيات كينز كون الاقتصاد في حالة استخدام غير كامل بشكل دائم، كما يؤيدون تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لإرجاع الاقتصاد لحالته الإستقرارية.(1)

فيرون أن تدخل الحكومة ضروري و خاصة في إجراء الرقابة على الأسعار و الأجور، وكذا التخطيط للنمو الديمغرافي، و يعترفون أن قوى السوق ضعيفة حيث أن الاقتصاديات تتحكم فيها قوى أرباب العمل و النقابات القوية و يلح أصحاب هذا التيار على استخدام السياسة النقدية و المالية معا وهذا ما يسمى(بمدرسة مقاربة العقود).

يرى الكنزيون الجدد أن عدم التأكد يسود معظم القطاعات الاقتصادية و لا يمكن التنبؤ بدقة لما سيحصل مستقبلا، كما أن توازن السوق لا يحدث بصورة تلقائية و لا بد من تدخل الحكومة لتصحيح الاختلال، كما أن العالم تتحكم فيه اتحادات العمال و نقابات أرباب العمل، أما الأجور تحددها المنافسة في حين الأسعار تتحدد بالتكلفة مضافا إليها هامش الربح.

و لمجابهة عدم التأكد ينصح أصحاب هذه المدرسة بالتعامل بالعقود و هذا كله دليل على عدم إيمان أصحاب هذه المدرسة للتوازن التلقائي لقوى السوق.

لقد ظهر تيار الكينزيين الجدد في الربع الأخير من القرن 20، و يعتمد على المدرسة الكلاسيكية الجديدة من حيث الفرضيات و يطلق على هذا التحليل(بمقارنة العقود)، حيث يرون أن جل القطاعات الاقتصادية تكون فيها الأجور الاسمية مثبتة. و هذا راجع الارتباط باتفاقيات و عقود يلتزم كل طرف باحترامها، و وجود هذه العقود يحد من تعديل الأجور بسرعة، و لذلك انعكاسات كبيرة.

فجمود الأجور الاسمية و ارتفاع الأسعار يقلص من الأجور الحقيقية و بالتالي يزداد التشغيل والإنتاج. و سنتناول الكيفية التي تتم بها تحديد الأجور النقدية و أثرها على مستوى العمالة و حسب هذا التحليل لدينا:

- عرض العمل(NS(Po=Pe مبني على السعر متوقع و مثبت يساوي p_o

(1) محمد الشريف المان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص 40.

- الطلب على العمل يكون معتمدا هو الأخر على مستوى السعر متوقع و يعبر عنه ب ND(Po=Pe)
- يفترض أن يتم التفاوض و الاتفاق على الأجر النقدي مسبقا في سوق العمل و يتم تحديده قبل فترة عرض العمل و الطلب عليه، فالسعر الذي يبيع به طالبوا العمل منتوجهم يكون غير معروف خلال الفترة التي تتم فيها التعاقد، و كما هو موضح في الشكل أدناه.
- يحدد تقاطع منحنى العرضNS و منحنى الطلبNDالمستوى التوازني للعمالةN_0 و بما انه يعبر عن الأجل أثناء إمضاء العقد بw_0 فلا يمكن إجراء أي تغيير في الأجر إلا بعد انتهاء العقد ويحل محله عقد جديد.
- لنفترض أن السعر ارتفع عن مستوى السعر الحالي أي ينتقل منp_o إلى p_k فيتغير الطلب على العمل و يسمح برسم منحنى الطلب الجديد(pK) ND و المستوى التوازني للعمالة ينتقل من N_OإلىN_K أي هناك زيادة في التشغيل في ظل انخفاض الأجر الحقيقي أما الأجر النقدي w_o فيبقى ثابتا في ظل العقد القائم.

الشكل رقم(11) : الأجر النقدي و مستوى العمالة في ظل مقاربة العقود

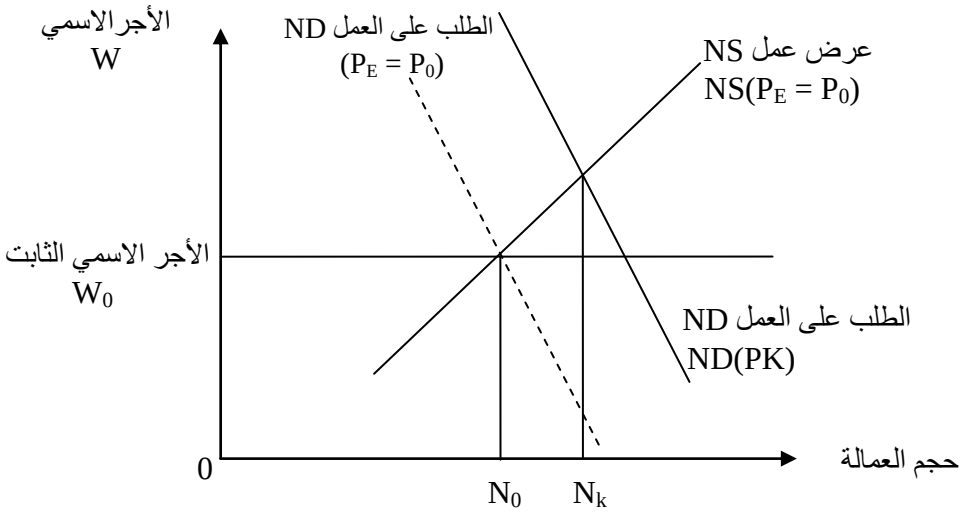

المصدر: محمد شريف ألمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص40.

رابعا: المدرسة المؤسسية:

و يمكن أن نشير إلى مدرسة أخرى كانت مؤيدة للمنظور الكينزي و انفردت بأفكارها المتميزة و هي المدرسة المؤسسية، تعود جذور هذه المدرسة إلى thorstein Veblen الذي ركز في كتاباته على الجوانب الاجتماعية و المؤسسة في تحليله لمشكلات المجتمع الرأسمالي. لذا نجد أنهم يهاجمون بشدة النيوكلاسيك لإهمالهم المطلق للجانب الاجتماعي يرى أنصار هذه المدرسة أن اقتصاديات السوق فقدت فعاليتها بسبب بروز سياسة الاحتكار التي تعد ميزة في الاقتصاد الرأسمالي، كما يتفق أنصار هذه المدرسة في أن مشكلات الرأسمالية تعود إلى الفجوة بين تطور مستوى الإنتاج والتكنولوجيا و بين النظام المؤسسي للرأسمالي، و أن توقيف اتساع هذه الفجوة لن يتم إلا من خلال إصلاح مؤسساتي للأطراف الفاعلة في النظام الرأسمالي و هي الشركات، العمال، الحكومة، " و هذا أشبه بما يحدث اليوم في اجتماع الثلاثية التي تضم أرباب العمل، نقابات العمال، الحكومة" و هو بذلك نوع من الإصلاح الاجتماعي.

يرى Galbraith هو احد ابرز أنصار هذه المدرسة أن السياسة الكنيزية لم تعد قادرة على مواجهة الركود و التضخم، و هو مثل الكنزيين يدافع على تدخل الدولة و يدعو بان تمارس الرقابة على الأجور و الأسعار، مما يسمح بالتحكم في معدل التضخم و تحقيق ارتفاعات في معدل النمو.

اهتمام هذه المدرسة بالجانب الاجتماعي جعلGalbraith ينادي بوضع قوانين لتحديد الأجر الأدنى، ويلح على الاستمرار في دفع إعانات الضمان الاجتماعي للبطالين، بشرط أن تكون اقل من الأجور السائدة في السوق.

اهتمام أنصار هذه المدرسة بهذا الجانب يظهر في رؤيتهم للبطالة كحتمية ناتجة عن التطور التكنولوجي، الذي ترى انه السبب في اختزال أو اختفاء العديد من الوظائف مما يجعل من الصعب إيجاد وظائف للمستبعدين، و لذا يرون أن علاج البطالة يكمن في التوسع في مجال الخدمات الإنسانية "للعجزة، حضانات الأطفال، خدمات صحية ، امن شخصي،.....الخ.

هكذا يبدو لنا من خلال مبادئ هذه المدرسة أنها على نقيض من المدرسة النقدية التي اشرنا إليها سابقا، فالمدرسة المؤسسية لا تعارض تقديم الإعانات، و تبني برامج الرعاية الاجتماعية بل أساس قيامها هو البحث عن تحقيق إصلاح اجتماعي.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول.

المطلب الأول: التجربة التونسية.

لقد بذلت تونس جهودا معتبرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجعلته هدفا تسعى إلى تحقيقه منذ فترة طويلة، وقامت بتحديد المنظومة والقوانين التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر منذ أكثر من 20 سنة وذلك محاولة منها لتطوير قطاع الصادرات وإيجاد مناصب شغل، والاستفادة من التكنولوجيا محولة.

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

جدول رقم (05): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

الدولة	عدد الشركات	مناصب الشغل
دول الاتحاد الأوروبي	2323	215305
فرنسا	1095	93070
إيطاليا	592	46498
ألمانيا	260	33947
بلجيكا	208	25455
مالطا	15	1004
لكسمبورغ	44	11274
بريطانيا	76	9253
هولندا	74	12664
إسبانيا	51	4508
البرتغال	28	3335
الدول العربية	213	20996
المملكة العربية السعودية	39	6541
الكويت	22	5325
ليبيا	46	4403
الجزائر	38	1628
الدول الاخرى منها	115	20291
الولايات المتحدة الأمريكية	48	10082
كندا	11	246
سويسرا	90	11751

Source : www.investintintunisia.com

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن كل من فرنسا وإيطاليا، بريطانيا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا والبلدان العربية والولايات المتحدة الامريكية أهم البلدان المستثمرة في تونس وبلغت عدد المؤسسات الفرنسية في تونس 1095 شركة تليها إيطاليا بـــ 592 شركة ثم ألمانيا وبلجيكا بـــ 260 شركة و208 شركة على التوالي أما البلدان العربية فقد قدرت عدد الشركات بـــ 213 شركة وارتفع معدل عدد شركات المحدثة سنويا من 31 شركة خلال الفترة 1973-1987 إلى أن وصل إلى معدل 200 شركة سنويا عامي 2000 و2004 ومن ضمن الشركات الكبرى المتواجدة في تونس Danone، Henkel، Japan electricGeneral، حيث استطاعت تلك الشركات توفير مناصب شغل والتي بلغت عام 2001 حوالي 215299 منصب عمل وارتفعت إلى 259842 عام 2005 وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي أكبر مستثمر في تونس بـــ 2323 شركة والتي وظفت 215305 عامل وذلك حتى عام 2005 و تتصدر دول الاتحاد الأوروبي فرنسا بـــ 1095 شركة توظف 93070 عاملا ثم إيطاليا 592 شركة والتي استطاعت توظيف 46498، عاملا أما البلدان العربية فقد استطاعت توفير 20996 منصب عمل حتى عام 2005 من خلال 213 شركة مستثمرة في تونس والتي تتصدرها العربية السعودية بـــ 39 شركة شغل 6541 عاملا ثم تليها دولة الكويت بـــ 22 شركة توظف 5325، وأخيرا مجموعة الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت توظيف 10082 عاملا من خلال 48 شركة تليها كندا بـــ 11 شركة مختلفة، والتي وفرت 246 منصب عمل في القطاعات التي استثمرت فيها، أما سويسرا فقد استطاعت تشغيل حوالي 11751 عاملا في مختلف الوظائف المتواجدة في شركاتها، والبالغ عددها 90 شركة.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

جدول رقم (06) : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس (2000-2009)

الوحدة: مليون دينار تونسي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصناعة	251	255.4	282.6	311.8	374.9	347.4	485.7	641.6	771.6
الطاقة	327.3	427.5	315.9	275.1	385.8	940.3	1356	1933.9	1233.5
السياحة	97.2	21.9	188	22.1	16.8	18.3	72	198	85.5
الزراعة	8.9	105	4	40	6.9	14.1	7.7	20.1	16.9
الخدمات	15.6	452	130.6	177.9	231.3	3682.8	146.4	604.5	171.2
مجموع	700	1167.3	791.9	795.9	1051.7	4402.9	2070.9	3398.7	2278.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

الشكل رقم (13) : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس (2000-2009)

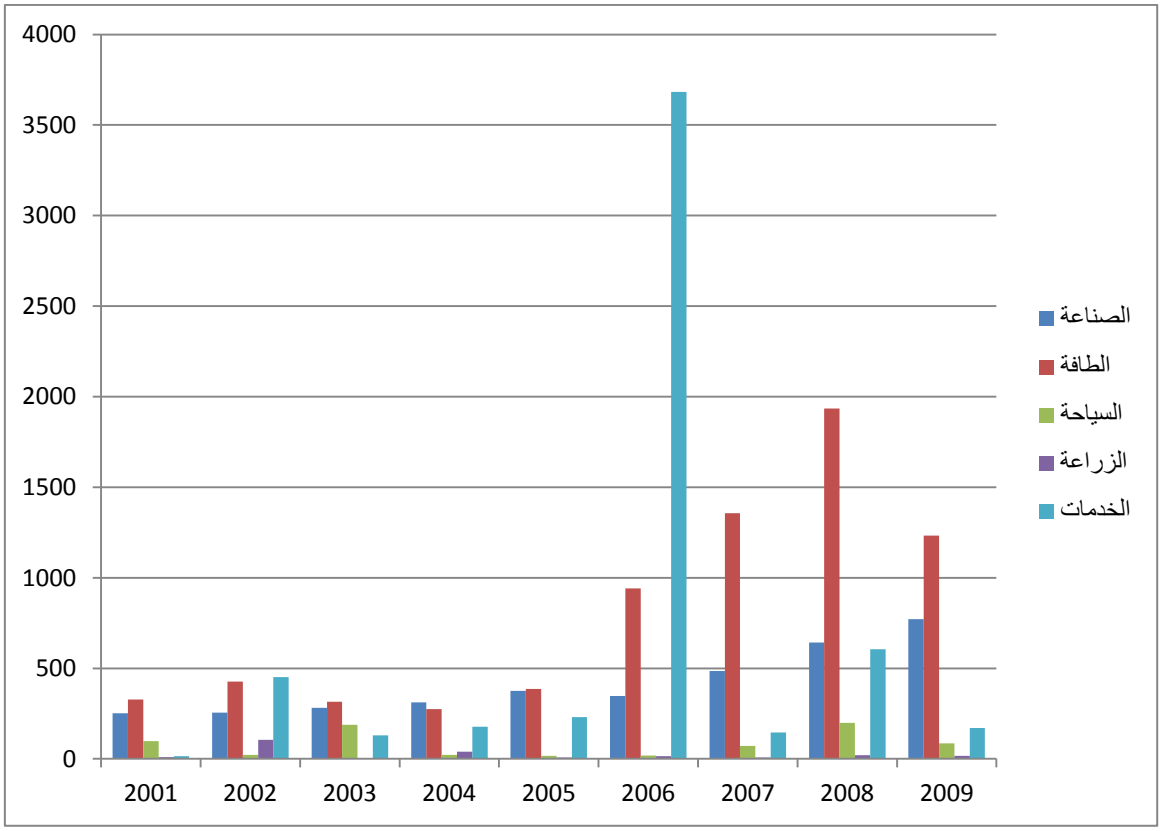

المصدر: من إعداد الطلبتين من خلال معطيات الجدول رقم (06)

من خلال الجدول رقم (06) يتبين لنا أن قطاع الطاقة يميل الصدارة باستحواذه على معظم الاستثمارات الأجنبية في تونس خلال الفترة 2002 حيث بلغت قيمتها 341.3 مليون دينار تونسي،

وحققت 427.5 مليون دينار تونسي في عام 2002 لتبقى في الصعود إلى غاية سنة 2009 بقيمة 1233.5 مليون دينار تونسي، واستطاعت الصناعات المعلمية منافسة قطاع الطاقة في إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ سنة 2001 قيمة 251 ليصل سنة 2009 إلى ما قيمته 771.6 مليون دينار تونسي، ثم تليه باقي القطاعات الأخرى حيث سجل قطاع السياحة 97.2 مليون دينار تونسي سنة 2001 وفي سنة 2009 قدر بـــ 85.5 مليون دينار تونسي، أما قطاع الزراعة فقد قدر بـــ 8.9 مليون دينار تونسي سنة 2001 ليصل إلى 16.9 مليون دينار تونسي سنة 2009، ثم يليه قطاع الخدمات حيث قدرت الاستثمارات فيه 15.6 مليون دينار تونسي لتصل إلى 171.2مليون دينار تونسي سنة 2009.

المطلب الثاني: التجربة المغربية.

لقد كان إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هدفا أساسيا للحكومات المغاربية، منذ فترة طويلة، وتوفير المزيد من المزايا والحوافز للمستثمرين، إلا أن النتائج تلك لم يرقى إلى المستوى المستهدف فكان حجم التدفقات متباينة بين الدول المغاربية، وهذا ما إستدعى الدول المغاربية القيام بإستراتيجيات خاصة لاجتذاب المزيد من التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا : الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة(2000-2012)

جدول رقم (07) :الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب خلال الفترة(2000-2012)

الوحدة مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم	422	2807	480	2314	894	1654	2449	2804	2487	1951	1573	2568	2835

Source : www.unctad.org

يبين الجدول رقم (07) أن التدفقات الاستثمارية تميزت بالتقلب الشديد خلال الفترة (2001 - 2005)، حيث قدرت قيمة التدفق في سنة 2000 بـــ 422 مليون دولار لتشهد ارتفاعا شديدا بقيمة 2807 سنة 2002 لتتراجع إلى 480 سنة 2002 وتبقى في تذبذب مستمر إلى غاية سنة 2012 حيث قدر بـــ 2835 مليون دولار.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب.

يتلقى المغرب استثمارات مباشرة من مختلف دول العالم إلا أن الدول الأوروبية تبقى المستثمر الأول في هذا البلد مع تزايد حصة الدول العربية في إجمالي التدفقات الاستثمارية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (08): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب

الوحدة %

الدول	فرنسا	بريطانيا	البرتغال	الولايات م.أ	الإمارات	السعودية	اسبانيا	ألمانيا	بلجيكا	الكويت	سويسرا
متسوط الفترة 2000-2004	51.5	8.4	3.4	3.0	1.0	1.2	26.9	2.1	1.4	0.8	2.1
متوسط الفترة 2005-2012	46.6	4.1	0.2	2.9	8.9	2.1	10.9	3.3	4.2	3.8	4.1

Source : ministère d'economie et des finance.

تظهر بيانات الجدول رقم (08) أن فرنسا واسبانيا هما أكبر بلدين مستثمرين في المغرب رغم تراجع حصتهما من 51.5% و26.9% على التوالي خلال الفترة (2000-2004) إلى 46.6% و10.9% خلال الفترة (2005-2012) هذا التراجع بين الفترتين كان لصالح دول أخرى رفعت من حصتها في السوق المغربية كالإمارات (8.9% خلال الفترة 2005-2012 مقابل 1% في الفترة 2000-2004)، بلجيكا (4.2% مقابل 1.4%) سويسرا (4.1% مقابل 2.1%) بريطانيا (4.1%مقابل 2.4%) والكويت (3.8 مقابل 0.8%).

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب.

تعددت القطاعات الاقتصادية المتلقية للاستثمارات الأجنبية بالمغرب ومست مختلف جوانب النشاط الاقتصادي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (09): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبي المباشر في المغرب(2000-2012).

الوحدة: %

القطاع	الصناعة	البنوك	العقارات	السياحة	الاتصالات	التأمين	الطاقة والمناجم	التجارة
متوسط الفترة 2000-2004	32.8	39	9.1	3.3	38.6	0.6	0.9	4.1
متوسط الفترة 2005-2012	14.2	10.0	21.7	18.5	16.8	1.8	3.5	2.1

Source : ministere de l'ecnonomie et des finances.

من خلال بيانات الجدول رقم (09) يظاهر أن القطاع الذي جذب أكبر حجم من الاستثمار خلال الفترة 2005-2012 هو قطاع العقارات بنسبة 21.7% مقابل 9.1% خلال الفترة 2000-2004 متبوعا بقطاع السياحة بحصة 18.5% مقابل 3.3% في الفترة الأولى، ثم قطاعي الصناعة والاتصالات الذين انخفضت حصتها من 32.8% و38.6%على التوالي خلال الفترة 2000-2004 إلى 14.2% و 16.8% خلال الفترة 2005-2012، ويمكن تغيير ذلك باتجاه المستثمرين الأجانب إلى قطاعات أكثر مردودية وأقل خطورة كالعقارات والسياحة.

خلاصة الفصل:

إن الدراسات النظرية لظاهرة البطالة و التشغيل على اختلاف إيديولوجياتها المذهبية نجدها نابعة من حقائق أو معطيات واقعية التي بنيت عليها خلال ظرف زمني معين و لهذا الاختلاف في بعض الأحيان يكون جوهري من نظرية إلى أخرى و من مذهب إلى أخر.

و لهذا كانت دراساتها في الفصل الثاني خاصة بمفاهيم سوق العمل بحيث تطرقنا من خلاله إلى التحليل الاقتصادي لسوق العمل بما فيها التحليل الكلاسيكي و الكنيزي.

و قد جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم التحاليل الاقتصادية لمختلف النظريات و المدارس الاقتصادية الأساسية المفسرة لسير سوق العمل من الجانب الكلي بحيث يدرس الاقتصاد الكلي التوازن الاقتصادي على مستوى اقتصاديات الدول و ذلك بدراسة تحليل ميكانيزمات التوازن في مختلف الأسواق، ففي سوق السلع و الخدمات مثلا يتناول دراسة التوازن بين الطلب و العرض على السلع والخدمات فيحدد بذلك سعر التوازن و الكمية المباعة عند هذا السعر لكل سلعة أو خدمة معروضة في السوق، أما في السوق النقدية فيدرس التوازن الاقتصادي الناتج عن تفاعل الطلب على النقد و عرضه، فيقوم لذلك بتحديد كمية النقود المتداولة في السوق و المستوى العام للأسعار، أما في السوق العمل فيدرس و يحلل التوازن الاقتصادي بين الكلب العرض على العمل فيحدد بذلك مستوى الأجر العام ومستوى العمالة أي كمية العمل الموافقة لهذا الأجر.

و يتميز سوق العمل عن غيره من الأسواق بتعقده و تقلباته غير المتوقعة، و من ثم صعوبة التنبؤ بمؤشراته مستقبلا و ذلك لان التوازن فيه مرتبط أيضا بمتغيرات خارجية عن سوق العمل كالتضخم ومعدل النمو و الركود و غيرها و من ثم فإن التوازن في سوق العمل و دراسته يلعب دورا فعالا في نمو و ازدهار اقتصاديات الدول، و لذا تؤخذ مؤشرات سوق العمل كمقياس لمعرفة درجة التطور ومعدل النمو.

الفصل الثالث:

الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التشغيل في الجزائر خلال فترة (2000-2015)

مقدمة الفصل:

تسعى العديد من الدول على غرار الجزائر على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره محفزا أساسيا لنقل المعرفة والتطور التكنولوجي ومساهمة في تطوير اقتصاد البلد المضيف.

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ومن بينها الجزائر أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام عديد الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري، حيث شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نهدف من خلال هذا الفصل إلى دراسة تطور مستويات التشغيل في الجزائر وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بتجميعنا للبيانات الإحصائية الخاصة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000- 2015) هذه البيانات تتعلق بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات كل من البطالة والتشغيل قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالتالي.

المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف في الجزائر.

المبحث الثالث: آفاق التشغيل والحلول المقترحة لمحاربة البطالة في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الجزائر وكغيرها من الدول النامية تحاول تعزيز مسارها الاقتصادي تهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي وبلوغ حجم المديونية مستويات عالية، مما ألزم الحكومة الجزائرية تبني مجموعة من الحالات الاقتصادية والمالية في محاولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كان أهمها تلك التي وضعت في سنوات التسعينات والتي احتوت على حزمة من الحوافر والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: قوانين ما قبل الإصلاحات.

1- قانون الاستثمار رقم 63- 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963[1]:

جاء القانون 63- 277 ليدعم الاستثمار بهدف بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد، وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر، وإلى جلب الاستثمارات الأجنبية[2]، ذلك لحاجة الاقتصاد الجزائري آنذاك لرأس المال الأجنبي وضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال الداخلية.

إذ يمنح بموجب هذا القانون لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي الاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول، بعبارة أخرى أن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا المستثمر الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الظروف الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للاقتصاد الوطني[3].

حيث حمل هذا القانون في طياته مجموعة من الضمانات العامة للمستثمر الأجنبي منها[4].

---

(1) القانون **رقم 63- 277** المؤرخ في 26 جويلية 1963 **المتضمن قانون الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 53، 02 أوت 1963.

(2) بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 05، ص64.

(3) محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر – دراسة حالة أوراسكوم-**، ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2009/ 2010، ص14.

(4) محمد سارة، مرجع سبق ذكره ، ص14.

- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هاته المؤسسات.
- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.
- الضمان ضد نزع الملكية والتعويض العادل في حالة نزعها.

إلا أن هذا القانون لم يعرف تطبيقا من الناحية الواقعية ذلك لتخوف المستثمرين الأجانب من عدم الاستقرار الاقتصادي، انتهاج النظام الاشتراكي، ضيق الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج.

2- القانون رقم 66- 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966[1]:

اثر فشل القانون 63- 277 اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد هو القانون 66- 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، الذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية تهدف لزيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل[2]، بمعنى آخر هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة والهيئات التابعة لها، أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار في القطاعات الأخرى بشرط الحصول اعتماد من قبل السلطات الإدارية، لكن هذا القانون وكسابقه فشل لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي ولم يطبق عليه بل اقتصر على الاستثمارات الوطنية[3].

3- القانون 82- 13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد[4]:

وهناك عرفت السياسة الاستثمارية تجاه الأجانب منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية، حيث يسمح القانون **82- 13** في إطار المخطط الوطني للتنمية للاستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية بشرط المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام نسبة 51% وهذا ما أكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من

---

(1) القانون رقم **66- 284** المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 80، 17 سبتمبر 1966.

(2) بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص64.

(3) محمد سارة، مرجع سبق ذكره، ص15.

(4) القانون رقم **82- 13** المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية 1724، العدد 80، 17 سبتمبر 1966.

خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية[1].

4- القانون 86- 13 المعدل المؤرخ 19 مارس 1986[2]:

جاء هذا القانون ليعدل ويتمم القانون **82- 13** نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال المحروقات[3]، لذلك هدف القانون الجديد إلى التخفيف من الالتزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي ومنحه بعض الإصلاحات بخصوص سير المشروع الاستثماري[4]، فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد والذين يمضون شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف.

لقد ابقي القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51 في المائة على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال، مناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين مقابل مشاركة الطرف الأجنبي في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح وما يترتب على ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب[5]، واعتبر أن الدولة لم تعد المسؤول المباشر على الشركات ذات الاقتصاد المختلط[6].

(1) بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص- ص 64- 65.

(2) القانون **86- 13** المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 1476 المؤرخ في 19 غشت 1986.

(3) كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص61.

(4) عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص16

(5) كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره ، ص- ص 61-62.

(6) بودرامة مصطفى، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 09، 2009، ص182.

ثانيا: قوانين ما بعد فترة الإصلاحات:

1- قانون النقد والقرض 90/ 10 الصادر في 14 أفريل 1990 [1]:

بالرغم من أن القانون **90- 10** هدف إلى تفعيل السياسة النقدية مما يعني أنه ليس بقانون الاستثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي[2]:

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التخلي نهائيا على شرط الشراكة بنسب محددة، وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.
- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الآجنبي.
- التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام، لهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين بالإضافة إلى أن المصرف المركزي يلعب دور هيئة الاستثمار بالسهر على ضمان حقوق المستثمرين وتطبيق القوانين.
- ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51 في المائة و49 في المائة وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري.

رغم كل هذه التعديلات إلا أن الاستثمار انخفض سنة 1995 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6 في المائة وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة[3].

(1) القانون **90- 10** المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16، 1990.

(2) كرامة مروة، رايس حدة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية –** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص66.

(3) كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص62.

2- المرسوم التشريعي رقم 93/ 12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 [1]:

جاء هذا القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا[2]، فهو حر في الدخول إلى أي مشروع استثماري في أي شكل أراد عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات Apsi، ونص أيضا هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أو خواص محليين أم أجانب ومعالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات[3]، كما أجاز للمستثمرين الأجانب أيضا اللجوء إلى سلطات قضائية غير جزائرية في إطار تسوية النزاعات المحتملة، مع منح جملة من التحفيزات والتسهيلات.

نظرا للأوضاع الامنية غير المشجعة لم تستقطب الجزائر خلال فترة 1993- 2000 استثمارات أجنبية مباشرة كثيرة سوى في قطاع المحروقات وقد بلغت عقود الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى 397 مشروع فقط بمبلغ 1.6 مليون دولار[4].

3- الأمر 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 [5]:

جاء هذا القانون ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية و الخدماتية مع حماية البيئة والإقليم، والسماح بتطبيق أسلوب الامتياز والرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر[6].

والجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار**ANDI** تضم كل الهيئات ذات العلاقة

---

(1) المرسوم التشريعي ،رقم الصادر في 05 اكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات ،الجريدة الرسمية ،العدد64.

(2) فريدة مزياني، **دور جماعات المحلية في مجال الاستثمار، الملتقى الدولي حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية**، بسكرة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، 3/ 4 ماي 2009، ص54.

(3) المرجع نفسه، ص 62.

(4) براهمية أمال، سلايمية ظريفة، مداخلة بعنوان **التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو مفتاح للتنمية**، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات- دراسة حالة الجزائر ودول النامية-، بسكرة، 21- 22 نوفمبر 2006، ص- ص 12- 13.

(5) الأمر **03- 01** المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

(6) حمودة بن محبوب، إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص65.

بالاستثمار[1] وإصدار التراخيص، تقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يوم ابتداء من تاريخ إيداع الطلب.

كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، هذا الأخير مكلف باقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالإضافة إلى الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها[2].

4- الأمر 06- 08 المؤرخ في 15 جوان 2006 [3]:

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة. فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 في المائة من الرأسمال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

يوفر الأمر **06- 08** عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها المعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات، مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وفي اللجوء إلى التحكم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب حيث يعتبر هذا القانون السائد والمتعامل به في الوقت الحالي[4].

---

(1) بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، قسنطينة، الجزائر، العدد 04، ص76.

(2) براهمية أمال، سلايمية ظريفة، مرجع سبق ذكره، ص13.

(3) الأمر رقم **06- 08** الصادر في 15 جوان 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، 19 جويلية 2006.

(4) كرامة مروة، رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص70.

نجد أنه في هذا الصدد صدرت عدة تعديلات في إطار الأمر **01- 03** المؤرخ في **20 أوت 2001**، كل تعديل ينص على مجموعة من المبادئ نذكر بعض التعديلات

- المرسوم التنفيذي رقم 06- 355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 06- 356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 06- 357 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 07- 08 المؤرخ في 11 يناير 2007 (الجريدة الرسمية، العدد 4، 14 يناير 2007).
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 57، 15 أكتوبر 2008).
- المرسوم التنفيذي رقم 08- 329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 61، 02 نوفمبر 2008).
- الأمر 09- 01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 (المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44).

وكنتيجة لهذه الإصلاحات عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا طفيفا، فعندما أصبح الخطر على المشروع الاستثماري الأجنبي في الجزائر ضئيلا وتحسن الوضع في الآونة الأخيرة عهدت العديد من الشركات الدخول إلى السوق الجزائرية بالرغم من بعض النقائص التي مازالت تشوب مناخ الاستثمار في الجزائر[1].

المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الحوافز هي مجموع السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو[2]. أو هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها...الخ[3].

(1) محمد سارة، مرجع سبق ذكره، ص63.

(2) يوسفي رشيد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني – حالة الجزائر –**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05، سطيف، الجزائر، 2005، ص162.

(3) طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص316.

في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 93- 12 المؤرخ في 05/ 10/ 1993 مجموعة من الحوافز والامتيازات، منها ما هو متعلق بالنظام العام ومنها ما هو متعلق بنظام الخاص[1].

أولا: الامتيازات المتعلقة بالنظام العام.

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله[2].

1- مرحلة الانجاز

في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من امتيازات طيلة ثلاث سنوات والتي يمكن تمديدها بقرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، هذه الامتيازات هي:

* الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لجميع المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

* تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 05 في المائة تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

* إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري.

* الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.

* تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

2- مرحلة الشروع في الاستغلال

حسب ما نصت عليه المادتين 18 و19 من نفس المرسوم يستفيد المستثمر من امتيازات كذلك في هذه المرحلة هي:

---

(1) محمد سارة، مرجع سبق ذكره، ص21.

(2) مفتاح صالح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر–**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43- 44، 2008، ص 117.

* الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

* تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة (الفترة المحددة أدناها سنتان وأقصاها خمس سنوات).

* الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.

* الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة ب 7% من رسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعوضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال النظام الاجتماعي.

* استفادة المشتريات المحلية المودعة لدى الجمارك والخدمات المرتبطة بها الموجهة لتمويل المنتجات المعدة للتصدير من الإعفاء من الحقوق والرسوم.

ثانيا: الامتيازات المتعلقة بالنظام الخاص.

لقد أولى المشروع الجزائر أهمية بالغة لهذا الموضوع من خلال المرسوم التشريعي 93- 12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 وذلك في إطار تدعيم اقتصاد السوق، والمتمثلة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة [1].

1- الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة.

يخص هذا النظام الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الأولوية والمحددة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار كالأنشطة غير الملوثة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في الميدان التكنولوجي[2]، حيث يستفيد المشروع من امتيازات خلال المرحلتين[3]:

(1) محمد سارة، مرجع سبق ذكره، ص23.

(2) صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص117.

(3) محمد سارة، مرجع سبق ذكره، ص23.

1- 1- مرحلة الانجاز:

في هذه المرحلة يستفيد المستثمر تقريبا من نفس الامتيازات التي يستفيد منها في مرحلة الانجاز في إطار النظام العام، بالإضافة إلى ذلك يستفيد المستثمر حسب نص المادة 21 من القانون 93-12 المذكور سالفا تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.

1- 2- مرحلة الشروع في الاستغلال:

* الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات في النظام الفعلي.

* إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة مدة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات.

* تخفيض يقدر ب 50% من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها (أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات) من النظام الفعلي.

* في حالة التصدير الإعفاء من الضريبة على الأرباح الشركات الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط .

* تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة خمس سنوات قابلة للتمديد بناء على قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

2- الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:

ويشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها وتكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا إلى التصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية كما نصت عليه المادة 26 من نفس القانون، وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي[1]. باستثناء بعض الأنشطة وهي[2]:

(1) زين منصوري، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف،العدد 02، ص132.

(2) محمد سارة، مرجع سبق ذكره، ص25.

* مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي حسب المادة 28 من نفس المرسوم.

* الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة بالاستغلال مباشرة.

* تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب.

* يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20 % من مبلغ أجورهم.

المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الضمانات هي مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة (استرداد المال وتحويل الأرباح) [1].

أولا: حرية الاستثمار:

ينص الأمر **06- 08** من مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية من الضمانات المنصوص عليها، في هذا الإطار يندرج الاستثمار بنوعية الوطني العام والخاص كذلك الاستثمار الذي ينجز في الإطار النظام الامتياز والرخص.

ما يميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة أنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى بشرط أن الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر تخضع قبل انجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)** [2].

ثانيا: مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتيسير الإجراءات:

والمقصود هنا تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات الذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار من ضمن الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01- 03 ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر والتي تقتضي بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة.

---

(1) يوسفي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص162.

(2) وصاف سعيدي، محمد قويدري، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير، سطيف ،العدد 08 ،2008، ص41.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني فقد تعمد الوكالة لتطوير الاستثمار حسب نص المادة 5 من الأمر (06- 08) بتقديم تسهيلات إدارية تتمثل في[1]:

- تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز في غضون 72 ساعة من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا.

- تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال في غضون 10 أيام.

فضلا عن ذلك فقد أتيح حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم لم يلقوا معاملة جيدة بشأن الاستفادة من هذه المزايا من طرف إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر حسب ما نصت عليه المادة 6 من الأمر (06- 08).

ثالثا: ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته.

منح الأمر 01- 03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه فحسب ما نصت عليه المادة 31 من نفس الأمر السالف الذكر أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

أما فيما يخص حالة تنازل المستثمر عن مشروعه لشخص آخر فإن الأمر 01- 03 نص على التزام المالك الجديد الذي تنقل إليه الملكية لتنفيذ كل الالتزامات التي استفاد بمقتضاها من المزايا، أما في حالة إحلاله بهذا الالتزام فإن للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في إلغاء تلك الالتزامات[2].

رابعا: مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار.

يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار حسب نص المادة 38 من المرسوم التشريعي 93- 12 بهدف الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل[3].

(1)وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 41- 42.

(2) وصاف سعيدي، محمد قويدري، مرجع سبق ذكره ، ص42.

(3) كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص67.

خامسا: الالتزامات الدولية الناتجة عن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة.

إن الجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات[1].

1- الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات نذكر منها:

- ✓ الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي
- ✓ الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية
- ✓ الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

2- الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

يهدف تأكيد الدولة الجزائرية على توفير مناخ ملائم للاستثمار على إقليمها سعت على إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول كالاتفاقية الثنائية بين الجمهورية الجزائرية و إيران فيما يخص الحماية المتبادلة للاستثمارات.

حتى نهاية سنة 2013 بلغت عدد اتفاقيات الاستثمار التي قامت بها الجزائر 55 اتفاقية منها 47 اتفاقية ثنائية وثمان اتفاقيات دولية أخرى[2].

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

بالرغم من الجهود لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقع من وراء التوسع في منح الحوافز الاقتصادية والقانونية والإدارية ويمكن حصر أهم هذه المعوقات فيما يلي:

أولا: المعوقات الاقتصادية.

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

---

(1) كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص- ص 68- 69.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية العربية حتى نهاية 2013، الكويت.

أ- الاستقرار السياسي:

غياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد وتحفيز جلب الاستثمار في هذا البلد نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم معينات ضمان الاستثمار وعلى رأسها " الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر في زيادة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

ب- عدم وجود سوق منافسة.

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية :

- إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسر بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى إلى تنافس في مثل هذا الجانب[1].

- كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطرح كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل عدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة[2].

- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع

---

(1) علي جمال، فاطمة حفيظ، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطة** ، مجلة الاقتصاد والمناسبات، الجزائر، العدد 04، مارس، 2005، ص385.

(2) كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص100.

جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

- إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

- أما جانب الأخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعياتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف يكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقص مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي نسبتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

- أما الجانب الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية أما جانب القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

- منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم اللون[1].

ج- عائق العقار

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الإشهار على مستوى الشباك الوحيد) ومن أهم العراقيل والمشاكل التي تعترضه ما يلي:

(1) علي جمال، فاطمة حفيظ، مرجع سبق ذكره، ص385.

- طوال مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق نسبته تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأن تهيئة أو في مناطق وهمية لعدم إنشاءها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

- أمن المنطقة الصناعية.

ثانيا: المعوقات القانونية والإدارية.

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

أ- الفساد الإداري:

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فساد وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم التراخيص غير مسموح بها قانونا.

ب- عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية:

إن من بين التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل شفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيادة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة النامية، والملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متحقق أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع حيث أتو أي أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين[1].

وتلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية[2]:

- إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع التجهيزات من دولة لأخرى.
- إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.

(1) كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص104.

(2) منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص142.

- إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والثقافية.
- إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتزييف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول.
- إن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية، لأن التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم[1].

ثالثا: عوائق قانونية أخرى.

عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لاتزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية[2].

(1) كريمة قودري، مرجع سبق ذكره، ص105.

(2) المرجع نفسه، ص105.

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف في الجزائر.

يرتبط التشغيل بمجموعة من العوامل والمحددات الأساسية، بما فيها السياسة الاقتصادية والنمو الديمغرافي وغيرها وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية وتأثير الخوصصة على التشغيل وحصيلة التشغيل في الجزائر.

المطلب الأول: تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية (2000- 2014).

جدول رقم (10): تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية.

النسبة / القطاع	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
فلاحة	14.12	21.06	21.13	20.74	17.16	18.15	13.62	13.69	13.11	11.67	10.77
صناعة	13.37	13.82	12.03	13.60	13.16	14.25	11.96	12.48	12.61	13.73	14.24
بناء وأشغال عمومية	9.99	10.44	11.97	12.41	15.07	14.18	17.73	17.22	18.14	19.37	16.62
تجارة وخدمات	62.52	54.68	54.87	53.25	54.61	53.42	56.69	56.61	56.14	55.23	58.37

المصدر: المنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.dz

من خلال الجدول رقم (10) يتضح لنا أن قطاع الرابع، أي قطاع تجارة وخدمات تتضمن النقل والاتصالات والسياحة هو الأكثر استقطابا خلال العشرية السوداء أكثر من نصف طبقة المشغلة ولكن يجب التنبيه إلى أن قطاع النقل ثم الاتصالات هما المبرران لهذا الاستقطاب، بينما لا تزال السياحة تعاني من التدهور.

وتأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد أصبحت الجزائر منذ سنة 2000، بمثابة ورشة كبيرة، إنما في مجال تشييد البنى التحتية أو في مجال البناء ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع على مد العشرية المقبلة، وبالمقابل يشهد كل من القطاع الأول والثاني الفلاحة والصناعة تراجع مستمر خلال نفسها وهو ما يدل على ضعف الجاذبية في هذين القطاعين وتناقص نموها.

جدول رقم (11): تطور مؤشرات سوق العمل خلال فترة (2003- 2011).

النسبة / البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة النشاط	39.8	42.1	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4	41.7	40.0
نسبة التشغيل	30.4	34.7	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2	37.6	36.0
نسبة البطالة	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.dz

جدول رقم (12): تطور السكان حسب النشاط الإقتصادي خلال الفترة (2003- 2011)

السنة / البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اجمالي سكان النشيطون	8.762.326	9.469.946	9.492.508	10.109.645	9.968.906	10.315	10.544.000	10.812.000	10.661.000
اجمالي سكان المشتغلون	6.684.056	7.798.412	8.044.220	8.868.804	8.594.243	9.146	9.472.000	9.736.000	9.599.000
اجمالي سكان البطالون	2.078.270	1.671.534	1.448.288	1.240.841	1.374.663	1169	1.072.000	1.076.000	1.062.000

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.dz

من خلال الجدولين السابقين (11) و (12) نلاحظ أن تغيرات في مؤشرات سوق العمل كانت طفيفة خلال الفترة (2003-2011)، لأن الزيادات في إجمالي السكان الناشطين و إجمالي السكان المشتغلين لم تكن معتبرة، أما فيما يخص إجمالي السكان البطالين فأعلى عدد سجل في 2003 ب2.078.270 ثم انخفض في 2006 ب 1.240.841 ثم يرتفع في سنة 2007 والذي قدر بـــ 1.374.663 أي بنسبة 13.8% ، أما أقل عدد سجل في 2011 والذي قدر بـــ 1.062.000 أي بنسبة 10.0% مما يدل على سعي الحكومة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة، وكما توضح مؤشرات سوق العمل فإن أعلى نسبة للنشاط الإقتصادي سجلت في سنة 2006 بـــ42.5% وأقل نسبة سجلت في سنة 2003 بـــ 39.8% وفي 2011 ب 40.0%، في حين أعلى نسبة التشغيل سجلت في سنة 2010 بـــ 37.6% .

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ودورها في توفير مناصب عمل خلال (2002- 2015).

منحت الجزائر الكثير من الامتيازات والتسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرفت تدفقاته انتعاشا في الفترة الأخيرة، لكن في المقابل فإن الجزائر تطمح بأن يساهم هذا الاستثمار في تحقيق تنميتها الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقضاء على مشكلة تعطل القوى العاملة (البطالة).

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال (2000- 2014).

تمتلك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد[1].

(1) عمار بن عيشي، الغالي بن إبراهيم، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال فترة (1990- 2010)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة يومي 15، 16 نوفمبر 2011، ص4.

جدول رقم (13): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

الوحدة مليون دولار.

السنوات	قيمة التدفقات الواردة (2000- 2014)
2000	438
2001	1196
2002	1065
2003	633.7
2004	881.9
2005	1081.1
2006	1795.4
2007	1661.8
2008	2593.6
2009	2746.4
2010	2264
2011	2571
2012	1499
2013	1691
المجموع	**20483.9**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

و يمكن تمثيل احصائيات الجدول بيانيا كالتالي :

الشكل رقم (14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2014).

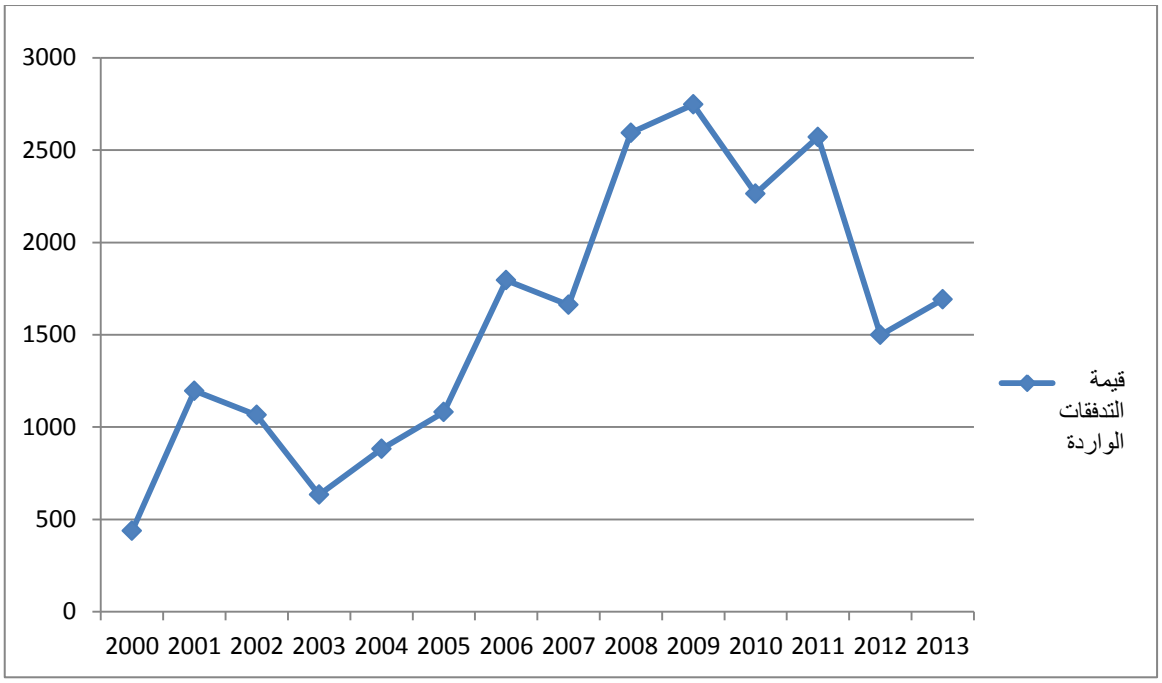

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول(13).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر سجلت ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بلغ 1196 مليون دولار إلا أن في الفترة الموالية سجلت انخفاض خلال 2002- 2003 تقدر ب 431 مليون دولار ليعود التدفق إلى الارتفاع خلال الفترة 2003- 2006 حيث قدرت ب 633.7 مليون دولار في سنة 2003 و1795.4 مليون دولار خلال سنة 2006. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض إلى 2746.4 مليون دولار في سنة 2009. إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض مرة أخرى إلى 2264 مليون دولار في سنة 2010 ليبلغ 2571 مليون دولار في سنة 2011 وفي سنة 2012 بلغ 1499 مليون دولار وعاود الارتفاع في سنة 2013 حيث بلغ 1691 مليون دولار.

❖ **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية (2002-2015).**

إن التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لا تزال محصورة في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة خاصة فيما يتعلق بالصناعة البترولية[1]، في حين القطاعات غير النفطية فإن توزيع هذه التدفقات محدودا، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل من القطاعات الأخرى غير قطاع الصناعة بما فيها قطاع الزراعة، قطاع الخدمات، قطاع السياحة وغيرها. والجدول الموالي رقم(7) يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة (2002- 2015).

الجدول رقم (14): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة (2002- 2015).

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة المئوية	تكلفة الاستثمار بمليون "دج"	النسبة المئوية
الزراعة	10	%1.48	3117	%0.13
البناء	121	%17.90	98996	%4.01
الصناعة	386	%57.10	1681400	%68.03
الصحة	6	%0.89	13573	%0.55
النقل	21	%3.11	13172	%0.53
السياحة	11	%1.63	420657	%17.02
الخدمات	120	%17.75	151335	%6.12
الاتصالات	1	%0.15	89441	%3.62
المجموع	676	%100	2471691	%100

Sourse : http://www.andi.dz/index.php/or/declaration-d- investissement, la date: 13/05/2017, le temps 15.00

(1) بوخورس عبد الحميد وبلعبيدي عايدة عبير، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15- 16 نوفمبر 2011، ص16.

و يمكن تمثيل إحصائيات الجدول بيانيا كالتالي :

الشكل رقم (14): عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002 -2015).

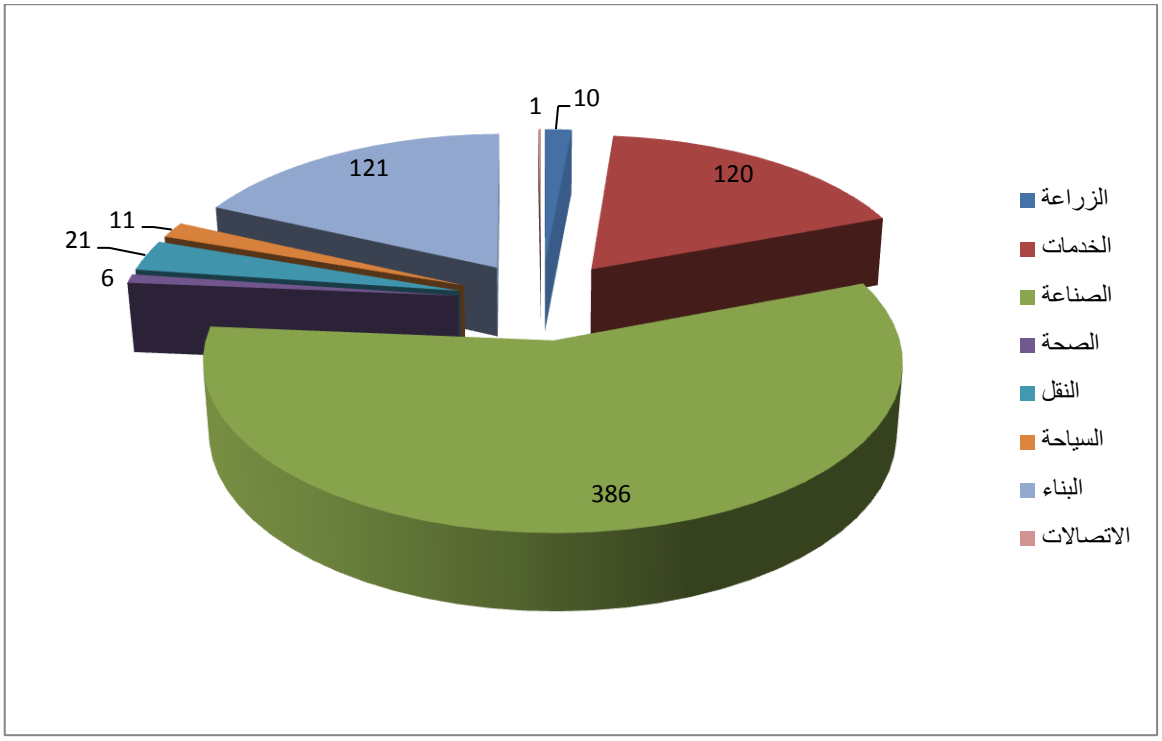

المصدر:من إعداد الطالبتين على معطيات الجدول (13).

من خلال الجدول أعلاه رقم (14) تبين لنا أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة باستحواذه على معظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2015) حيث تم التصريح ب 386 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 1681400 مليون دينار جزائري مقدرة ب 68.03% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ومن بين الصناعات التي تم الاستثمار فيها في مجال السكك الحديدية الذي تتولاه المجموعة الأمريكية (جنرال موتورز) وصناعة الأغذية التي عرفت انتعاشا كبيرا بدخول شركة (دانون) إلى السوق الجزائرية سنة 2002، ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات الثقيلة نجد المشروع الجزائري الألماني الإماراتي لإنتاج مركبات عسكرية من نوع " فورزفاقن"، بالإضافة إلى مشروع مصنع السيارات " رونو"- الجزائر" بالشراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات، فيما تأتي حصة قطاع السياحة في المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي فلقد بلغ عدد المشاريع المصرح بها في هذا القطاع 11 مشاريع بما يعادل قيمة 420657 مليون دينار جزائري قدرت ب 17.02% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ومن أهم المشاريع السياحية نجد مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج ومشروع مجمع سيدار السعودي لتأسيس قريتين

سياحيتين بالجزائر العاصمة، في حين احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بعد القطاع السياحي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح ب 120 مشروع بقيمة 151335 مليون دينار جزائري مقدرة بنسبة 6.12% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ويحوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك، في حين باقي القطاعات الأخرى لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية حيث تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنقص المشاريع في كل من هذه القطاعات وهي قطاع الاتصالات، قطاع البناء، قطاع الصحة، قطاع النقل، وقطاع الزراعة على الغالب، وهو ما يتطلب من السلطات الحكومية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية للاستثمارات.

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (2002-2015).

تعددت للدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا عربية أو أجنبية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (15): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة الممتدة (2002- 2015).

الوحدة: مليون دج.

المناطق	عدد المشاريع	المبلغ " مليون دج"
أوروبا	377	898192
من بينها الاتحاد الأوروبي	274	563346
آسيا	68	119506
أمريكا	16	65636
الدول العربية	200	1267592
أستراليا	1	27799
إفريقيا	1	2974
متعدد الجنسيات	13	89992
المجموع	676	2471691

Sourse : http:/www. Andi,dz/ index ,php/ar/declaration-d- inveestissement, op,cit.

و يمكن تمثيل احصائيات الجدول بيانيا كالتالي :

الشكل رقم (15): عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2015).

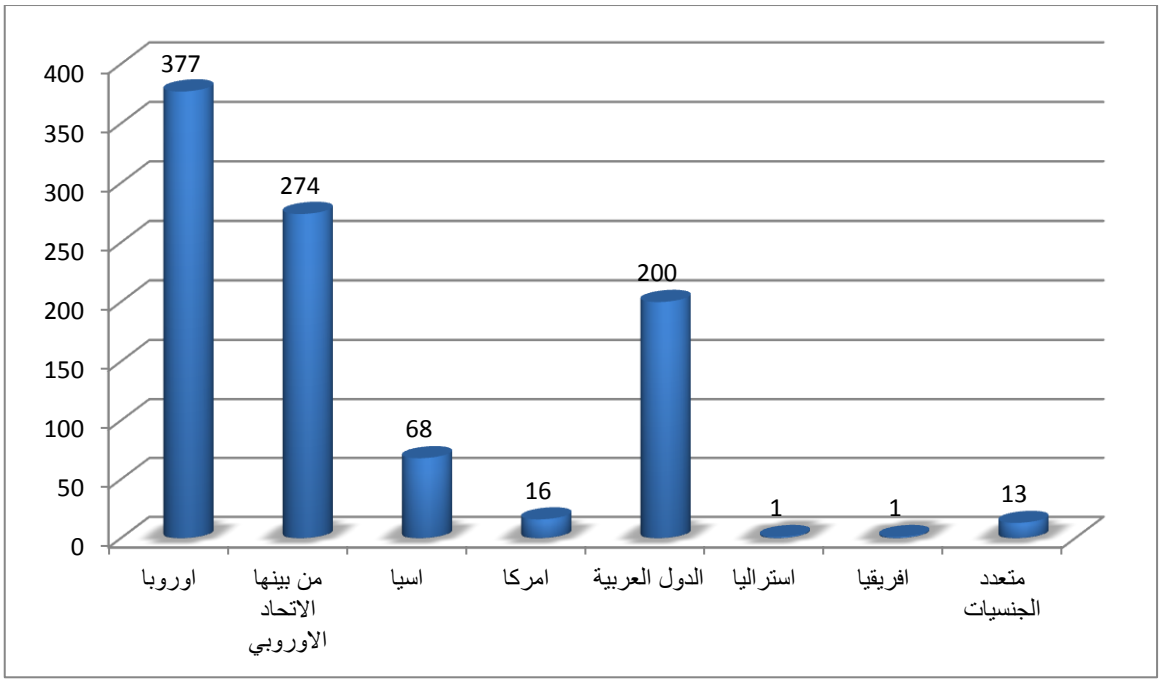

المصدر:من إعداد الطالبتين على معطيات الجدول (14).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (15) أن الدول الأوروبية تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002- 2015) ب3.77 مشروع منها 274 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوروبي، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية 200 مشروع ثم تليها الدول الأسيوية ب 68 مشروع وأمريكا ب 16 مشاريع أما الاستثمارات المتدفقة من أستراليا وإفريقيا فتأتي في المرتبة الأخيرة بمشروع واحد فقط.

أما من حيث قيمة الاستثمار فقد تصدرت الدول العربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال (2002- 2015) وذلك بقيمة استثمار قدر ب 1267592 مليون دينار جزائري حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في حين تحتل الاستثمارات المتدفقة من أوروبا المرتبة الثانية وذلك بمبلغ يقدر ب 898192 مليون دينار جزائري منها 563346 مصدرها دول الاتحاد الأوروبي، تليها الدول الأسيوية في المرتبة الثالثة بمبلغ 119506 مليون دينار جزائري، ثم بعدها الاستثمارات المتدفقة من مشاريع متعددة الجنسيات في المرتبة الخامسة بمبلغ 89992 مليون دينار جزائري وتليها أمريكا في المرتبة السادسة بمبلغ 65636 مليون دينار جزائري وتأتي في المرتبة الأخيرة إفريقيا بمبلغ 27799 وأستراليا بمبلغ 2974 مليون دينار جزائري.

ثانيا: حجم مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002- 2015).

سنحاول ابراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من البطالة وذلك من خلال مناصب الشغل التي يوفرها حسب القطاعات وحسب الأقاليم المستثمرة، ولتوضيح ذلك سنتطرق إلى مايلي

1- توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002- 2015). والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (16): مناصب الشغل المتوفرة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002- 2015). الوحدة: منصب شغل.

قطاع	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	528	%0.41
البناء	21533	%16.66
الصناعة	71936	%55.65
الصحة	2196	%1.70
النقل	1723	%1.33
السياحة	13128	%10.16
الخدمات	16710	%12.93
الاتصالات	1500	%1.16
المجموع	129254	%100

Sourse :http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d- unvestissment.op.cit

استنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي

الشكل رقم (16):مناصب الشغل المتوفرة على المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002- 2015).

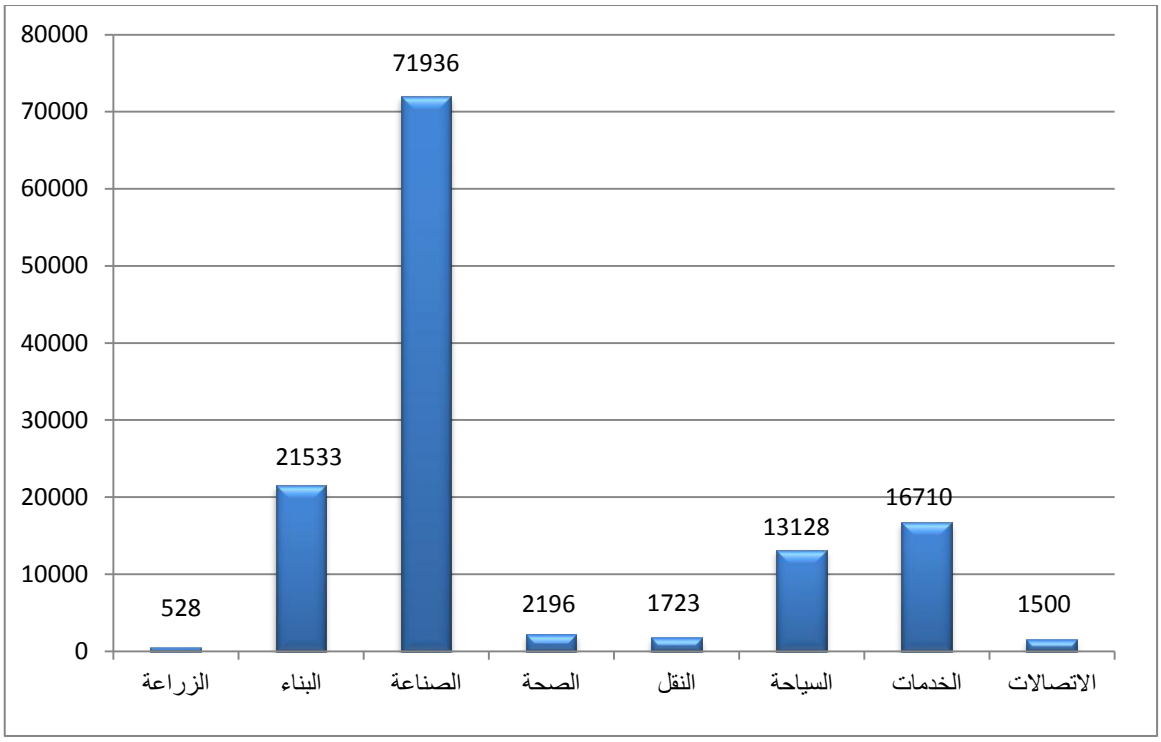

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(15).

من خلال الجدول أعلاه رقم (16) نلاحظ أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث وفرت في قطاع الصناعة 71936 منصب شغل بنسبة 55.65%، والشركات الأجنبية الناشطة في قطاع البناء اختلت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في خلق فرص عمل في الجزائر حيث وفرت 21533 منصب شغل بنسبة 16.66%، كما نجد أن الشركات الأجنبية الناشطة في قطاع الخدمات احتلت المرتبة الثالثة حيث وفرت 16710 منصب شغل أي بنسبة تعادل 12.93%،ثم تأتي الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع السياحة احتلت المرتبة الرابعة فلقد وفرت 13128 منصب الشغل بنسبة 10.16%، ثم تليها في المرتبة الخامسة الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصحة، النقل والاتصالات وفرت 2196 منصب شغل ب1.70%، 1723 منصب شغل بنسبة 1.33%، 1500 منصب شغل بنسبة 1.16%على الترتيب، كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الزراعة احتلت المرتبة الأخيرة من حيث توفيرها لمناصب الشغل في الجزائر حيث وفرت 528 منصب وبنسبة تعادل 0.41%.

2- توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة (2002-2015).

جدول رقم (17):توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002- 2015). الوحدة: منصب شغل.

المناطق	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية%
أوروبا	76709	%59.34
من بينها الاتحاد الأوروبي	39939	%30.89
آسيا	8607	%6.65
أمريكا	3346	%2.58
الدول العربية	37842	%29.27
إفريقيا	400	%0.30
أستراليا	264	%0.20
متعدد الجنسيات	2086	%1.61
المجموع	129254	%100

Sourse : http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement.op.cit

استنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي

الشكل رقم (17):مناصب الشغل المتوفرة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002- 2015).

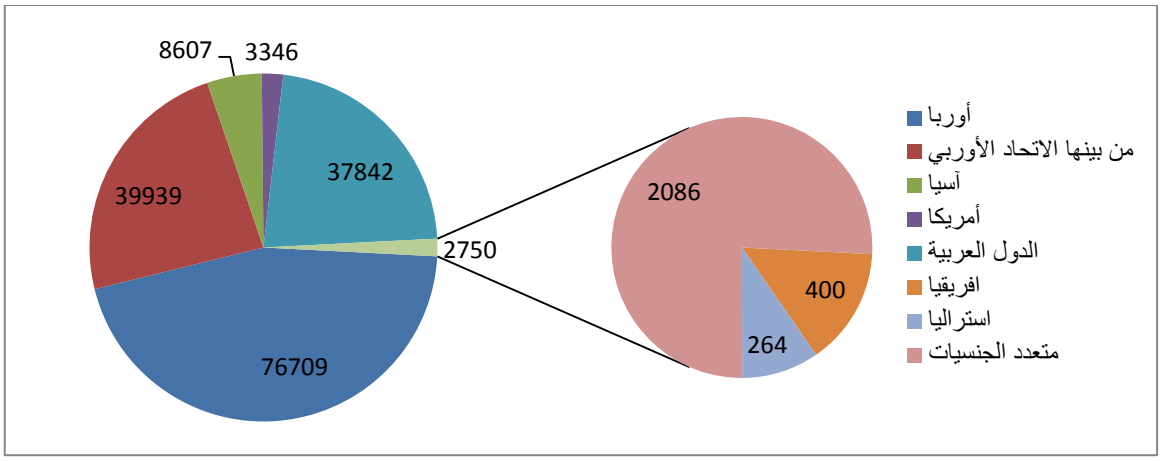

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

من خلال الجدول أعلاه رقم (17) يتضح أن المشاريع حيث قدرت ب 76709 منصب عمل تليها المشاريع المستثمرة من الدول العربية وقدرت ب 37842 منصب عمل، تأتي بعدها المشاريع من متعددة الجنسيات وإفريقيا واستراليا وفرت مناصب شغل ضئيلة قدرت 2086، 400، 264 منصب عمل على التوالي.

حجم مناصب الشغل التي وفرتها كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015).

سنحاول إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل مقارنة بالمشاريع الاستثمارية المحلية حيث يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002- 2015) بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

جدول رقم (18): عدد مناصب الشغل الموفرة في كل المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية المصرح بها في الجزائر خلال (2002- 2015).

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ بمليون دينار جزائري	النسبة%	مناصب الشغل	النسبة%
الاستثمار المحلي	59563	99%	9100521	79%	904762	87 %
الاستثمار الأجنبي المباشر	676	1%	2471691	21%	129254	13%
المجموع	60239	100%	11572213	100%	1034016	100%

Sourse :http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement.op.cit.

استنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي

الشكل رقم (18):يوضح العمالة المتوفرة في كل المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية في الجزائر خلال الفترة (2002- 2015).

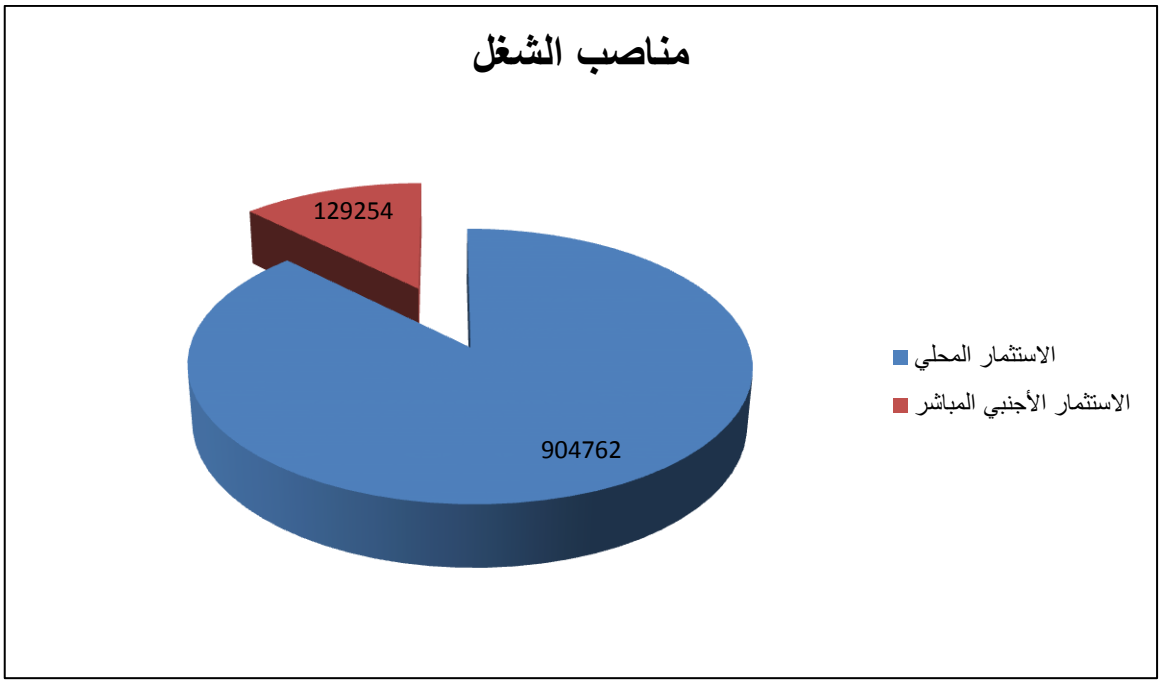

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات جدول رقم (17).

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (18) نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل بالجزائر تبقى محدودة، حيث بلغ العدد الإجمالي من العمال المشغلين ضمن الاستثمارات الأجنبية المصرح بها في الجزائر نحو 129254 عامل خلال الفترة (2002- 2015) وهذا بمعدل 13% فقط من الإجمالي، إلا أن هذه النسبة قد تبدو معقولة إذ ما قورنت بعدد المشاريع الأجنبية المباشرة المصرحة خلال هذه الفترة و التي تصل الى1% ، إلا أن الملاحظ بان الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانيات كبيرة في توفير الأحجام المرغوب فيها من مناصب العمل في الجزائر،إذ أن نسبة 1% من إجمالي المشروعات الاستثمارية وفرت ما نسبة 13% من مجموع مناصب العمل ،فإذا تم تصور ارتفاع عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية إلى نسبة 1% من مجموع الاستثمارات القائمة فان ذلك قد يرفع من مساهمتها في توفير مناصب الشغل التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات ،كذلك كان منطقيا أن تكثف السلطات المعنية الجهود أكثر من اجل تحسين بيئة الاستثمار و تهيئتها من اجل استقطاب و جلب اكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم خاصة على مستوى العمالة وسوق العمل فهو يؤثر فيها بشكل كبير وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة.

على الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات تبحث باستمرار أثناء توظيفها العمالة المحلية على مستوى فروعها المنتشرة في الدول النامية على الكفاءات والكوادر إلا أن ذلك لا يخلو من بعض الاستثناءات لأن مراحل الإنتاجية التي تخوضها المنتجات المصنعة على مستوى هذه الفروع لا تتطلب كلها مستوى عالي من المهارة، حيث أن هناك مراحل إنتاجية معينة تتطلب فقط عمليات روتينية متكررة باستمرار هذا بالإضافة إلى الأنشطة الجانبية التي لا تدخل بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية كالأمن[1].

والنظافة مما أعطى فرصة للدول النامية التي لا تتوفر على التنوع النوعي للعمالة لسد احتياجات طلبات سوق عمل الشركات المتعددة الجنسيات من أجل الاستفادة من القدرة التوظيفية المرتفعة الناشئة عن توجيه هذه الشركات للتوطن على مستوى اقتصادياتها من خلال تزويدها بالعمالة المحلية متدرجة

(1) محمد العيد بيوض ، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، ماجستير غير منشورة ، جامعة سطيف، 2010- 2011، ص133.

التأهيل وهو ما تعكسه النسب التي تبين نمو العمالة على مستوى فروع الشركات متعددة الجنسيات المتوطنة في الخارج.

الجدول رقم (19):تطور العمالة لدى فروع الشركات الأجنبية (%) (2005- 2008).

السنة	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	8.5	11.4	25.4	3.7

Sourse :ANDidéclaration.D'investissement

يبين الجدول أعلاه أن النمو المتسارع للعمالة على مستوى فروع الشركات متعددة الجنسيات ومدى إسهامها في توفير التوظيف والتخفيف من عبء البطالة عن كاهل الدولة المضيفة رغم الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية التي هزت الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية والتي انعكست في معدل نمو سلبي وصل إلى 3.7% سنة 2008، وبما أن الشركات متعددة الجنسيات كانت تعتمد في الماضي على الاستيراد من الدولة الأم لسد العجز في العمالة على مستوى الفروع التي تنشئها داخل الدول النامية تحولت إلى الاعتماد على العرض المحلي سوق العمالة المحلية خصوصا مع التطور النسبي الذي عرفته الدول النامية في مجال التكوين[1].

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مرونة سوق العمل.

يتعاظم احتمال نشوء أثار معتبرة ناجمة عن استقطاب استثمارات أجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات المضيفة على العديد من الأصعدة والجوانب وواحد من أهم هذه الجوانب يتمثل في سوق العمل، فمع مرور الوقت تتأثر في الغالب مرونة سوق العمل بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاقتصاد المحلي نظرا لكونها محددا رئيسي في التأثير على توجه القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات وازدياد الطلب على العمالة، وتؤدي التكنولوجيات المستعملة والمزايا التنافسية التي تمتلكها هذه الشركات إلى رفع إنتاجية العمالة الماهرة في الاقتصاد المحلي نتيجة زيادة الطلب على العمالة الماهرة في وتحسين مستوى الأجور فالأجور التي تمنحها الشركات الأجنبية عموما تتراوح مقارنة بما تمنحه الشركات المحلية ومن النقاط السلبية التي تسجل في حالة الشركات متعددة الجنسيات أنها تعمل على توظيف العمال المحليين.

(1) محمد بيوض، مرجع سبق ذكره، ص134.

المطلب الرابع : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تأهيل اليد العاملة في الجزائر

الجزائر كجزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية العالمية أشادت بالدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع معدلات نمو الناتج، خلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا الحديثة، توريث نظم التسيير المتقدمة، ترقية أداء العنصر البشري، تحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية في جميع المجالات. وهو ما يمكن ملاحظته على العديد من القطاعات كالصناعات الغذائية والصيدلانية والصناعات الميكانيكية، إضافة إلى قطاع الخدمات كالاتصالات والنقل والسياحة، فضلا بطبيعة الحال عن الصناعة الرائدة في الجزائر وهي الصناعة النفطية في عملياتها الاستخراج التحويل والنقل،إذ أن العديد من الشركات تم التوقيع عليها مع شركاء أجانب الهدف منها كان العمل على تطوير إنتاج العديد من المصانع القائمة كما هو في الشركات ما بين الإمارتين والألمان (berli) والجزائر (SONACOM)، الصناعات الدوائية بالشركات مع الأردنيين والفرنسيين، انتاج المعدات الطبية مع شريك أمريكي، الأمر الذي يبرز أهمية اكتساب التكنولوجيا وضرورة العمل على الحصول عليها والتحكم فيها وتوطينها بالبلدان النامية.

- **على مستوى العمالة**

يعتبر القضاء على البطالة أو الحد منها أحد الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هنا يمكن أن نتساءل إن كانت المؤسسات متعددة الجنسيات تقوم فعلا بتنمية كل من مستوى العمالة و مستوى الأجور.

بالنسبة لمستوى العمالة نجد أنه في الحالة أين يكون إنشاء مؤسسة أجنبية على حساب مؤسسة محلية ، في هذه الحالة يمكننا أن نقول بأن مستوى العمالة لا يتغير، لكن إذا تعلق الأمر بخلق مؤسسة جديدة فإن مستوى العمالة سوف يرتفع ، لكن في المقابل يمكن لهذا المستوى أن ينخفض إذا قامت المؤسسة متعددة الجنسيات بإدخال وسائل إنتاج تنمي إنتاجية العمل[1].

ويكون من الجدير أن نشير إلى أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة يرتبط كذلك بطبيعة نشاط المؤسسة الأجنبية ، فقد يكون نشاطها من أجل إنتاج سلع توجه للتصدير وفي هذه الحالة يكون مستوى العمالة التي تستفيد من فرص العمل كبيرا أما إذا كان نشاطها موجها من أجل تلبية الاحتياجات الداخلية ، في هذه الحالة يكون مستوى العمالة أقل مقارنة بالحالات الأخرى.

(1)عبد السلام أبو قحف ، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** ، مرجع سبق ذكره، ص 182.

- **على مستوى الأجور**

وفي هذا الإطار يمكننا حوصلة تأثير الأجنبي المباشر على الأجور بالدول المضيفة في النقاط التالية[1]:

- بما أن الأجور في الدول الأصلية للاستثمار الأجنبي المباشر تكون أكبر من الأجور في الدول المضيفة، فإن الشركات متعددة الجنسيات تكون مستعدة لدفع أجور أكبر من تلك التي تمنحها المؤسسات الوطنية للدول المضيفة.
- من أجل جذب اليد العاملة المؤهلة، تعمل الشركات متعددة الجنسيات على عرض أجور أكثر ارتفاعا، وهذا يكون خاصة في المنتجات التي تتطلب التأهيل والخبرة، كذلك في القطاعات التي تعرف التنافسية.
- إن الإنتاجية و المر دودية بالشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر مقارنة مع المؤسسات الوطنية للدول المضيفة، و بالتالي فإن الأولى يكون مقدورها دفع أجور أعلى من الأجور التي تدفعها الثانية.
- إن سياسة رفع الأجور التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات يكون لها دور في دفع النقابات العمالية إلى مطالبة المؤسسات الوطنية للدول المضيفة برفع أجور عمالها. وهناك مجوعة من الاعتبارات ينبغي الإشارة إليها والتي تتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الدول المضيفة.
- إن وجود الشركات متعدد الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية ، أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدول، و هذا من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو الموارد الخام للشركات الجديدة و تنشيط ساعة المقاولات و غيرها ، من ثم خلق فرص جديدة للعمل .
- إن الشركات متعددة الجنسيات تكون مطالبة بدفع ضرائب على الأرباح المحققة ، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ، هذه الأخيرة يكون بإمكانها التوسع في إنشاء مشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة يعمل على خلق العديد من فرص العمل الجديدة .
- إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير و المشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة يعمل على خلق العديد من فرص العمل الجديدة.
- إن توسع الشركات متعددة الجنسيات في أنشطتها ، بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق و المحافظات النائية المضيفة[2] .

---

(1)عبد السلام أبو قحف ، مرجع سبق ذكره ، ص 184

(2) المرجع نفسه ، ص 184.

وفضلا عن مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص جديدة للعمل فإنها تساهم أيضا في تنمية و تدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة مما يؤدي لرفع مستوى إنتاجية العمال ورفع الأجور ، هذا ما أكدته إحدى الدراسات التي شملت 310 فرع من فروع الشركات متعددة الجنسيات العاملة في أمريكا اللاتينية حيث أظهرت أن 62 % من عدد الفروع تقوم بعقد برامج تدريب للعمال بصفة منتظمة[1].

لكن هذا الأثر الذي ينتجه الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة يتفاوت بشكل ملحوظ من دولة إلى أخرى بحسب الأسلوب الذي ينهجه الاستثمار المباشر للدخول في تلك الاقتصاديات . فيمكن ملاحظة زيادة حجم العمالة في مجال التوظيف بمجرد الدخول في ميادين جديدة و مواقع متنوعة في حين تؤدي حيازة نشاط قائم كشركة قائمة أو جزء منها إلى خفض حجم العمالة كأثر مباشر له، بالإضافة إلى ذلك بالمستثمر الأجنبي يفضل الاعتماد على استخدام التكنولوجيا أكثر من العمالة و هذا قد يساهم في زيادة البطالة[2].

- العمالة عند بحث الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على توظيف العمالة سواء الآثار المباشرة أو غير المباشرة، فانه يجب الإشارة إلى أن الدراسات التطبيقية التي تناولت البعد التوظيفي للشركات متعددة الجنسيات لا تزال محدودة، كما أن نتائجها جاءت متناقصة،يصعب حسم الخلاف بين المؤيدين المعارضين.

و عموما من ممكن قيام الشركات الأجنبية بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل مباشرة،التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال إلى الدول المضيفة.إضافة إلى ذلك ، قد تنشأ العديد من فرص التوظيف غير المباشرة، و التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية و الأمامية مع الصناعات المحلية.

- تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دورا هاما في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت البطالة في سوق العمل ،كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن الحالة عرض العمل و الطلب عليه.
- تطوير التعليم والعمل على تحقيق نقلة نوعية في المناهج وطرق التدريس تساهم في إعداد أجيال جديدة من العلماء والباحثين قادرة على التعامل بكفاءة مع مستجدات العلم والتكنولوجيا.
- العمل على وضع أسس لشراكات طويلة المدى مع الشركات الكبرى من أجل الارتقاء بالعملية الإنتاجية لدى البلدان المستقبلة بما يضمن لمنتوجها المنافسة على الصعيد المحلي والدولي.

(1) نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 420.

(2) محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 112

- **اليد العاملة الجزائرية :** تعتبر اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمرين الأجانب غير منتجة أي ذات إنتاجية قليلة مقارنة بما تتقاضاه من أجر و يظهر ذلك من خلال مقارنة الجزائر بدول شرق آسيا أين إنتاجية اليد العاملة جد مرتفعة و الأجر منخفض نوعا ما ، بالإضافة إلى ذلك غياب الكفاءة في بعض الأحيان لهذا يضطر المستثمرين الأجانب للاستثمار في دول كدول جنوب شرق آسيا و العزوف عن الجزائر .

  وكذا عدم وجود سوق عاملة مؤهلة نوعا ما و مرنة ، كما سجل أيضا ارتفاع تكاليف المرتبطة بأداء الأعمال وهي من أهم العراقيل التي تعترض المستثمر الأجنبي .

- **السوق المحلية** : رغم شاسعة الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر إلا أن السوق المحلية تعتبر ذات حجم صغير مقارنة بأسواق أخرى ، لذا تعتبر السوق الجزائرية أقل جذب المستثمرين و هذا بالمقارنة مع أسواق آسيا و أمريكا اللاتينية ، ضف إلى ذلك معاناة الجزائر من بطأ النمو في أسواقها و أيضا عزلة الجزائر و عدم مشاركتها في تحالفات اقتصادية زاد من صغر حجم تسوقها ، إلا أنه مع بداية تطبيق مبادئ الشراكة مع الاتحاد الأوربي في جويلية 2005 وتفاوض الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون بادر خير بزيادة نمو السوق المحلية و زيادة استقطاب استثمارات أجنبية أكثر فأكثر وذلك بزوال أغلب القيود الجمركية التي تعتبر عائقا كبيرا في وجه الاستثمارات الأجنبية .

المبحث الثالث: نتائج وأفاق التشغيل في الجزائر.

المطلب الأول: نتائج سياسات التشغيل في الجزائر.

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر نتائج إيجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها فيما يلي[1]:

- تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و2004 الذي يسمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة، وانطلاق عدو ورشات، والتي ترجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو (2005- 2009)، إضافة إلى برامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تحسين مستوى الاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي.
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة ما بين 1999- 2007 بتكلفة مالية تقدر ب150 مليار دينار جزائري.
- النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية أقرت البرنامج الخماسي 2010- 2014 والذي يخصص 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أن البرنامج الخماسي يرسم كهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وفي هذا الإطار، فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لموافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يغرزها النمو الاقتصادي[2].

---

(1) www.mtess,dz,/mtss-ar-N/emplois/2008/emploisetchomagear,pd;2017/04/11 .

(2) بوسحلة إيناس، بن نسيمة، **دور سياسة التشغيل في الحد من البطالة الفكرية وتحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية**- تبسة- ورقة مشاركة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15- 16 نوفمبر 2011 ص09.

وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياستها التشغيلية وترى أثرها في تقليص معدل البطالة، فإنها قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة 2010- 2014 تفيد بمايلي:

- متوسط استحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار أجهزة الدعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

- تنصيب 300.000 طالب عمل في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP) في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية يشكل محورا مهما في مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008.

المطلب الثاني: أفاق التشغيل والحلول المقترحة لمحاربة البطالة في الجزائر.

يرتبط التسيير المحكم لمشكل البطالة بمدى القدرة على التقدير الجيد للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية لتحديد الأسباب الفعلية لتفاقم الظاهرة وكذا السياسات الواجب إتباعها لتخفيض حدتها، وعليه سيتناول هذا العنصر:

- أفاق التشغيل في الجزائر
- بعض الحلول المقترحة لمحاولة القضاء على البطالة في الجزائر.

أولا: أفاق التشغيل في الجزائر.

يعتمد في التقرير النسبي لأفاق التشغيل على جملة من الفرضيات، التي يجب أن تكون في عمومها تعبر عن مجمل العوامل المؤثرة في سوق العمل والتي تلعب معطيات الماضي دورا مهما في تحديدها، وفي هذا الصدد فقد اعتمد المخطط الوطني لمكافحة البطالة على جملة من الفرضيات لتكميم أفاق التشغيل في الجزائر من بينها[1]:

- زيادة الناتج الداخلي بمعدل سنوي 4%.
- معدل زيادة السكان القادرين على العمل 4%.

(1) ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص311.

- الأخذ بعين الاعتبار لتكلفة إنشاء منصب العمل الدائم لمختلف القطاعات هذه العناصر الثلاث مجتمعة والتي تعتبر الأساس تسمح بتقدير المناصب المالية الدائمة والمؤقتة التي يمكن أن تعرض في سوق العمل، وكذا الطلب المحتمل لسنوات المقبلة في سوق العمل من خلال تحديد السكان القادرين على العمل والذين لم يتحصلوا عليه بعد.

ومن بين أهم العوامل المؤثرة على مستقبل التشغيل في الجزائر استقرار الهيكل الاقتصادي، فقد تميزت سنوات برامج التعديل الهيكلي في الجزائر بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين من حيث المداخيل والشغل.

وقد تجسدت هذه الإجراءات في تقليص ميزانية الدولة (إلغاء الدعم وتجميد أجور المواطنين وخفض نفقات التسيير والاستثمار)، مما ساعد علة تدهور قطاع الشغل وغياب ظروف المعيشة التي تراكمت خلال السنوات السابقة وساعدت على ظهور وتوسع ظاهرة البطالة التي تتجلى أساسا في تدهور المداخيل وفقدانها أو غيابها[1].

كما أن حسن التسيير الصارم للديون العمومية الداخلية والخارجية وكذا ترشيد النفقات العمومية من شأنه التمكين من إنعاش الاستثمار والتشغيل في آن واحد والتحرر من الشروط التي تمليها المؤسسات المالية الدولية.

وفي ظل المعطيات الراهنة يمكن القول أن الجزائر قد قطعت أشواط معتبرة في سبيل القضاء على الظاهرة، تسمح بالتفاؤل بمستقبل واعد سيسمح للجهاز الاقتصادي بامتصاص اليد العاملة الإضافية بعد تصنيفها حسب درجات التأهيل واحتياجات سوق العمل، إلا أن التشغيل خاصة لدى الشباب وفق الآلية التعاقدية يعتبر حل مؤقت يجب النظر فيه لتلاقي نتائجه المستقبلية على مستقبل التشغيل في الجزائر.

ثانيا: بعض الحلول المقترحة لمحاولة القضاء على البطالة في الجزائر.

بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن النقائص المسجلة ميدانيا تبقى كثيرة ما يتطلب جدية أكثر في الطرح العملي للحلول وعليه، يمكن اقتراح ما يلي[2]:

---

(1) منصوري الزين، مقال تحت عنوان: **تداعيات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر في الجزائر**، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008، ص4.

(2) بوسبعين تسعديت، مداخلة بعنوان: **سياسات التشغيل في الجزائر لمواجهة مشكل البطالة – دراسة سياسات تشغيل الشباب**– الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014، جامعة البويرة، يومي 11- 12 نوفمبر.

- تفعيل برامج الإنعاش الاقتصادي والدعم الفلاحي لخدمة التنمية البشرية بغرض الرقابة و النجاعة عند صرف الأموال العمومية وهذا لضمان مردودية أكبر للجهود المبذولة.

- تشجيع وترقية الاستثمارات خاصة في القطاعات الواعدة باستيعاب العمالة، والاقتصاد بكامله يجب أن يتجه نحو خلق مناصب الشغل لاستيعاب العمالة.

- على أجهزة الدولة أن تعمل على ربط مخرجات جهاز التعليم العالي والبحث العلمي مع احتياجات الجهاز الاقتصادي للدولة، بإلزام المؤسسات الخاصة والعاملة على إبرام اتفاقيات مع مؤسسات جامعية تمكن الطلاب من العمل على تطوير مكتسباتهم لما يتوافق ومتطلبات الهيئات الاقتصادية من كفاءات بشرية.

- إنشاء هيئة لمتابعة المستفيدين من برامج التشغيل المطروحة في سوق العمل وذلك بمتابعة مردوديتهم في العمل ومدى سرعة الاستيعاب والإبداع لديهم ما يعطيهم حافزا أكثر للاجتهاد، ومن ثم إعداد جدول تقييم يسمح للمستفيدين بتثمين جهودهم بالحصول على المنصب في نهاية فترة العقد.

- منح المستخدمين امتيازات جبائية وشبه جبائية استثنائية في حال توظيفهم للمتخرجين جدد، وتدعيم هذه المؤسسات من أجل تكوين وإعادة تأهيل في الموقع للشباب.

- إعطاء فرصة للشباب للقيام بمبادرات فردية تعطي لها الأهمية المطلوبة لدراسة مدى مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المجالات النادرة، مع توفير إمكانيات التمويل المناسبة دون التماطل والتطلب في الشروط التي قد تكون معجزة.

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال الفصل بأنه لا تزال الجزائر تواصل جهودها من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية، بالنظر إلى الآثار التي يخلقها هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها لعل أهم أثر لهذا النوع من الاستثمار يتمثل في خلق فرص عمل. فالجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تشجيع وتطوير البيئة الاستثمارية.

لذا بادرت باتخاذ الإجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين المتضمنة جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمرين، بغية توفير البيئة الملائمة لجلب أكبر عدد ممكن من المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي من شأنها المساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل.

ولكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص معدلات البطالة، إلا أنه تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة ومساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقضاء عليها لا تزال دون المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات والموارد الطبيعية التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري لذلك لا بد على الجزائر من بذل المزيد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري والقضاء على كافة العقبات التي من شأنها أن تكون عائقا أمام قدوم المستثمرين الأجانب إلى الجزائر.

فالجزائر مثلا تحاول تحسين مناخ الاستثمارات وتحاول منحه العديد من الامتيازات ظنا منها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بنسبة كبيرة في التقليل من حجم البطالة والنهوض باقتصادها الوطني خاصة في مجال التشغيل.

الخاتمة العامة

تطرقنا من خلال بحثنا هذا في الجانب النظري إلى مفهوم كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، واهم النظريات المفسرة لها، ولاحظنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى الدول التي توفر المناخ المناسب له وتقدم الضمانات والمحفزات، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من بين الأنشطة التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة للدور الذي يمكن أن يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي بصفة عامة، كما تبحث مختلف الدول من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين اليد العاملة وخفض نسبة البطالة، وبالرغم من الآثار السلبية الناتجة عن هذه الاستثمارات لازالت الدول النامية تعمل بجد لاستقطابه.

وإن الاختلالات التي تحدث في مستويات التشغيل وما يصاحبها من ارتفاع في معدلات البطالة تختلف تأثيراتها على الدول سواء المتقدمة أو النامية، وقد تزايدت حدتها على اقتصاديات الدول النامية والفقيرة، وهذا راجع إلى سوء التسيير والتخطيط وكذا عدم خلق نوع من التوازن ما بين النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي.

وللخوض أكثر في هذا الموضوع قدمنا الجزائر كحالة، فقد تطرقنا إلى واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التأثير على التشغيل، حيث لاحظنا أن الجزائر تعمل جاهدة من أجل تحسين مناخها وتقديم أفضل الحوافز والضمانات للاستثمارات الأجنبية المباشرة وإزالة مختلف العراقيل الإدارية، فالجزائر وفضلا عن اكتسابها لمؤهلات جغرافية وطبيعة تسعى إلى تحسين صورتها ومناخها الاستثماري أمام الشركات الأجنبية التي تبحث عن فرص الاستثمار.

كما حاولنا إظهار مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع نسبة التشغيل في الجزائر وذلك من خلال تأثيره على تخفيض نسبة البطالة وتأثيره على زيادة عدد الوظائف، وهذا من خلال تقديم الإحصائيات وتحليلها.

❖ نتائج اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي تقول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي الى توفير وفورات خارجية موجبة ، من اهمها تحسين اليد العاملة المحلية صحيحة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر معبرا رئيسيا ليس فقط للتدفقات رؤوس الأموال بل للتكنولوجيا المتطورة والملائمة لتطوير اليد العاملة للدول النامية، إضافة إلى كون الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ترقية المهارات ويساهم بشكل كبير في تحسين العمل.

- بالنسبة للفرضية الثانية ، التي تقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في التقليص من معدل البطالة صحيحة، لكن بنسبة ضعيفة فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية للقضاء على البطالة ورفع نسبة التشغيل في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين كما وجدنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التشغيل ويساهم في خلق الوظائف ولكن مساهمته تبقى محدودة.

- بالنسبة للفرضية الثالثة، التي تقول انه توجد علاقة ايجابية بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و زيادة حجم التوظيف صحيحة، وذلك من خلال مساهمته في توفير مناصب شغل معتبرة .

❖ نتائج الدراسة:

- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية بديلة، تسعى الجزائر كغيرها من الدول لاجتذابه للاستفادة قدر الإمكان من إيجابياته، إلا أن مناخها الاستثماري لم يسمح لها بذلك دون تبني إجراءات تتسم بالكفاءة وسهولة التطبيق حتى تكون متاحة لكل من يريد استخدامها، فهي توفر مناخ استثماري مشجع وجذاب الاستقطاب تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر رغم كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر معبرا رئيسيا ليس فقط لتدفقات رؤوس الأموال بل للتكنولوجيا المتطورة الملائمة للبيئة الاستثمارية للدول النامية، إضافة إلى كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ترقية المهارات ويساهم بشكل كبير في عمليات التدريب للعمال المحليين ومنه تحسين العمل.
- يبقى التشغيل محل اهتمام الدول من خلال التركيز على برامج التشغيل حتى وإن كانت هذه الأخيرة تساعد و لو بنسبة قليلة في خلق مناصب دائمة في طريق الإدماج.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرتبط بالظروف الملائمة التي تشجع وتجلب رأس المال الأجنبي ومن ثم تدعيم وترقية الاستثمارات الأجنبية، كما أن إنجاح هذه الأخيرة مرهونة بمدى توفير المناخ الملائم، لذلك حتى يتسنى تعزيز وتدعيم الثقة ما بين الجزائر والمتعاملين الأجانب.
- الحوافز المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تحاول الجزائر إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي خلق المزيد من مناصب الشغل وتقليص حجم البطالة.
- يرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز وامتيازات مختلفة.

❖ التوصيات:

- ✓ ضرورة تكييف وتحسين بيئة الأعمال والنشاطات بهدف جذب الاستثمار.
- ✓ ضرورة توفير معلومات إحصائية عن ظاهرة البطالة ومعدلات التشغيل في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري.
- ✓ ينبغي تحسين مناخها الاستثماري وذلك عن طريق تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني لجلب عدد أكبر من المستثمرين.
- ✓ تشجيع المشروعات على إعادة استثمار أرباحها إلى جانب بعض المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار.
- ✓ ضرورة إنعاش الاستثمار المحرك للنمو والمنشئ لمناصب شغل.
- ✓ محاربة الفساد الإداري والمالي من خلال توفير إدارة كفئة بتعيين موظفين أكفء وعلى دراية عالية بشؤون الاستثمار، واعتماد معايير الكفاءة عند التعيين والترقية، والعمل على نقاء هذه الإدارة من أي شكل من أشكال الوساطة والفساد و إدراج أساليب الحوكمة.
- ✓ دعم القطاع الخاص.

آفاق الدراسة :

حاولنا من خلال دراستنا تحليل وضعية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل للفترة (2000-2015)،إلا انه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي أبواب البحث لأفاق علمية جديدة من بينها :

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا
- دور وكالات ترويج الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

و يمكن أن تشكل هذه المواضيع إشكالية للبحوث المستقبلية ،فالبحث يبقى مفتوحا و متواصلا من اجل إثراء هذه المواضيع ، و نتمنى أننا وفقنا و لو بالقدر القليل في دراسة هذا الموضوع.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

▪ أولا: الكتب

1- أميرة حسب الله محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية،دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

2- أميرة حسب الله محمـــد، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التبعية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

3- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة و النشر الجزائر، 2004.

4- حسين عمر، **الاستثمار و العولمة**، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.

5- دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، طبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

6- رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007.

7- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

8- سمير محمـــد عبد العزيز، **التمويل العام: المدخل الادخاري و الضريبي المدخل الإسلامي المدخلالدولي**، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1989.

9- صدقة محمـــد عمر هاشم، **ضمانات الاستثمارات و القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

10- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

11- ضياء مجيد الموسوي، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

12- ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد سوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

13- طاهر مرسي عطية، **أساسيات الإدارة للأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

14- عادل مهدي، **التمويل الدولي**، دار العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 1992.

15- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية،منظماتها، شركائها، تداعياتها**،ـ الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

16- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2003.

17- عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة رابعة ،مكتبة شعاع، الإسكندرية، 1998.

18- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

19- عبد السلام أبو قحف،**الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

20- عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013.

21- علي عبد الوهاب نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على التنمية الاقتصادية في منطقةالعربية**، بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.

22- فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

23- فليح حسن خلف،**التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

24- القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر، 2007.

25- ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2011.

26- محمد السيريتي، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

27- محمد الشريف ألمان، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، منشورات يرثني، الجزائر 2002.

28- محمد شريف ألمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات برتي، الجزائر، 1994.

29- محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2008.

30- محمـــد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصادالإسلامي**، الطبعة الأولى، الأردن.

31- مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006.

32- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، عمان، 2012.

33- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

34- نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007.

35- نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية الاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

36- نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامع، مركز دلتا للطباعة، الإسكندرية،2000.

37- نعيمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شاب الجامعة الإسكندرية، 2001-2002.

- **ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية.**

1- بيالة فريد،**الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية**،ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر،1996.

2- دحماني محمد أدريوش، **إمكانية التشغيل في الجزائر**، ماجستير غير منشورة، تلمسان، 2006/2005.

3- ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر دول المغرب العربي**، ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008/2007.

4- سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي**، ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/ 2011.

5- سحنون قاروق، **قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**،دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2009/ 2010.

6- سعيدي يحي، **تقييم من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، دكتوراه غير منشورة ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.

7- سلمان حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

8- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2008/2007.

9- كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2011/2010.

10- محمد العيد بيوض، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2010-2011.

11- محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر- دراسة حالة أوراسكوم**-، ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2009/ 2010.

- **ثالثا: ملتقيات والمؤتمرات العلمية.**

1- براهمية أمال، سلايمية ظريفة، مداخلة بعنوان **التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هومفتاح للتنمية**، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات- دراسة حالة الجزائر ودول النامية-، بسكرة، 21- 22 نوفمبر 2006.

2- بوخورس عبد الحميد وبلعبيدي عايدة عبير، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15- 16 نوفمبر 2011.

3- بوسبعينتسعديت، مداخلة بعنوان: **سياسات التشغيل في الجزائر لمواجهة مشكل البطالة – دراسةسياسات تشغيل الشباب-** الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج

التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014، جامعة البويرة، يومي 11- 12 نوفمبر.

4- بوسحلة إيناس، بندار نسيمة، **دور سياسة التشغيل في الحد من البطالة الفكرية وتحقيق التنميةالمستدامة دراسة ميدانية- تبسة-** ورقة مشاركة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15- 16 نوفمبر 2011.

5- شكوري محمد، شيبي عبد الرحيم، **البطالة في الجزائر، مقاربة تحليلية واقتصادية**، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 17- 18 مارس 2008.

6- عمار بن عشي، الغالي بن إبراهيم، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال فترة (1990- 2010)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة يومي 15، 16 نوفمبر 2011.

7- فريدة مزياني، **دور جماعات المحلية في مجال الاستثمار**، الملتقى الدولي حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، بسكرة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، 3/ 4 ماي 2009.

8- قويدري محمـــد، **واقع الاستثمار الأجنبي في بعض الدول العربية**، ورقة عمل مقدمة ملتقى العلمي الدولي الثاني، إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، فندق الأوراسي، 14-15نوفمبر 2005.

9- يعقوب علي جانفي ، علم الدين عبد الله بانقا ، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمارالأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصاد**، مؤتمر الاستثمار الأجنبي المباشر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، 2006.

- **رابعا: المجلات والندوات.**

1- بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، قسنطينة، الجزائر، العدد 04.

2- بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الخامس.

3- بودرامة مصطفى، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 09، 2009.

4- حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر – تعريف و قضايا–**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004.

5- زين منصوري، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد 02.

6- طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06.

7- علي جمال، فاطمة حفيظ، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشركةالأورومتوسطة**، مجلة الاقتصاد والمناسبات، الجزائر، العدد 04، مارس، 2005.

8- كرامة مروة، رايس حدة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظلتداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية**–، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012.

9- محمـــد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة التحليلية المكاسب والمخاطر**، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد01، السداسي الثاني، 2004.

10- مفتاح صالح، دلال بن سمية، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43- 44، 2008.

11- منصور أو سرير عريان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، الجزائر، 2005.

12- منصوري زين، مقال**تحت عنوان تداعيات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر في الجزائر**، جامعة سعد دحلب، البليدة،2008.

13- وصاف سعيدي، محمد قويدري،**واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، سطيف، العدد 08، 2008.

14- يوسف مسعداوي، **تسير الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 03، جوان 2008.

15- يوسفي رشيد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني – حالة الجزائر–**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05، سطيف، الجزائر، 2005.

- **خامسا: القوانين والمراسيم.**

1- الأمر **03- 01** المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

2- الأمر رقم **06- 08** الصادر في 15 جوان 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، 19 جويلية 2006.

- **سادسا: التقارير.**

1- القانون **86- 13** المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 1476 المؤرخ في 19 غشت 1986.

2- القانون **90- 10** المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16، 1990.

3- القانون رقم **63- 277** المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 53، 02 أوت 1963.

4- القانون رقم **66- 284** المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 80، 17 سبتمبر 1966.

5- القانون رقم **82- 13** المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية 1724، العدد 80، 17 سبتمبر 1966.

6- المرسوم التشريعي رقم الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 47.

7- المنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات.

8- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

❖ المراجع باللغة الاجنبية.

1- Bernard Hugoonnier, **investissment directs copérration international et firmes multinational**, economica, paris, 1984.
2- jan kregel, capital flar **; globalization of prosecution and financingdevelopment**,unctad, review, new york, 1994.
3- jean- louis mucheli **,multionalesdeseuil**,mai 1998, paris.
4- Raymond bernard**, economierfinanciéreinternatinal** paris endaufe, 1997.
5- Raymond bertand**, economierfinanciereinter national**, paris :presses universitaire de finance.

❖ المواقع بالانترنت.

1- www.Andi.DZ
2- www.andi.dz/index,php/ardeclarationinvestssement..
3- www.investintintunisia.com
4- www.mtees.dz/mtss/ar-N/emplois/2008/emplosetchomagepd,
5- www.ONS.DZ
6- www.unctad.org

ملخص

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تمويلية مريحة للدول المضيفة، وتحقيق جملة من الوفورات الخارجية الموجبة التي يحققها البلد المضيف ،من بينها زيادة معدلات التشغيل ،و تحسين كفاءة اليد العاملة .

بينت هذه الدراسة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) حيث بينت هذه الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة معدلات التوظيف في الجزائر مما يدل على وجود علاقة موجبة (علاقة طردية) بين متغيري الدراسة و هو ما يبين الدور الايجابي الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر للقضاء على المعدلات المرتفعة للبطالة .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، سوق العمل، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

Foreign direct investment (FDI) is a convenient means of financing for host countries and a combination of positive external savings by the host country, including increased employment rates and improved labor efficiency.

This study shows the relationship between foreign direct investment flows and the labor market in Algeria during the period 2000-2015. This study showed the effect of foreign direct investment on the increase in employment rates in Algeria, indicating a positive relation between the variables of the study Demonstrating the positive role of foreign direct investment (FDI) to eliminate high rates of unemployment.

Keywords: FDI, labor market, Algerian economy